جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية



القرارات المجمعية

فى الألفاظ والأساليب

من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧ م

أعدها وراجعها

محمد شوقى أمين
عضو المجمع

ابراهيم الترزى
رئيس قطاع المجمع

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

عاون فى الاعداد وتصحيح تجـارب الطبع

شعبان عيسى أحمد أبو العلا

المحـــرر بالمجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

قدمنا من قبل كتاب « مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما » . متضمنًا نصوص القرارات المجمعية فى أقيسة اللغة العربية وأوضاعها العامة . وفى الترجمة . والتعريب ، وكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية . وإعداد المصطلحات والمعجمات . وتيسير النحو والصرف . ورسم الكتابة العربية .

ويسعدنا اليوم أن نقدم كتابنا الثانى : « القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب » (فى ثلاث وخمسين دورة) متضمنًا نصوص هذه القرارات . وقد اتبعنا فى عرضها نهجنا السابق فى كتابنا الأول ؛ فشفعنا كل قرار ببيان مصدره . والإشارة إلى كل ما يتصل به من بحوث ودراسات ، نهضتْ لاستجلاء هذه الألفاظ والأساليب التى شاعت فى أقوال الكتاب ، أو استحدثَتْهَا أقلامهم . ورماها نقاد اللغة بالانحراف اللغوى . فعكف المجمعيون فى « لجنة الألفاظ والأساليب » . وفى مجلس المجمع ومؤتمره . على فحصها ودراسة أوضاعها من السلامة والصحة اللغوية ؛ حتى تُجيز منها مالايخرج عن ضوابط اللغة العربية ، ونهجها القويم . فيطمئن الكتاب إلى استخدامها دون تردد أو حرج .

ومن الله تعالى كل عون وتوفيق .

محمد شوقى أمين **ابراهيم الترزى**

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة | الموضوع

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الكهربا والكهربية ، والنسبة اليهما (*)

« تطلق كهربا بالقصْر على الجسم . وتسمى القوة المتولدة أو القوة الكامنة بالكهربية ، وتكون النسبة إلى الكهربية كهربيًّا . كما يقال فى النسبة إلى الشافعىِّ شافعىٌّ » .

(*) صدر فى الجلسة الخامسة من مؤتمر الدورة السادسة .

الموسيقا (*)

تذكيرها وتأنيثها ، وكتابتها بالألف أو اليـاء

« من حيث تذكير لفظ الموسيقا وتأنيثه ، يجوز الوجهان : التذكير على معنى العلم أو الفن ، والتأنيث على معنى الصناعة .

ومن حيث كتابتها ، تكتب مفتوحة القاف بالألف ، ومكسورة القاف بالياء » .

(*) صدر فى الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة .

التهريج (*)

« كلمة (التهريج) عربية صحيحة ، فقد ورد فى اللغة : هرّج فى الحديث : خلط فيه ، وتضعيف المادة صحيح استنادًا إلى ما قرره المجمع من جواز تضعيف الثلاثى للتعدية والتكثير على ألّا يقر المجمع مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها .

وتستعمل هذه الكلمة فى التخليط سواء أكان تخليطاً للإضحاك أو تخليطا فى المنطق اولرأى مثل التهويش السياسى » .

(*) صدر فى مجلس المجمع بالدورة الرابعة عشرة .

— درست لجنة الألفاظ والأساليب هذه الكلمة ضمن مجموعة كلمات وأساليب هى : « التهريج — أكوام — الطراز الكستنى والقسطلى — تأكدت من كذا — وبالكاد ... — وبالتالى .. — جاء فورا — ساهم — تكاتفوا — » انظر محاضر جلسات المجلس فى الدورة الرابعة عشرة الجلسات من الثالثة والعشرين إلى السادسة والعشرين .

أكوام (*)

« كلمة (أكوام) صحيحة جمعا لـ (كَوْم) . فقد ورد فى اللغة ما يدل على أن الكَوْم اسم جنس جمعى يطلق على أكثر من واحد . وأن مفرده كومة . وورد فيها ما يؤخذ منه أن الكوم قد يطلق ويراد منه الشيء الواحد . وجمعه أكوام . وفى الحديث : « حتى رأيت كومين من طعام وثياب » وهذا دليل على صحة (كوم) وجمعه (أكوام) » .

(*) انظر هامش كلمة « التهريج » .

الطراز (*)

« كلمة (الطراز) بمعنى النموذج صحيحة استنادًا إلى ماجاء فى شعر حسان بن ثابت فى قوله :

بيضُ الوجوه كريمةٌ أحسابهم
شمّ الأنوف من الطراز الأوّل »

(*) انظر هامش كلمة التهريج .

الكستنى والقسطلى (*)

« وافق المجلس على صحة كلمة (كَستنى) وكلمة (قَسطلى) وصفا للَوْن . والكلمتان منسوبتان إلى كلمتى (الكستنة) و (القَسْطل) المعربتين اسما للنبات الذى يسمى (أَبو فَرَوة) » .

(*) انظر هامش كلمة « التهريج » .

— استمع المجلس إلى البحث الذى قدمه الأستاذ محمد فريد أبو حديد عضو المجمع والذى شرح فيه أصل الكلمة ، والدوافع التى أدت إلى ترشيحه لاستعمال كلمة الكستنى أو القسطلى، وصفا للون ما ، والصعوبات التى تواجه من يريد النسب إلى (أبو فروة) .

تأكدت من كذا (*)

« فى اللغة : أَكَّدتُ الأمرَ ، فتأَكَّدَ الأمرُ ، والأَمرُ مؤكَّد . وأصل المادة معناه الربط والشد . وعلى هذا فالتأكيد لا يقع حقيقة على الأشخاص بل على الأشياء والأمور . تقول : تأكَّد الأمرُ ، ولا تقول تأكدت منه ولا تأكدته . هذا ما نصت عليه كتب اللغة وما يستقيم فى الاستعمال من غير تأويل .

ولكن بعض الكتاب يقولون : تأكدت من الشيء ، وأنا متأكد منه ، ونحو ذلك وهذه التعبيرات لا تصحح إلَّا بتأويل بعيد . فالصواب أن يقال : تأكدَ لى كذا ، أو تأكد عندى كذا » .

(*) انظر هامش كلمة التهريج .

٨ ـ وبالكـاد (*)

. « نظر المجلس فى قولهم : (جرى وراءه وبالكاد أدركه) . ووافق على أنه ما دام فى اللغة كلمة (كَئُود) ، وهى فَعُول من الثلاثى فلا بد أن يكون هناك الفعل الثلاثى (كأَد) بمعنى شق وصعُب ، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو الكأد . وإذن يصحح هذا الأُسلوب على أن الألف مسهَّلة من الهمزة » .

(*) انظر هامش كلمة التهريج .

وبالتالى (*)

« نظر المجلس فى قولهم : (فعل كذا . وبالتالى يستحق كذا) . ورأى أنه تعبير دخيل وإن لم يكن خاطئا . واختار أن يُهْجَرَ هذا الأسلوب ويستعمل مكانه : (فعل كذا ومن ثم أو من ثمة يستحق كذا) أو يستغنى عنه بالفاء . أو يقال : (وبالتُّلُوّ يستحق كذا) ».

(*) انظر هامش كلمة « التهريج » .

جاء فورا (*)

« نظر المجلس فى قولهم : (جاء فورًا) ، (ودفع الثمن فورًا) ، (وجاء فورَ الحين ، وفورَ الساعة) ، ولاحظ أن التعبير المألوف فى العربية : (جاء من فوره) بمعنى جاء ولم يُعَرِّج أو جاء من ساعته ، (وجاء على الفور) أى لا على التراخى . ورأى المجلس أنه يصح أن يقال : (جاء فورًا) ، (ودفع الثمن فورًا) على الحالية ، والفور السرعة وعدم التراخى . وأما قولهم : (فور الحين) ، (وفور الساعة) فلا وجه لهما » .

(*) انظر هامش كلمة « التهريج » .

ساهم (*)

« بعض الكتّاب يتجنب كلمة (ساهم) . ويستعمل (أسهم)

والكلمتان بمعنى واحد ، وهما فى الأصل أخْذ سهم فى الميسر بين آخرين . ثم انتقل المعنى إلى أخذ نصيب مع غيره من الآخذين . ثم استعملتا أخيرًا فى المشاركة فى شىء مّا . فالمجلس يرى أن كلتا الكلمتين صحيحة فى معنى المشاركة ، وأنه لا مسوِّغ لتجنب الكتاب كلمة (ساهم) .

وقد استأنس المجلس بما ورد فى مقدمة لسان العرب (ص ٣) حيث يقول : (فاستخرت الله سبحانه وتعالى فى جميع هذا الكتاب المبارك ، الذى لا يُسَاهَم فى سعة فضله ولا يشارَك) ».

(*) انظر هامش كلمة «التهريج».

تكاتفوا (*)

« نظر المجلس فى استعمال كلمة (تكاتفوا) بمعنى تعاونوا ؛ ولم ترد هذه الكلمة فى كتب اللغة ، وكل ما جاء فى لسان العرب فما يمكن أن ينتفع به هنا هو : « الكتف : شَدُّكَ اليدين من خلف ، وكَتَفَ الرجلَ يكتِفه كتْفاً وكتَّفه : شد يديه من خلفه بالكِتاف ، والكِتاف : ما شُدَّ به . . . وجاء به فى كِتاف : أى فى وثاق » .

ولكن اللجنة رأت قبولها استنادًا إلى شيوعها فى استعمال الكتاب المحدثين . ولأن أقيسة اللغة لاتأباها ؛ كما اشتقوا من العضد (تعاضدوا) ، ومن السند (تساندوا) . ففى القاموس فى مادة (عضد) : « العَضْد بالفتح وبالضم وبالكسر وككتف ونَدُس وعنق : ما بين المرفق إلى الكتف . . . وتعاضدوا : تعاونوا » . وفى اللسان : « عاضده : أعانه . وعاضدنى فلان على فلان أى عاوننى . والمعاضدة : المعاونة » . وفى المعيار : « وتعاضدوا ، على تفاعلوا : تعاونوا » . وفى القاموس فى مادة (سند) : « وتساند : استند .وساند فلانا : عاضده وكاتفه » وفى التاج : « يقال : ساندته إلى الشى فهو يتساند إليه أى أسندته إليه . وفى حديث أبى هريرة : خرج ثمامة بن أثال وفلان متساندين . أى متعاونين ، كأن كل واحد منهما يسند على الآخر ويستعين به . وفى الأساس : « ومن المجاز : أقبل عليه الذئبان متساندين . وغزا فلان وفلان متساندين » .

(*) انظر هامش كلمة « التهريج » .

الخطـاطة (*)

« تستعمل كلمة (الخِطَاطة) على وزن (فِعَالة) اللفظ الفرنسى (Paléographie) والخطاطة علم حديث لقراءة أنواع الكتابة القديمة . وأما الخط فتقابله الكلمة الفرنسية (Calligraphie) ، والكتابة يعبر عنها بلفظ (ecriture) » .

(*) صدر فى مؤتمر د (١٦) ج (١٠) سنة ١٩٥٠

— كان العضو الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب قد تقدم إلى مؤتمر المجمع فى الدورة السادسة عشرة بهذا المقترح ، وافق عليه المؤتمر بجلسته العاشرة ، وجلسته الخامسة عشرة .

السيمية (*)

« يرى المجمع الأخذ باستعمال كلمة (السِّيمية) وإطلاقها على البحث الحديث المعروف عند الغربيين بكلمة (Semantics) أما استعمال (علم الدلالة) فقد يوقع فى اللبس الذى ينشأ من اشتراك المعنى بين عدة أغراض . وقد وضعت مباحث السيمية لاتقاء مثل هذا اللبس » .

(*) صدر فى مجلس الدورة الثامنة عشرة بالجلسة السابعة والعشرين .

— ألقى الأستاذ عباس محمود العقاد فى الجلسة الثالثة من المؤتمر بحثا عنوانه « السيمية » وقد أحاله المؤتمر على لجنة الأصول لدرسه . وانتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر ، حيث وافق عليه المجلس .

— أنظر بحث الأستاذ عباس محمود العقاد « السيمية » مجلة المجمع ج ٨

كان ممـا يفعل كذا (*)

« هذا التركيب اصطلاح لغوى يقصد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحيانًا ، ولاتزال منه بقايا فى صعيد مصر بمديريتى قنا وجرجا ، فقد ذكر الأستاذ العقاد أنك إذا سألت أحدهم هل ذهبت إلى القاهرة ؟ أجابك على الفور : "مما . أى كثيرًا ما ذهبت إليها .

وترى اللجنة إحالة هذا البحث على لجنة المعجم اللغوى الكبير لإثبات هذا التركيب فى مادته » .

(*) صدر فى مجلس الدورة الثامنة عشرة بالجلسة السابعة والعشرين .

— كان من الموضوعات التى عرضت على المؤتمر فى دورته السابعة عشر بحث من الأستاذ محمد الطاهر ابن عاشور عضو المجمع المراسل ، عنوانه : « كان مما يفعل كذا ... » وقد أحاله المؤتمر على لجنة الأصول ، ودرست اللجنة هذا البحث وانتهت منه إلى القرار المدون بالصدر حيث وافق عليه المجلس .

— انظر بحث « كان مما يفعل كذا ... » مجلة المجمع ج ٨

من ألفاظ الكتاب المحدثين (*)

(كلمات قدمها الأستاذ أحمد حسن الزيات ، وأقرها مؤتمر المجمع)

١ ــ ساهم (١)

« يستعمل المحدثون (ساهم) بمعنى شارك وقاسم ، والعرب لم يستعملوه إلا فى المقارعة وهى المغالبة فى القرعة . ولاستعمال المحدثين أصل؛ فقد قال العرب : تساهموا الشىء : تقاسموه ، واستعملوا السَّهيم بمعنى المقاسم لغيره بالسهم ، وقال البديع فى إحدى رسائله : (أفترضى أن تكون سهيم حمزة فى الشهادة ؟) » .

(*) صدر القرار فى مؤتمر الدورة التاسعة عشرة بالجلسة السادسة .

١ — انظر كلمة « ساهم » وهامش كلمة « التهريج » فى هذا المطبوع ص ١١

— فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩م ألقى الأستاذ أحمد حسن الزيات على المؤتمر محاضرته « الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه ؟ » وانتهى فيها إلى المقترحات الآتية :

أولا : فتح باب الوضع على مصرعيه بوسائله المعروفة وهى الارتجال والاشتقاق والتجوز .

ثانيا : رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة

ثالثا : إطلاق القياس فى الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه ، فان توقف القياس على السماع يبطل معناه .

رابعا : إطلاق القياس من قيود الزمان والمكان ، ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والبنائين وغيرهم من كل ذى حرفة .

وقد درست هذه المقترحات فى المؤتمر والمجلس وانتهت الدراسة فيها بأن وافق المجلس على القرارين التاليين :

(١) تدرس كل من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن يراعى فى هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف عربى سابق صالح للاستعمال (جلسة المجلس فى ٢٤ من أبريل ١٩٥٠ م)

(٢) وافق المجلس على قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها (جلسة المجلس فى ٨ من مايو ١٩٥٠ م) .

وتطبيقا للقرار الأخير تقدم الأستاذ أحمد حسن الزيات إلى المجلس فى الثانى من مايو سنة ١٩٥١ م بطائفة من الألفاظ المسموعة عن المحدثين على خلاف ما سمع عن العرب الأولين فى الصيغة أو فى الدلالة ، فناقشها المجلس وأقر بعضها فى تلك الجلسة والبعض الآخر فى الجلسة الختامية للدورة الثامنة عشرة بعد أن درستها لجنة الأصول .

وكانت هــذه الألفاظ اثنين وأربعين لفظا رد المؤتمر منها كلمة « استهدف » إلى لجنة الأصول لإعادة درسها وأقر الألفاظ الآتية :

١ - ساهم ٢ - المظاهرة ٣ - تجمهر ٤ - الكتلة والتكتل ٥ - الجلطة وتجلط الدم ٦ - الدخان ودخن ٧ - الحشيش والحشاش ٨ - القنبلة ٩ - الفشل ١٠ - الجيل ١١ - القاع ١٢ - السمك والسميك ١٣ - القهوة ١٤ - فبر ١٥ - الغيرية ١٦ - الشق ١٧ - التأميم ١٨ - التدويل ١٩ - التصنيع ٢٠ - التركيز ٢١ - أعدم المجرم ٢٢ - الشهية ٢٣ - التقاليد ٢٤ - القيم ٢٥ - أثث البيت ٢٦ - الثقافة ٢٧ - ينقصه كذا ٢٨ - المقاولة والمقاول ٢٩ - الإخراج والمخرج ٣٠ - الجاس ٣١ - المران ٣٢ - قراءة الأعداد المركبة من المئة فصاعدا ٣٣ - الرصيف ٣٤ - الجرد ٣٥ - التصفية ٣٦ - السباكة والسباك ٣٧ - جمع الجو على أجواء ٣٨ - جمع البائس على بؤساء ٣٩ - جمع الزهر على زهور وأزهار ٤٠ - الكوز ٤١ - الجسر

٢ ـ المظاهرة (*)

« يستعمل المحدثون (المظاهرة) بمعنى إعلان رأى . أو إظهار عاطفة في صورة جماعية ! وهى تقابل فى هذه الدلالة (Manifestation) والعرب يستعملونها بمعنى العون من الظهر كالمساعدة من الساعد ، والمعاضدة من العضد . والمكاتفة من الكتف . والأقرب إلى المعنى الحديث تظاهروا تظاهرًا ؛ فقد قالوا : تظاهر فلان بالشيء أظهره ،ولكن المظاهرة شاعت حتى ليصعب على الناس العدول عنها » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣ ـ تجمهر (*)

« يقول المحدثون : تجمهر الناس : اجتمعوا ، والعرب يقولون : تجمهر علينا : تطاول . ولاستعمال المحدثين أصل من قولهم : جمهر التراب : جمع بعضه فوق بعض ».

(*) انظر هامش كلمة « ساهم ».

٤ ـ الكتلة والتكتل (*)

« يقول المحدثون : تكتل الناس : صاروا كتلة أى جماعة متفقة على رأى واحد . والعرب لايعرفون تكتل إلا بمعنى تجمع الشيء وتدور . ولا من الكتلة إلا معنى ما جمع من التمر والطين ونحوهما . والكتلة فى لغة العلوم والحضارة تقابل لفظ (Masse) فى الفرنسية ولفظ (Mass) فى الإنجليزية » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٥ — الجلطة وتجلط الدم (*)

« الجُلْطة بالضم هى الجرعة الخاثرة من اللبن الرائب . وقد توسع فيها المحدثون ، فأطلقوها من باب التشبيه على الجرعة من الدم إذا تخثر . وقد اشتقوا منها : تجلط الدم إذا تخثر . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٦ ـ « الدخان » و « دخن » (*)

« يطلق المحدثون الدخان على التبغ ، ودخّن بالتشديد على إحراقه . وهو من قبيل المجاز المرسل » .

(*) أنظر هامش كلمة « ساهم » .

٧ ــ الحشيش والحشاش (*)

« يريد العرب بالحشيش ما يبس من الكلأ . وبالحشّاش من يقطع الحشيش على المبالغة . والمحدثون يريدون بهما ــ فوق ذلك ــ المادة المخدرة المعروفة ومن يتعاطاها » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٨ ـ القنبلة (*)

« القنبلة فى اللغة : الطائفة من الناس أو من الخيل ، ومصيدة يصاد بها أبو براقش . وفى استعمال المحدثين : القذيفة المتفجرة ، يقذف بها مدفع أو طائرة أو يد . » .

وافق عليها المجلس على أن ينص على أن أصلها الفتح وضمت . وعلى أنها أقرت لأنها تعورفت وشاعت » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٩ ـ الفشل (*)

« فَشِل الرجل فَشَلا : كسل وضعف وتراخى وجَبُن عند حرب أو شدة . والمحدثون يستعملون فشل بمعنى خاب ، كأنهم يطلقون السبب ويريدون المسبب ، فهو من قبيل المجاز المرسل » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٠ ـ الجيل (*)

« الجيل : الصنف من الناس . وقد توسع فيه المولّدون فاستعملوه على أهل الزمان الواحد ، ويظهر أن هذا الاستعمال قديم فقد قال المتنبى : (وإنما نحن فى جيل سواسية) »

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١١ — القاع (*)

« القاع : أرض سهلة مطمئنة قد انفجرت عنها الجبال والآكام . والمحدثون يستعملونه في أقصى الشئ وعمقه ونهاية أسفله ، فيقولون : قاع البئر ، وقاع النهر ؛ تفادياً من ذكر القعر » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٢ ـ السمك والسميك (*)

« السَّمْك بالفتح : الارتفاع ومن أعلى البيت إلى أسفله . والثخن الصاعد كسَمْك المنارة ونحوها . والمحدثون يستعملونه بمعنى الثخن مطلقا . ويشتقون منه السميك بمعنى الثخين » .

وقد وافق المجلس على أنه لامانع من إطلاق السمك والسميك على البعد الثالث فى الأحجام بعد الطول والعرض . وحينئذ يكون للسمك إطلاقان : أحدهما عام بمعنى الارتفاع ، والآخر اصطلاحى مولَّد بمعنى البعد الثالث بعد الطول والعرض فى الأحجام المنتظمة . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٣ — القهوة (*)

« يستعمل المحدثون القهوة فى المكان الذى تشرب فيه ، وهو مجاز مرسل علاقته الحالية ، كقولهم : نزلنا على ماء بنى فلان أى على بئرهم ، والمؤمنون فى رحمة الله أى فى جنته ، وهذا الاستعمال يغنينا عن كلمة (المقهى) الثقيلة » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٤ — غير (*)

« يدخل المحدثون على كلمة (غير) أداة التعريف، ويجمعونها على أغيار . ولم يسمع ذلك عن الأولين . والتعريف والجمع أمران تقتضيهما الحال ،وعلى الأخص فى لغة القانون. ».

(*) انظر هامش كلمة « ساهم ».

١٥ ـــ الغيرية (*)

« عرف المتقدمون الغيرية مقابلا للعينية ، وهو أن يكون كل من الشيئين خلاف الاخر. ويستعملها المحدثون اليوم مقابلا للأنانية فتكون معنى من معانى الإيثار . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٦ ــ الشقى (*)

« الشقى ضد السعيد . والمحدثون يطلقونه أيضا على اللص وقاطع الطريق . أقر المجلس هذا الاستعمال على أن يزاد فى شرحه ما يدل على المعنى المطلوب . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٧ ــ التأميم (*)

« أَمَّ الرجل المكان : قصده ، والمسموع اليوم من المحدثين أنهم يقولون : أَمَّم الشيء : جعله ملكاً للأُمة . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٨ ـ التدويل (*)

« اشتق المحدثون من لفظ (الدولة) دوَّلَ المكان وغيرها جعله دوليا . » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

١٩ ـ التصنيع (*)

« قال العرب : صنع الجارية : أحسن إليها وسمنها . وتصنيع الشئ تحسينه وتزيينه بالصناعة . والمحدثون يريدون بالتصنيع معنى جديداً ، وهو جعل الأُمة صناعية بالوسائل الاقتصادية » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٠ — التركيز (*)

« ركز الرمح وغيره : غرزه فى الأرض . والمحدثون يطلقون التركيز على التكثيف والتجميع والحصر . فيقولون ركّز اللبن ونحوه : كثّفه ، وركز فكره فى كذا : حصره » .

(*) انظر هامش كلمة «يساهم» .

٢١ ـ أعدم المجرم (*)

« « يقول المحدثون : أَعدَم الجلادُ المجرمَ : شنقه ، والمسموع عن العرب : أَعدم الرجل : افتقر ، وأَعدم فلانا : منعه ، وأَعدم الله فلانا الشيء : جعله عادما له » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٢ ـ الشهية (*)

« الشهية مؤنث الشهى . والشهى : المشتهى ، والشهوان يقال : رجل شهى أى شهوان ، وشىء شهى أى لذيذ . والمحدثون يستعملون الشهية بمعنى الشهوة ويخصصونها للرغبة فى الطعام فيقولون : أصبح موعوكا لا يجد الشهية للطعام . أما الشهوة ـ وهى حركة النفس طلبا للملائم ـ فقلما تستعمل فى هذا المعنى.

وافق المجلس أن يقال : فلان عنده شهية لكذا ، أى نفس مشتهية على تقدير موصوف محذوف » .

(*) انظر هامش كلمة ساهم .

٢٣ ـ التقاليد (*)

« التقاليد جمع تقليد ويريد بها المحدثون السنن الموروثة والعرف المتناقل ، وهى من قول العرب : قلّده فى كذا : تبعه من غير نظر ولا تأمّل » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٤ — القيم (*)

« يقول المحدثون : كتاب قيِّم ومقالة قيِّمة أى له ولها قيمة . ولم يسمع عن العرب هذا المعنى ، وإنما يطلقون اسم القيِّم على زوج المرأة وعلى متولى الأمر ، والقيِّمة : الديانة المستقيمة » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٥ ـ أثث البيت (*)

« اشتق المحدثون من الأَثاث وهو متاع البيت : أَثث المسكن جعل فيه أثاثا . والمتقدمون يقولون : أَثث الفراش أَو البساط إذا وطَّأه ووثَّره »

(*) انظر هامش كلمة « ساهم ».

٢٦ ــ الثقافة (*)

« الثقافة مصدر ثقف بمعنى صار حاذقا ، والمحدثون يستعملونها اسماً من التثقيف وهو التعليم والتهذيب ، ومنه قول القائل : (**لولا تثقيفك وتوفيقك لما كنت شيئا**) فهى عندهم تقابل لفظ (Culture) عند الفرنج » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٧ ــ ينقصه كذا (*)

« يستعمل المحدثون : ينقصه بمعنى يعوزه . فيقولون : هو عالم ولكن تنقصه التجارب :
والعرب يقولون : نقصت الشيء : أذهبت منه شيئا بعد تمامه » .

(*) انظر هامش كلمة « مساهم » .

٢٨ ـــ المقاولة والمقاول (*)

« قاوله فى أمره مقاولة : فاوضه وجادله ، ومن المفاوضة والمجادلة أطلق المحدثون لمقاولة على عملية يتعهد فيها طرف بتنفيذ مشروع أو جلب شئ لقاء أجر معين يؤديه لطراف الآخر . والمتعهد بالتنفيذ مقاول ».

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٩ ـ الاخراج والمخرج (*)

« يقولون : أخرج الرواية : أظهرها بالوسائل الفنية على المسرح أو الشاشة فهو مخرج » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٠ ـ الحماس(*)

« سمع من المحدثين الحماس (بدون تاء) والمسموع عن العرب الحماسة . » :

(*) انظر هامش كلمة « سامر » .

٣١ — المران(*)

« يقول المحدثون : مران (بدون تاء) ، والمسموع من العرب مرانة » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٢ — قراءة الأعداد المركبة (*)

من المائة فصاعدا

« يقرأ العرب الأعداد المركبة من المـائة فصاعدا من اليمين إلى الشمال فيقولون : نحن فى سنة ست وثمانين وتسعمئة وألف ، والمحدثون يقرأونها من الشمال إلى اليمين تأثرا بلغات الغرب فيقولون : نحن فى سنة ألف وتسعمئة وست وثمانين » .

(*) انظر هامش كلمة «ساهم» .

٣٣ ـ الرصيف (*)

« يستعمل المحدثون الرصيف بمعنى الإفريز ، فيقولون : رصيف المحطة الثانى مثلاً ، والرصيف فى اللغة : ضم الحجارة بعضها إلى بعض فى ثبات ونظام وإحكام ، وعمل رصيف : محكم رصين ، ومن العادة أن يكون رصف الشارع أو المحطة كذلك » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٤ ــ الجرد (*)

« الجرد بالفتح : بقية المال . والمولَّدون يستعملونه فى إحصاء مافى المخزن أو الحانوت من البضائع وقيمها » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٥ ـ التصفية (*)

« صفَّى الماء تصفية : نقَّاه . وقد استعار المحدثون التصفية لتنقيح الحساب ، وتحرير الدين ، وحل الشركة وتأدية ديونها ، وتفريق ما بقى من أموالها على أصحابها ، وهى ترجمة لكلمة Liquidation فى الفرنسية والإنجليزية » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٦ ـ السباكة والسباك (*)

« سبك الفضة ونحوها أذابها وأفرغها فى قالب . وقد توسع المحدثون فى هذا المعنى فأطلقوا السبك على معالجة المعادن المختلفة بقطعها ووصلها وإصلاحها . واشتقوا منها السِّباكة للحرفة والسَّبَّاك للصانع » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٢٧ ـ جمع الجو على أجواء (*)

« العرب يجمعون الجو على جِواء . والمحدثون يجمعونه على أَجواء » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٨ — جمع بائس على بؤساء (*)

« بائس يجمعه العرب على بائسين ، ويجمعه المحدثون على بؤساء » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٣٩ — جمع زهر على زهور وازهار (*)

« زهر يجمعه العرب على أزهار ، ويجمعه المولّدون على زهور وأزهار » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٤٠ — الكوز (*)

« الكوز يطلقه المحدثون على مُطْر الذرة (سنبلها) ، ولم يسمع عن العرب » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

٤١ ـ الجسر (*)

« الجِسر : ما يعبر عليه كالقنطرة ونحوها . وقد توسع فيه المحدثون فأطلقوه على ضفة الترعة ، وعلى الحد الفاصل بين أرضين » .

(*) انظر هامش كلمة « ساهم » .

لا ينبغى أن نسكت على عدوان الانجليز (*)

« يُخَطِّىء بعض الباحثين مثل قولهم : (لاينبغى أن نسكت على عدوان الإنجليز) محتجين لذلك بأن النفى إنما هو مسلط على السكوت أمام عدوان الإنجليز وليس مسلطا على الانبغاء ، ويرون أن الصواب أن يقال : (ينبغى ألا نسكت على عدوان الإنجليز) . وترى اللجنة أن كلا التعبيرين صحيح ؛ لأن معنى ينبغى يحسن أو يصح . والفرق بينهما يرجع إلى قصد الكاتب » .

(*) صدر فى الجلسة السادسة والعشرين من جلسات مجلس الدورة الثالثة والعشرين .

– تلقى المجمع من أساتذة اللغة العربية بمدرسة الزقازيق الثانوية بحثا يشتمل على تحقيقات نحوية وكلمات تجيزها معجمات اللغة ، وتصويب كلمات غير صحيحة .

وقد أحيل هذا البحث على لجنة الأصول لدرسه ، وقد رأت اللجنة أن تدرس قسمى التحقيقات النحوية وتصويب الكلمات غير الصحيحة .

أما قسم الكلمات التى تجيزها معجمات اللغة فلم تدرسه .

– انظر محاضر جلسات مجلس الدورة الثالثة والعشرين ، الجلسة السادسة والعشرين ص ٣١١

سواء أكان كذا أو كذا (*)

« ينكر بعض الباحثين مثل قولهم :(هذا حاف يضم الدول الإسلامية سواء أكانت عربية أو غير عربية) محتجين لذلك بأن الهمزة هنا للتسوية ولا يصح العطف بعدها بأو لمنافاة معنى التسوية . وترى اللجنة أن استعمال (أو) جائز مع ذكر الهمزة وعدم ذكرها وكذلك (أم) وإن كان الأفصح استعمال (أم) مع الهمزة » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٣) ج (٢٦) .
— انظر محاضر جلسات د (٢٣) ص ٣١٣ .

ليسوا جادين بل هازلين(*)

« يخطىء بعض الباحثين مثل قولهم : (ليس المستعمرون جادين في الجلاء عن البلاد بل هازلين) ويرون أن الصواب قولهم : (بل هازلون) وحجتهم في ذلك أن (بل) هنا للإضراب وذلك لنفي الخبر ، ولذلك لايجوز نصبه بالعطف لأنه موجب . وترى اللجنة أن ماذكر من عدم انتقاض النفي هو في (ما) الحجازية . أما (ليس) فلا يشترط في العطف على خبرها ألا ينتقض النفي . فالتعبير صحيح لاغبار عليه . وهذا رأي جمهور النحاة ، ويخالف فريق قليل ، فيجعل (ليس) مثل (ما) » .

(*) صدر في مجلس د (٢٤) ج (٧) .
— انظر محاضر الجلسات للدورة الرابعة والعشرين ص ٩٥ ، ٩٦ .

لا تجد المشرد الا وقد حرم رعاية الوالدين (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (لا تجد المشرد إلّا وقد حرم رعاية الوالدين) ويرون أن الصواب أن يقال : (إلّا قد حرم رعاية الوالدين) ، بحجة أنه يتعين الربط بالضمير فقط فى الجملة الحالية الماضوية بعد إلّا ، نحو : « مَا يأْتِيهم مِن رَسُول إلّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ » ، وقد درست اللجنة هذا التعبير ورأت أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضوية بالواو على قلة ، فقد ورد فى الشعر :

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة   إلّا وكان لمرتاع بها وزرا

قال بعض النحاة : إنه شاذ (ص ٢٢١ ابن عقيل حاشية الخضرى) ، واللجنة لا ترى رأى هؤلاء وفاقًا لمن أجازه من النحاة . وفى الصبان : وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكًا بقوله : ... وأورد البيت السابق . وفى الرضى ص ٢٣١ /ج ١ : إذا كان الماضى بعد إلّا فاكتفاؤه بالضمير من دون المراد قد كثر نحو « ما لقيته إلّا أكرمنى » لأن دخول إلّا فى الأغلب الأكثر على الأسماء ، فهو بتأويل إلّا مكرمًا لى . فصار كالمضارع المثبت . وقد يجىء مع (الواو) و (قد) ، نحو قولك : ما لقيته إلّا وقد أكرمنى ، لأن الواو مع إلّا تدخل فى خبر المبتدأ . فكيف بالحال كما تقدم . ومثاله : ما رجل إلّا وله نفسٌ أمّارة » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٧) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ٩٦ ، ٩٧

تبارت مصر مع بعض الفرق الأجنبية (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (تبارت مصر مع بعض الفرق الأجنبية) ويرون أن الصواب أن يقال : (تبارت مصر وبعض الفرق الأجنبية) بحجة أن واو العطف تتعين هنا لأن الفعل يدل على المشاركة ولا يقع إلا من متعدد . وترى اللجنة أن كلا التعبيرين جائز ، وقد ورد فى كتب النحو استوى الماءُ والخشبَ والخشبُ ، والاستواء مثل التبارى . ويصح أن يُقال : اجتمع زيد وعمرو واجتمع زيد مع عمرو . وقد أجاز الكسائى وأصحابه : اختصم زيد مع عمرو » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٨) .

— انظر محاضر جلسات الدورة الرابعة والعشرين ص ١٠٠ ، ١٠١

تمكث فى القرية ثلاثة شهور (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (تمكث فى القرية ثلاثة شهور) ويرون أن الصواب أن يقال : (ثلاثة أشهر) وحجتهم فى ذلك أن مميز الثلاثة إلى العشرة يجب أن يكون جمعًا مكسرًا من أبنية القلة ، ولا يكون من أبنية الكثرة إلَّا فيما أهمل بناء القلة فيه كرجال وجوار أو كان له بناء قلة شاذ قياسًا كقروء ، وسماعًا كشسوع ؛ إذ أن أشساعًا قليلة الاستعمال .
وترى اللجنة أن صيغ جمع القلة والكثرة تتبادلان فتأتى إحداهما موضع الأخرى مجازًا .
وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح ، وإن كان الأكثر هو قولهم : (ثلاثة أشهر) » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د ٢٤ ص ١٠١

المصريون غيورون على وطنهم (*)

« يرى بعض الباحثين أن تصويب ذلك أن يقال : (غُيُرٌ على وطنهم) وحجتهم فى ذلك أن فَعُولًا بمعنى فاعل – فيما دل على وصف – يَطَّرد جمعه على (فُعُل) بضمتين كصبور وصُبُر وغيور وغُيُر . وترى اللجنة أن اطراد جمع وصفٍ على صيغةٍ لا يمنع أن تجمع تلك الصيغة جمع مذكر سالماً متى استوفت شروط هذا الجمع . وبناء على هذا يكون كلا التعبيرين صحيحًا على رأى الكوفيين الذين لا يشترطون أن يكون الوصف مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .

– انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٠٢

مديريات ومحافظات مصر (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (مديريات ومحافظات مصر) ويرون الأصوب أن يقال : (مديريات مصر ومحافظاتها) بحجة أن الفصل بين المتضايفين غير جائز هنا إذ أنه ليس من المسوغات التى نص عليها النحاة وترى اللجنة أن التعبير الأول جائز وإن كان التعبير الآخر أفصح. وقد استندت اللجنة فى جواز التعبير الأول إلى قول ابن مالك فى الألفية :

ويحذف الثانى فيبقى الأول   كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى   مثل الذى له أضفت الأولا

ومثل الشارح لهذا بقوله :

قطع الله يد ورجل من قالها ، على تقدير : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨).
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٢

وكانت المنفعة لهم والمستعمرين (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل هذا الأسلوب ويرون أن الصواب أن يقال : (لهم وللمستعمرين) على أساس أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض حرفًا كان أو اسمًا نحو قوله تعالى : « فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ... » ونحو : « قَالُوا نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وَإِلٰهَ آبَائِكَ ... » وترى اللجنة إجازة التعبير لأن بعض النحاة أجاز العطف بدون إعادة الخافض واستدلوا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر . فمما ورد فى القرآن الكريم :

١ – « وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ » على قراءة الخفض .

٢ – « ... وَكُفْرٌ بِهِ والْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » .

ومما ورد فى الشعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والأيام من عجب

على أن هذا المثال يخرج على وجه فصيح سائغ وهو أن تكون كلمة المستعمرين مفعولًا معه على حد قول الشاعر :

فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال !

(*) صدر فى مجلس الدورة الرابعة والعشرين بالجلسة الثامنة .
– انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢١

للفلاحين المؤاجرين(*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (أعطت الدولة حقًّا للفلّاحين المؤاجرين) ويرون أن الصواب أن يقال : (للفلّاحين المؤجرين أو المستأجرين) وحجتهم فى ذلك أنك تقول : آجرنى فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر ولا تقل : مؤاجر فإنه خطأ وقبيح ، وليس (آجر) هذا (فَاعَلَ) ولكنه (أَفْعَلَ) وإنما الذى هو (فَاعَلَ) قولك : آجر الأجير مؤاجرة كقولك : شاهره وعاومه ، كما يقال : عامله وعاقده (أساس) ، وبعضهم يقول : مؤاجر فى تقدير (فاعَل) ويتعدى إلى مفعولين فصاحبنا ينسب إجازتها إلى بعض العرب .

وترى اللجنة أن كلا التعبيرين صحيح وإن كان الأخير أشهر » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٤

أنف مجالسته لفقره (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (أنف مجالسته) ويرون أن الصواب أن يقال : (أنف من مجالسته) وذلك لما ورد في القاموس من قوله : أنف منه كفرح أَنَفًا وأَنَفَةً : (محركتين) استنكف . وترى اللجنة أن الأسلوب صحيح حيث ورد في اللسان : أنفه : كرهه واجتواه (مادة أنف) » .

(*) صدر في مجلس د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٥

وضع على قبره باقة من الأزهار (*)

« يرى بعض الباحثين أن صواب هذا الأسلوب أن يقال : (طاقة) بدلًا من (باقة) وحجتهم فى ذلك أن الباقة من البقل : حزمة منه والطاقة تكون من الريحان .

وترى اللجنة أن كلتا الكلمتين لا مانع من استعمالها وإن كانت الطاقة أفضل » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .

– قال الأمير مصطفى الشهابى : وجدت (باقة) مستعملة بمعنى طاقة من الزهر فى كتب قديمة كثيرة مثل نهاية الأرب للنويرى ، ورأيتها أيضا فى كتاب الأغانى وأذكر أنى أشرت إلى ذلك فى كتابى « معجم الألفاظ الزراعية » .

– انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٥

يتبختر بمشيته (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (يتبختر بمشيته) ويرون أن الصواب هو (يتبختر في مشيته) ؛ لأن التبختر في المشي . وترى اللجنة أن الشائع على الألسن هو أسلوب (يتبختر في مشيته) وهو تعبير صحيح ، ولو استعمل (يتبختر بمشيته لجاز وتكون الباء بمعنى (في) ومنه « وَإِنَّكُم لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ » .

(*) صدر في مجلس د (٢٤) ج ٨

— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٦

مباذل الملك السابق (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (مباذل الملك السابق) ويرون أن الصواب أن يقال : (تبذل الملك السابق) حيث إن البِذْلة والمِبذلة بكسر أولهما : ما يمتهن من الثياب ، وابتذال الثوب وغيره : امتهانه ، والتبذل : ترك التصاون (م) ، وفى الأساس : خرج علينا فى مباذله : أى فى ثيابه الرثة . وترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من إطلاق المباذل على الحالات السيئة التى لا تصون فيها ، وعلى ذلك فالتعبيران صحيحان » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٨) .

— انظر محاضر جلسات المجلس د (٢٤) ص ١٠٦

بعثت برجالها السياسيين (*)
بعث اليه هدية

« يرى بعض الباحثين عدم صحة مثل قولهم : (بعثت الدولة برجالها السياسيين) ، وقولهم : (بعث إليه هدية) وحجتهم فى ذلك أن كل شىء ينبعث بنفسه ، يتعدى الفعل إليه بنفسه فيقال : بعثته ، وكل شىء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية ، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء فيقال : بعثت به ، وعلى هذا فإن صواب التعبيرين هو (بعثت رجالها السياسيين) و (بعث إليه بهدية) ، واللجنة ترى أن كل ذلك جائز استنادًا على حجة هؤلاء النقاد أنفسهم ، حيث قال الفارابى : بعثه : أهبه ، وبعث به : وجهه .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٧

بل وفى أيام السلم (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (بل وفى أيام السلم) ويرون أن الصواب أن يقال : (بل فى أيَّام السلم) وحجتهم فى ذلك أن (بل) حرف إضراب ، إذا تلته جملة كان حرف ابتداء ومعناه حينئذ لإبطال ما قبله ، وإذا وليه مفرد كان حرف عطف ، ولم يسمع مقترنًا مع حرف آخر إلَّا مع (لا) فإنها تزاد قبل (بل) لتوكيد الإضراب مثل : (وجهك كالبدر لا ، بل الشمس) وعلى هذا لا معنى لوجود الواو فى هذا التركيب .

وترى اللجنة أن الأُسلوب السليم هو (بل فى أيَّام السلم) بغير واو . وجرى على أقلام جماعة من المحدثين (بل وكان كذا) يقصدون إلى نوع من التأكيد ، ويمكن أن يقبل هذا الأُسلوب على زيادة الواو على رأى الكوفيين »

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٨ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤

تلاشت الجهود فى عهد الطغيان (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (تلاشت جهود مصر فى عهد الطغيان) ويرون أن الصواب أن يقال : (فنيت أو اختفت أو ضعفت) بدلًا من (تلاشت) حيث إن الكتابة الحديثة تستعمل الفعل الثلاثى (لشا) فى معنيين : الفناء والضعف . وعبارة القاموس : (لشا) خس بعد رفعه والفعل واوي : لاشاه ملاشاة فتلاشى تلاشيا : ضمحله وصيَّره إلى العدم فصار كذلك وهما منحوتان من لا شىء (أقرب الموارد) وهذا النص فيه غرابة من وجهين : استعمال الفعل ضمحل متعديًا ، وجعل النحت قياسيًّا فى الأفعال أيضًا . ولعل شيوع هذه الكلمة هو الذى أراد المؤلف على ذلك .

وترى اللجنة أن التعبير (تلاشت الجهود ... إلخ) قد قبله بعض اللغويين مثل صاحبى القاموس وتاج العروس مادة (لشا) » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٠٩

اجاب على السؤال (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (أجاب على السؤال) ويرون أن الصواب إنما هو (أجاب عن السؤال) أو (أجاب إلى السؤال) وترى اللجنة أن استعمال بعض الحروف موضع بعضها لنوع من التضمين جائز وقد ورد استعمال (على) بدل (عن) ونص على ذلك ابن مالك فى الألفية :

على للاستعلا ومعنى فى وعن   بعن تجاوزوا عنى من قد فطن
وقــد تجى موضع بعد وعلى   كما على موضع عن قد جعلا

وقد مثل لها ابن عقيل بقوله :

إذا رضيت علىّ بنو قشير   لعمر الله أعجبنى رضاهــا

أى رضيت عنى .

كما ترى اللجنة أنه لا وجه للضيق بمنع هذا السؤال ومقتضاه أن الجواب رد السؤال ورجعه ، فأجاب عليه أى رد عليه . وقد أجاز المجمع إنابة حروف الجر بعضها عن بعض على سبيل التضمين » .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٠٩

نجابه الحقائق (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (نجابه الحقائق) ويرون أن الصواب أن يقال : (نُجْبِه الحقائق أو نواجه الحقائق) . وحجتهم فى ذلك ما جاء فى القاموس . جبهه كمنعه : ضرب جبهته ورده أو لَقِيَه بما يكره . والماء : ورده وليست عليه آلة سقى إلى وجه الماء ، والشتاءُ القومَ جاءهم ولم يتهيأوا له . ولعل المعنى الثانى يجيز لهم استعمال : نُجْبِه الحقائق أى نلقاها بما نكره ونواجهها كما يجب .

وترى اللجنة أن إغفال المعاجم لذكر بعض المشتقات ليس بمانع من استعمال هذا المشتق ؛ ففاعَلَ تجىءُ أحيانًا للمبالغة فى فَعَلَ وأحيانًا للتكثير . فيقال : جبَهه وجبَّهه وجابهه » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٨) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١١٠

يجوب فى البلاد ببضاعته (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (يجوب فى البلاد ببضاعته) ويرون أن الصواب أن يقال : (يجوب البلاد ببضاعته) أو (يجتاب البلاد ببضاعته) ؛ لأن جاب الثوب واجتابه : قطعه . وجاب الصخرة خرقها ، ومن المجاز جاب الفلاة واجتابها . وجاب الظلام . قال الشاعر يصف ناقته :

باتت تجوب أذرع الظلام .

(الأساس) فجاب فعل متعد بنفسه .

ترى اللجنة أنه من الممكن قبول هذه العبارة على تضمين جاب معنى (طاف) و (سار) على أنه من الممكن أن يلمح فرق فى الدلالة بين جاب البلاد وجاب فيها ، فالأول أدل على قطع البلاد وجوبها والثانى يدل على التجوال فى البلاد وجَوْب بعضها » .

(*) صدر فى مجلس الدورة الرابعة والعشرين بالجلسة التاسعة .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ج (٩) ص ١١٤

توزع الحكومة التقاوى على الفلاحين (*)

« يخطئ بعض الباحثين استعمال كلمة (التقاوى) بحجة أنها لم ترد فى المعجمات القديمة، ويرون أن الصواب أن يقال: (البذور أو البزور). وترى اللجنة أن كلا التعبيرين صحيح استنادًا إلى ما ورد فى التاج. فقد جاء فى الجزء العاشر ص ٣٩٨ ما يأتى:

التقاوى: اسم لما يدخر من الحبوب للزرع كأنَّه تقوية، وهو اسم كالتمتين. لُغة مصرية ».

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩).
— رأى الدكتور طه حسين النص على أنها كلمة مصرية مولدة.
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١١٥، ١١٦

يحمى مواطنيه غائلة الجوع (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل هذا الأسلوب ويرون أن الصواب أن يقال: (يحمى مواطنيه من غائلة الجوع) بحجة أن حمى متعد بنفسه إلى مفعول واحد . وترى اللجنة أن كلا التعبيرين صحيح ، فقد ورد فى لسان العرب ج ١٨ ص ٢١٦ حمى المريضَ ما يضره حمية : منعه إياه . وحماه الناسَ يحميه إيَّاهم حمًى وحماية : منعه » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩) .
– انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١١٧

ننتج كل ما نحتاجه(*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (ننتج كل ما نحتاجه) ويرون أن الصواب أن يقال : (كل ما نحتاج إليه) . وحجتهم أن الفعل إحتاج لم يستعمل متعديًا بنفسه . وعبارة القاموس احتاج إليه .

وترى اللجنة قبول الأسلوب على تضمين احتاج معنى طلب . على أنه قد ورد (أنا الذى أحتاج ما أحتاجه) » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩) .
– انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١١٧ ، ١١٨

الإحصائيات (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (أثبتت الإحصائيات كذا) ويرون أن الصواب هو أن يقال : (الإحصاءات) ، وحجتهم فى ذلك أن جمع المصدر (إحصاء) جائز ، وأنه ليست هناك ضرورة لغوية إلى نسبة المصدر (إحصاء) أولا ثم جمعه بعد ذلك جمع تصحيح. وترى اللجنة أن (إحصاء) يجمع على (إحصاءات) ، و (إحصائية) تجمع على (إحصائيات) ، وكلا الجمعين سائغ فى موضعه .

وجرى استعمال الناس على أن يطلق الإحصاء على عملية الإحصاء نفسها ، أى بملاحظة معنى المصدر ، وتطلق الإحصائية على نتيجة العملية » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩) .

— انظر محاضر جلسات المجلس د (٢٤) ص ١١٨

حبذا لو اتحد المصريون (*)

« يخطئ بعض الباحثين مثل هذا التعبير ويرون أن الصواب أن يقال: (حبذا اتحاد المصريين) أو (تمنينا وددنا لو اتحد المصريون) بحجة أن (لو) في هذا التركيب لا يجوز أن تكون مصدرية ؛ لأن أكثر وقوعها بعد ود يود وتمنى يتمنى. و (حبذا) لا تفيد التمنى لأن معناها للمدح أو الذم إن تقدمتها (لا)، كما لا يجوز أن تكون (لو) شرطية وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ؛ لأن في هذا خروجًا على ما تواضع عليه العرب من وجوب ذكر المخصوص بعد ذا ، إذ أنه بمنزلة المثل وإلى هذا يشير ابن مالك :

وأول ذا المخصوص أيًّا كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

وترى اللجنة أن هذا التعبير جائز لأن (حبذا) ولو أنها أصلا للمدح الخالص مشربة معنى التمنى ، وعلى هذا يجوز وقوع لو المصدرية بعدها » .

(*) صدر في مجلس د (٢٤) ج (٩) .
– انظر محاضر جلسات المجلس د (٢٤) ص ١١٩
– وانظر قرار (حبذا لو رضيت) صدر بالجلسة (٤) من مؤتمر د (٤٩) .

خابرناهم فيما يتصل بقضية البلاد (*)

« يُخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (خابرناهم فيما يتصل بقضية البلاد) ويرون أن الصواب أن يقال : (استخبرناهم ...) أو (تخبرناهم ...) ، ومن حججهم أن المخابرة : المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض : خابره مخابرة : زارعه على نصيب معين كالثلث والربع وقبل ببعض ما يخرج من الأرض . تَخَبَّر فلان الأمرَ : علمه بحقيقته ، وفلانًا سأله الخبر . واستخبرته عن كذا فأخبرني به وخبرني . وخرج يتخبر الأخبار (أقرب الموارد). وإذا كان الفعل (خابر) دالاًّ على المفاعلة كما اقتضى ذلك قرار المجمع فإنه يحسن العدول عنه مستعملا فى معنى الاستخبار حتى لا يلتبس بالفعل خابر بمعنى زارع .

وترى اللجنة أنه لا وجه للرجوع عن القرار السابق . و (استخبر) تستعمل حينما يكتفى بطلب الخبر والسؤال عنه ، و (خابر) تستعمل حينما يطلب الخبر ويعطى ؛ ليكون للاستخبار موضعه وللمخابرة موضعها .

أما الالتباس فإن القرائن كفيلة ببيان المراد وخصوصًا أن مجال استعمال اللفظين متباعد وأن لفظ مخابرة بمعنى مزارعة ندر استعماله ، وشاع استعماله فى معنى المخابرة .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٢٠ .

أرض مصر الخصيبة (*)

« يُخطئ بعض الباحثين مثل هذا التعبير ويرون الصواب أن يقال : (أرض مصر الخصبة أو المخصبة أو وادى مصر الخصيب) . وحجتهم فى ذلك أن الخصب بالكسر : كثرة العشب ورفاهة العيش ، وبلد خصب بالكسر . وكمحسن وأمير ومقدام . وقد خصب كعلم وضرب خِصبا بالكسر ، وأخصب . وأرضون خِصب وخِصبة بكسرهما . أو خَصبة بالفتح وهى إما مصدر وصف به أو مخفف خَصِبة كفرحة .

وترى اللجنة أن كلا التعبيرين صحيح وقد ورد فى لسان العرب مادة (خصب) ما نصه :

« وحكى أبو حنيفة أرض خصيبة وخصب » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (٩) .

– انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٢٠

خاف الانجليز من الفدائيين (*)

« يُخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (خاف الإنجليز من الفدائيين) ويرون أن الصواب أن يقال : (خافوا الفدائيين) ، وحجتهم فى ذلك أن الفعل (خاف) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد كما يتعدى بالهمزة والتضعيف إلى مفعولين ، تقول : أَخَفْته الأَمرَ فخافه ، فخوفته إيَّاه فتخوفه . وفى التنزيل « فمن خاف من موص جنفا » .

وترى اللجنة أن الاستعمال الأَول جائز أَيضًا فقد قال أَبو البقاء فى كلياته : خاف يلزم ويتعدى إلى واحد وإلى اثنين بنفسه أَو بواسطة على ، ومنه « فإذا خفت عليه » ، وتقول : خافه وخاف منه وخاف عليه » .

(*) صدر فى مجلس الدورة (٢٤) ج (٩) .
— انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٢١

أكانت صالحة أم لا ؟ (*)

« يُخطئ بعض الباحثين مثل قولهم : (أكانت صالحة أم لا ؟) ويرون أن الصواب أن يقال : (أكانت صالحة أم غير صالحة ؟) بحجة أن (أم) هنا متصلة ويطلب بها وبالهمزة التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت . فيجب ذكر المعادل بعدها .

درست اللجنة هذا التعبير ورأت أنه جائز مقبول فقد قالت العرب :

أتعرف أم لا رسم دار معطــلا ... من العام يغشاه ومن عام أو لا

فطــار وتارات خريق كأنهــا ... مضلة بَوٌّ فى رعيل تعجــلا »

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (١٠) .
— انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٢٢ ، ١٢٣

بينما أنا مسافر قابلني صديقي (*)
ننادي بالاتحاد بينما نحن مفترقون

« يخطئ بعض الباحثين مثل هذين التعبيرين ويرون أن الصواب أن يقال : (بينما أنا مسافر إذ قابلني صديقي) بدلا من التعبير الأول ، وأن يقال : (ننادي بالاتحاد على حين — أو في حين — أننا متفرقون) ، وحجتهم في ذلك ما ورد في الحديث : بينما نحن عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ جاءه رجـــلٌ (ل) وأن بينا وبينما من حروف الابتداء وليس المراد بالحرف هنا ما يقابل الاسم والفعل ، بل المراد بالحرف الكلمات فهما ظرفان للزمان يفيدان المفاجأة ويضافان إلى جملة ويحتاجان إلى متعلق يتم به المعنى ، فإذا وقعتا في أول الكلام جيء في جوابها بـ (إذ) كما في الحديث ، ويستبدل بها (في حين) أو (على حين) إذا وقعتا خلال الكلام .

وترى اللجنة أن وقوع (إذا) أو (إذ) في جواب بينا وبينما ليس بواجب ، بل وردت تعبيرات كثيرة بغيرهما . وقد قال بعض اللغويين : إن الأفصح أن يكون الجواب فيهما بغيرهما (اللسان مادة بين) وعلى ذلك فالأسلوب الأول صحيح . أما فيما يتعلق بتصدرهما الكلام فترى اللجنة أن (بينا وبينما) أسلوبان لم يسمعا إلا في أول الكلام ومقدمته[1] » .

(*) صدر في مجلس د (٢٤) ج (١٠) .
— انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٢٥ .
(١) انظر قرار (دخل خالد بينما كان علي يتكلم) الذي صدر في ج (٩) من مؤتمر د (٤٥) .

أحاطه الله بعنايته (*)

ــ احتاطوا القرية من جميع جهاتها

ــ أحاطوا المحاضرين

ــ أحطته علما بقصتى

« يخطئ بعض الباحثين مثل هذه الأساليب الأربعة ويرون أن الصواب أن يقال : (حاطه الله بعنايته ـ واحتاطوا بالقرية من جميع جهاتها ـ وأحاطوا بالمحاصرين ـ وأحيط بقصتى علما) على أن (بقصتى) نائب فاعل . وقد احتجوا لذلك بما يأتى : حاطه حوطاً وحيطة وحياطة : حفظه وصانه وتعهده ، كحوّطه وتحوّطه . وحوط حائطا : عمله ، وكل من بلغ أقصى شىء وأحصى عليـه فقد أحاط به وحاط به (شرح القاموس) ، حاط وأحاط به بمعنى ، فالفعـل (حاط) يستعمل متعديا إذا كان للحفظ والرعاية كما أن صاحبى اللسان والمصباح يجيزان استعماله متعديا إذا كان بمعنى الاستدارة والإحداق بالشىء على أن شارح القاموس يجيز استعمال الفعل (حاط) لازما فى هذا المعنى أيضا .

وبعد استيعاب هذه النصوص نرى أن الممنوع استعماله متعديا فى هذا المعنى هو الفعل الرباعى (أحاط) فلا يستعمل إلّا لازما : فيقال : أحاط به علما . ومن المجاز أحاط به عالما : أى على أقصى معرفته ـ كقولك قتله علما ، وعلمه علم إحاطة ، إذا علمه من جميع وجوهه لم يفته شىء منها (الأساس).

وترى اللجنة أن التعبيرات الواردة صحيحة ، فقد ورد فى كتاب (شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل) تأليف شهاب الدين الخفاجى ص ٨٤ ما يأتى : (أحاط) يكون لازما وهو المعروف ، كقوله تعالى « ولا يحيطون بشىء من علمه إلا بما شاء » ويكون متعديا أيضا ولم يعرفه كثير ، فوقعوا فى أمور غريبة وتعسفات عجيبة ، وقد ورد فى كلام سيدنا على رضى الله عنه فى نهج البلاغة ، كذا فى قوله فى خطبة بعدما ذكر الله تعالى (ألبسكم الرياش وأرفغ لكم المعاش . وأحاط بكم الإحصاء . . . إلخ) » .

(*) صدر فى مجلس د (٢٤) ج (١٠) .
انظر محاضر جلسات د (٢٤) ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

المحاصيل والمشاريع والمواضيع (*)

« يخطىء بعض الباحثين مثل هذه الجموع استنادًا إلى أن ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول لايجمع جمع تكسير ، وإنما قياسه جمع التصحيح ، والصواب هنا محصولات ومشروعات وموضوعات .

وترى اللجنة صواب : المحاصيل والمشاريع والمواضيع وذلك لما يأتى :

(١) القاعدة التى استندوا عليها يستثنى منها الوصف المختص بالمؤنث كمرضع ومكعب فيقال فيهما مراضع ومكاعب .

(٢) إن (المحصول والمشروع والموضوع) جرت جرى الأسماء ودليل ذلك أنها لاتجرى على موصوف ولا يقدر لها موصوف ، فلا يقال : شيء موضوع ولا شيء محصول ونحو ذلك وبهذا يؤول المانع لتكسيرها .

(*) صدر فى د (٢٤) ج (١٠) .
— انظر محاضر الجلسات د (٢٤) ص ١٢٧ .

في تعبير لمـا به(*)

« في تعبير (لما به) ترى اللجنة أن تخريجه على أنه على مثال (مما يفعل) بعيد ، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه ، وما ورد من الشواهد كاف للقول بأن تعبير (لما به) في معنى أن المتكلم — (لما بي) — والغائب — (لما به) — في حال من الإعياء أو الكرب الشديد تعبير سليم واضح الدلالة ، ويمكن إثباته في المعجم دون تخريج خاص . »

(*) صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤ .
— قدم الأستاذ عبد الله كنون بحثا عنوانه « لما به » وألفاظ أخرى إلى مؤتمر د ٢٨ ونشر في مجموعة بحوث هذا المؤتمر .
— عقب الأستاذ أمين الخولي على كليات في هذا البحث ، ونشر تعقيبه في مجله المجمع — الجزء ١٧ .
— قدم الأستاذ أمين الخولي بحثا في تعبير « لما به » وهو منشور في مجلة المجمع الجزء ١٧ .

فى استعمال كلمة « الواسطة » (*)

« ترى اللجنة أنه فى ضوء قرارات المجمع السابقة فى اسم الالة وفى المولد وفى قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال الواسطة فى قول الكتاب (بواسطة كذا) بدل (بوساطة كذا) على أنه بمعنى الوسيلة ، ويستأنس لذلك باستعمال (ابن مالك) فى قوله :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش فى قوله : (لولا الواسطة لذهب الموسوط) ».

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ – سنة ١٩٦٤ .

— قام الأستاذ عبد الله كنون بحثا عنوانه « لما به » وألفاظ أخرى إلى مؤتمر د ٢٨ وقد تضمن البحث فى كلمة « الواسطة » وهو منشور فى مجموعة بحوث ذلك المؤتمر .

استهدف الشيء (*)

بمعنى : جعله هدفا

« بحثت اللجنة فعل (استهدف) متعديا فى مثل قول الكتاب : (استهدف المصلحة العامة) ، مع أنه لم يرد متعديا فى كتب اللغة ، فرأت تخريجه على أن السين والتاء فيه للجعل أو الاتخاذ . واستهداف المصلحة العامة : جعلها أو اتخاذها هدفا » .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ — سنة ١٩٦٥

— عرض فى مؤتمر الدورة التاسعة عشرة للمجمع تصويب استعمال الكتاب : « استهدف الشيء » أى جعله هدفا ، ولم يرد متعديا فى كتب اللغة : واقترح تخريجه على أن السين والتاء للجعل ، وهو توجيه صناعى قياسى ، فأحيل الأمر إلى لجنة الأصول .

— وقد نظرت اللجنة فيه ، ومما عرض عليها استعمال : أهدفه بدل استهدفه ، بمعنى جعله غرضا له ، وذكر من أمثلته قول حمدان بن أبان اللاحق :

أليس من الكبائر أن وغدا لآل معذل يهجو سدوسا
هجا عرضا لهم غضا جديدا وأهدف عرض والده اللبيسا

ومما يروى قول الشاعر :

وأهدفتنى للناس ثم تركتنى لهم غرضا يرمى وأنت سليم

وفى سيرة دحلان على هامش السيرة الحلبية فى حديث عرض النبى نفسه على القبائل فى حديث كندة : « قال له قائل : « أتهدف نحورنا للعدو دونك » أى تجعل نحورنا هدفا .

— وكذلك عرض على اللجنة أن ما ذكره ابن سيده فى المخصص فى باب استفعلت (ج ١٤ ص ١٨٠) يستفاد منه أن الأصل فى السين والتاء للطلب ، وما تفرع من ذلك من المعانى محمول عليه .

— واستمعت اللجنة إلى بحث فى قياسية السين والتاء للجعل والاتخاذ للأستاذ الشيخ محمد على النجار .

— انظر قرار استفعل للاتخاذ والجعل ، وهو منشور فى كتاب : فى أصول اللغة ج ١ مع بحث الأستاذ الشيخ محمد على النجار

سبعة ألفاظ معربة (*)

(ا) من حيث المبدأ ، لامانع من التعريب ، طوعاً لقرار المجمع فى إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية ، عند الضرورة ، على طريقة العرب فى تعريبهم (الدورة ١ الجلسة ٣١) .

(ب) ومن حيث المبدأ أيضاً ، لامانع من الاشتقاق من المعرب ، طوعا لقرار المجمع فى جواز اشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب . ووزنه من الثلاثى وغير الثلاثى (الدورة ٢٩ الجلسة ٨) .

(ج) ومن حيث التطبيق ، يقتصر فى الاشتقاق من المعرب على الحاجة العلمية .ويعرض ما يوضع من المشتقات من المعرب على المجمع للنظر فيه ، طوعا لقرار المجمع فى ذلك . (الدورة ٢٩ الجلسة ٨) .

(د) ومن حيث الأفعال التى أوردها الأستاذ الباحث فى غضون بحثه ،مشتقة أو مأخوذة من كلمات أعجمية ، ترى اللجنة ألا يقر منها إلا ماصح صوغه العربى ، وساغ فى الذوق ، وشاع استعماله فى الكتابة والتأليف بوجه عام .

(هـ) وتوافق اللجنة على أن يقر المجمع ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال التى أوردها الباحث ، لمجىء اشتقاقه على وزن عربى صحيح ، ولكونه سائغا فى الذوق .

(*) صدر القرار فى ج ١٠ موتمر د ٣٢ سنة ١٩٦٦ (دورة القاهرة) .

— فى الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣٠ — سنة ١٩٦٤ استمع المؤتمر إلى بحث الأستاذ الدكتور إسحاق موسى الحسينى فى « ألفاظ معربة » ، وعقب عليه السادة الأعضاء ، وأحيل البحث إلى لجنة الأصول .

— ونظرت اللجنة فى البحث ، وتبين لها أنه تناول موضوع الكلمات المعربة الحديثة ، وعرض طائفة من الصيغ الاشتقاقية لبعض هذه الكلمات ، مقترحا اقرارها ، تيسيرا للتعبير عن مدلولاتها الحضارية المصرية .

— عرضت اللجنة على المؤتمر الكلمات التى استساغتها مما قدمه البحث ، فوافق عليها الا كلمة « سفلت » فأحالها إلى لجنة الكيمياء ، وكلمة « مكدم » من المكدام وهو تمهيد الطرق و « جرش » من الجراش وأصله الجراج أو الكراج ، وهو حظيرة السيارات ، فأحيلت كلمتاهما إلى لجنة ألفاظ الحضارة .

وهو الأفعال الآتية :

١ - بستر ، وهو مأخوذ من بستور ، صاحب الطريقة الخاصة في التعقيم .

٢ - بلور من البلور ، وهو معرب قديما .

٣ - بلشف ، من البلشفية .

٤ - تلفن ، من التليفون .

٥ - فبرك ، من الفابريكة ، والمراد بالفعل صنع الشيء بالآلة .

٦ - جبس من الجبس ، من مواد البناء ، وهو معرب قديماً .

٧ - كهرب من الكهربا ، وقد أقر المجمع تعريب الاسم .

ضبط «منطقة» (*)

بمعنى المكان أو الدائرة

« وردت الصورة الأُولى لكلمة المِنْطَقة – بكسر الميم وفتح الطاء – فى معاجم العربية بمعنى الحزام ، أى اسم آلة من الانتطاق . ولم تنص المعاجم على الفعل الثلاثى من هذه المادة بهذا المعنى ، ثم استعمل بعض المتأخرين هذه الصورة فى مقابلة الكلمة الأجنبية zone على أساس أن هذه الكلمة الأجنبية قد عبرت فى أصل استعمالها عن الحزام ، ثم نقلت فى بعض اللغات الأُوربية للتعبير عن مكان محدود أى رقعة محدودة . وعلى هذا سوغوا استعمال هذه الصورة العربية المروية فى المعاجم للتعبير أيضا عن المكان المحدد . وتم هذا عن طريق المجاز المرسل . وعليه فصورة منطقة مروية عن العرب بمعنى الحزام ، ويمكن استعمالها ، عن طريق المجاز فى المكان المحدد بالمعنى الجغرافى .

أما الصورة الثانية : (مَنْطِقة) – بفتح الميم وكسر الطاء – فيمكن أن تعد اسم مكان مشتقا من مادة الانتطاق . برغم أن الفعل الثلاثى من هذه المادة لم تنص عليه المعاجم ، ولكن هذا الثلاثى غير المستعمل يسع أن نشتق منه اسم مكان كما وسع أن اشتق منه اسم آلة . مفترضين أنه من باب ضرب ، وقرارات المجمع الخاصة باستكمال المادة اللغوية تبيح هذا ، وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق هو منطق ، ثم لحقته التاء فجاءت منطقة بمعنى مكان الانتطاق . ثم تعمم دلالته ليطلق على كل مكان محدد بالمعنى الجغرافى . أما لحوق التاء فترى اللجنة جوازه على أساس ماجاء فى كتاب « سيبويه » من أن العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثى . وروايته أمثلة متعددة لهذا . ولم يرد فى كلام سيبويه أن لحوق التاء فى مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة ، بل يكاد يسوى اسم المكان مع التاء ومن دونها . وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتاء وعدتها ستة وعشرون ومائة مثال . ولم تأخذ اللجنة برأى المتأخرين من النحاة من أن لحوق التاء لاسم المكان سماعى . ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال منطقة بوصفها اسم

(*) صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

مكان من الثلاثى غير المستعمل الذى معناه انتطق ، مع افتراض أنه من باب ضرب ، للتعبير عن المكان المحدد أو الرقعة المحددة بوساطة المجاز المرسل أيضا كما كان الشأن فى الصورة الأولى ، ويقوى صورة منطقة بفتح الميم وكسر الطاء أنها صيغة اسم المكان وللصيغ دلالاتها على معانيها . من كل ما تقدم ترى اللجنة جواز استعمال كل من الصورتين منطقة بكسر الميم ومنطقة (بفتح الميم) للتعبير عن المكان المحدد » .

— فى الجلسة ٢٥ للمجلس فى الدورة ٣٢ سنة ١٩٦٦ ورد فى تعريف أحد المصطلحات الطبية كلمة « المنطقة » فدار حولها حديث .

وفى الجلسة ٢٦ ، وفى أثناء عرض الملاحظات على محضر الجلسة السابقة ، أثيرت المناقشة فى الكلمة ، فقرر المجلس إحالتها إلى لجنة الأصول .

وكان مدار المناقشة فى المنطقة بمعنى الرقعة أو المكان أو الدائرة ، وهل تصلح لها الصيغة المثبتة بها فى المعجمات ، والوارد بها السماع ، وهى صيغة اسم الآلة بكسر الميم وفتح الطاء ، أو الصواب أن تنطق على صيغة اسم المكان بفتح الميم وكسر الطاء .

وفى محضر الجلسة ٢٧ ، فى أثناء الاستدراك على محضر الجلسة السابقة ، دارت مناقشة لتصحيح ما أثبت فى المحضر .

وكذلك فى محضر الجلسة ٢٨ فى أثناء الاستدراك على محضر الجلسة السابقة .

وقد استتبع ذلك ملاحظات الدكتور محمد كامل حسين حول هذه الكلمة وغيرها ، فى الجلسة نفسها ، وقد تضمنها بحثه الذى قدمه إلى المجلس بعد ذلك بعنوان : أخطاء اللغويين .

— وفى أثناء عرض الموضوع على اللجنة أيد الأستاذ الشيخ محيى الدين عبد الحميد ما أبداه من رأى فى المجلس ، هو أن الاستعمال الحديث لكلمة المنطقة فى معنى أحد أجزاء الأرض كالمنطقة القطبية أو بمعنى الساحة المحدودة كالمنطقة التعليمية ونحو ذلك — يقتضى أن تنطق الكلمة على صيغة اسم المكان بفتح الميم وكسر الطاء ، وإذا كان المسموع منطقة على صيغة اسم الآلة فاننا نشتق اسم المكان مما اشتق منه العرب اسم الآلة وأما استعمال المنطقة بصيغة اسم الآلة للمعنى الحديث على طريق الاستعارة فلا يراه صوابا ، لأن الصيغ لها دلالتها فصيغة اسم الآلة لاتستعار للدلالة على اسم مكان ، والاستعارة فى المشتقات لها قيودها وبخاصة فى إجراء الاستعارة التبعية ، وهى لا تجرى فى الكلمة ، فإذا استعرنا منطقة للمعنى الحديث فعلينا أن ترجع إلى الانتطاق وتأخذ منه صيغة تلائم المعنى المراد ، وهو هنا المكان لا الآلة .

— وأبدى الأستاذ حامد عبد القادر رأيه . وهو أن المنطقة التى تسمى بها قطعة الأرض ، هى على التشبيه بالحزام ، والمقابل الأوربى لها يحمل هذا المعنى ، فهو اسم آلة يسمى به المكان على سبيل المجاز المرسل بعلاقة المجاورة أو علاقة الاشتقاق . وإبقاء الصيغة المسموعة أولى من إنشاء صيغة لم ترد فى اللغة .

— وعرض الأستاذ الشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج على اللجنة مذكرة رأى فيها تخريج المنطقة بفتح الميم وكسر الطاء على أنها اسم مكان من النطق ، فالبيئة أو المساحة التى يطلق عيها منطقة تحمل على أنها ذات نطق واحد أو رأى واحد أو لها حكم واحد .

وقد تضمنت مذكرته أمثلة أربت على المائة وردت فيها التاء لاحقة لاسم المكان .

وهى منشورة فى كتاب : فى أصول اللغة (الجزء الأول) ص ٢٠٦ .

— وعرض الأستاذ محمد خلف الله أحمد مذكرة رأى فيها الاستمساك بالصيغة المسموعة عن العرب ، وهى بكسر الميم وفتح الطاء ، على توسع بالمجاز فى إطلاق معنى الحزام على الرقعة أو المساحة أو الدائرة ، كمنطقة الجليد ، والمنطقة التعليمية ونحوها ، وأن الكلمة استعملت للمعنى الحديث منذ مطلع النهضة الحديثة ، وقد استعملها رفاعة الطهطاوى ترجمة للمقابل الأجنبى zone والمذكرة منشورة فى كتاب : فى أصول اللغة ج ١ ص ٢٢٠ .

— وفيما دار من المناقشة مسألتان تتصلان بالمنطقة بفتح الميم وكسر الطاء .

الأولى : ضبط الطاء بالفتح أو بالكسر .

والأخرى : زيادة التاء فيها .

— انظر قرار المجمع فى لحوق التاء لاسم المكان فى كتاب : فى أصول اللغة ج ١ .

ضبط كلمة «متحف» (*)

«كلمة متحف بضم الميم صحيحة من حيث القياس ومن حيث المعنى . للدلالة على مستودع التحف ، والفعل أتحف ليس مقصوراً على معنى إعطاء تحفة ، بل يصح أن يكون معناه أيضا عرضها للاطلاع عليها ، وبناءً على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان وإقراره قواعد الاشتقاق من الجامد وما تراه اللجنة من التوسع فى جواز الاشتقاق من اسم العين دون تقيد بالضرورة العلمية ، واستئناسا بأن وجود الثلاثى المزيد فى الفعل يشعر بالمجرد منه تقرر اللجنة أنه يجوز أن يؤخذ من «تحفة» بمعنى شىء يقدم للإلطاف فعل ثلاثى من باب نصر . ومن مصدره يؤخذ اسم مكان على وزن مفعل بفتح الميم والعين فتكون كلمة «متحف» بفتح الميم والحاء صحيحة فى الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن لمكان إيداع التحف أو عرضها»

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨

— قدم الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع إلى المجلس بحثا له بعنوان «أخطاء اللغويين» وذلك بجلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ ووزع البحث على الأعضاء بجلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ وقد احاله المجلس إلى لجنة الأصول ، ونشر نصه فى الجزء الثانى والعشرين من المجلة .

— وقد عرض الأستاذ الباحث لموقف اللغويين من أثر الذوق والاستعمال فى تطور اللغات ، ووضعهم المبنى قبل المعنى والصيغة فوق الدلالة ، وبذلك تخلف التفكير اللغوى عن مسايرة التقدم الفكرى ، وتضمن البحث مناقشة فى معنى الفصيح والأفصح والشاذ ، وفى غضون البحث ذكرت أمثلة من الألفاظ والأساليب للتدليل والبيان ، وختم البحث بسرد ما سجلته كتب فقه اللغة من الكلمات فى أحوال اللين وصوره وأطواره وما يطرأ عليه من تغيرات ، وأكثره مما لا وجود له فى الواقع فالمعانى ، التى ذكرها اللغويون الكلمات من وضعهم ، وليست مما يجرى فى الاستعمال فى رأى الأستاذ الباحث .

— وبعد أن درست اللجنة البحث ، تبين لها أن الأستاذ الباحث قد أفاض فى مسائل كلية ، وبسط آراءه فيها ، وأن هذه المسائل مجال رحيب لتداول الرأى ، وتنازع القول ، وليست مما يمكن البت فيه بقرار حاسم ، وحكم فاصل . ولكن ما جاء فى البحث من أمثلة الألفاظ والأساليب هو الذى يتسنى إجالة النظر فيه ، والوصول إلى قرار .

وعلى هذا رأت اللجنة أن تدرس : ضبط كلمة متحف ، وتعليل ضبط حدث فى تعبير «ما قدم وما حدث» وتحقيق استعمال كلمة «التبرير» وتحقيق استعمال «تقدم إلى فلان بكذا» أى قدمه إليه أو طلبه والتمسه وتحقيق استعمال «مفاعل» كمكايد ومكائد ، وتحقيق استعمال كلمة «سواء» مع «أم» ومع «أو» بالهمزة وبغيرها وتحقيق استعمال كلمة «التقييم» بمعنى التقويم أى بيان القيمة .

وقد ناقشت اللجنة فى هذه الألفاظ والأساليب وأصدرت فى كل منها قرارها ، بعد أن نظرت فيما كتب الأستاذ الباحث فى شأنها ، وفيما قدمه كل من الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى والأستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة . والمذكرتان منشورتان فى كتاب : أصول اللغة ج ١ ص ٢٢٩ ، ص ٢٤٥ .

ضبط «حدث» (*)

في تعبير «ما قدم وما حَدُث»

«من أفصح العربية ما ورد من عبارة (أخذني من الأمر ما قدم وما حدث) أي ملكني الهم قديمه وحديثه. وقد جاء فعل (حدث) في هذه العبارة مضموم الدال، ونص اللغويون على أن الدال في حدث لم تضم إلا في هذا الموضع. وذلك لمكان قدم. ويعبر عن ذلك أحيانا بالازدواج وأحيانا بالاتباع. ومثله في فصح العربية كثير.

وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من أمثلة ذلك. وناقشوا ما قيل في تخريجها فقبلوا بعضا وأنكروا بعضا في تمحيص وتدليل، ولم يكن فيما أنكروه تخريج ضم الدال في (حدث) من تلك العبارة المأثورة.

وأما القول بأن اللغويين أغفلوا المعنى في تفسير هذه العبارة وأن هناك بابين لحدث، باب فعل بضم الدال وهو من الحداثة، وباب فعل بفتحها وهو من الحدوث. فذلك لا سند له في نصوص اللغة ولا في شواهد الاستعمال. وقد أثبت اللغويون فعل حدث من باب نصر، وذكروا لمصدره الحدوث والحداثة معا. ومعناه: وجود شيء كان معدوما، أو نقيض القدم. وكذلك ابتداء الأمر وطراءته. ومنعوا أن يستعمل فعل حدث بضم الدال إلا مقترنا بالفعل قدم كما سلف القول.

على أنه يتسنى تخريج استعمال (حدث) بضم الدال مستقلا. باعتبار أنه من باب تحويل الفعل إلى فعل بضم العين لإفادة المدح أو الذم أو المبالغة مع إشرابه معنى التعجب، ويقصد به الإلحاق بالغرائز. كما يقال: علم الرجل أي صار العلم ملازما له كأنه سجية فيه. وقد أجاز النحاة في كل فعل صالح للتعجب منه استعماله على فعل بضم العين، بالأصالة أو التحويل، إذا أريد التعجب مدحا أو ذما أو مبالغة».

(*) صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨.

— انظر هامش قرار ضبط كلمة «متحف».

كلمة ((التبرير)) (*)

« فى المعجم : بَرَّجَحَهُ : قُبل ، وتضعيفه برره : جعله مقبولا . ومن ثم ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال التبرير فى معنى التسويغ ، استنادا إلى قرار المجمع فى قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة » .

(*) صدر القرار قج ٨ مؤتمر ٣٤ سنة ١٩٦٨

— انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف » .

استعمال « تقدم الى فلان بكذا » (*)

اى قدمه اليه او طلبه او التمسه

« ترى اللجنة أن أصل معنى (تقدم إليه) دنا منه واقترب . وقد استعمل فى معان منها قولهم : تقدم فلان إلى فلان بكذا ، وهما متساويان ، أو المتقدم أدنى ، ويكون المعنى طلب منه أو التمس ، ومنها قولهم : تقدم إلى فلان بكذا أيضا والمتقدم أعلى منزلة ، ومعناه حينئذ : أمره به ، وهذا كما تفرق فى صيغة الأمر بين الأمر والدعاء والالتماس ، بالنظر إلى حال المتكلم مع المخاطب ، والتعبير على هذا صحيح فى المعنيين » .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨
— انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف » .

استعمال « مفاعل » (*)
بقلب الياء همزة كمكايد ومكائد

« ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلى فى صيغة مفاعل بالمد الزائد فى صيغة فعائل . وعلى هذا يجوز فى عين مفاعل قلبها همزة . سواء أكان أصلها واوا أم ياء فيقال مكايد ومكائد . ومغاور ومغائر » .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .
— انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف » .

استعمال « سواء » (*)
مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها

« يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها . وفاقا لما قرره جمهرة النحاة . واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك . على نحو التعبيرات الآتية :

سواء علىّ أحضرت أم غبت — سواءٌ علىّ حضرت أم غبت — سواء علىّ أحضرت أو غبت — سواء على حضرت أو غبت

والأكثر فى الفصيح استعمال الهمزة وأم فى أسلوب (سواء) . »

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .
— انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف » .
— اضاف المؤتمر إلى ما عرضته اللجنة ، هذه الجملة : « والأكثر فى الفصيح استعمال الهمزة وأم فى أسلوب — سواء ».

استعمال «التقييم» (*)
بمعنى بيان القيمة

« الياء فى كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها ، وكذلك كلمة (ديمة) من الدوام ، وعيد من العود . والأصل فى الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن ينظر إلى أصل الحرف ، كما قال العرب فى بعض الاستعمالات دومت السماء ، إلا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة ، ونظروا إلى حالته الراهنة ، كما قالوا ديمت السماء فى بعض الاستعمالات ، وكما قالوا : عيد الناس إذا شهدوا العيد ، ولم يقولوا فى هذه الكلمة : عود الناس ، تحاشياً عن توهم أنها من العادة . وعلى ذلك يجوز أن يقال : قَيَّمَ الشىء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قَوَّم الشىء بمعنى عدله ، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددتين للتخفيف فى أمثلة من كلام العرب يستأنس بها فى قبول ذلك » .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨

— انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف » .

— وانظر بحث الأستاذ أحمد حسن الزيات المقدم إلى المجلس فى د ٢٧ سنة ١٩٦١ بعنوان «كلمات للمعجم الوسيط» .

— وانظر بحث الأستاذ عبد الله كنون المقدم إلى المؤتمر فى د ٣٢ سنة ١٩٦٦ بعنوان « الفنداق وألفاظ أخرى » .

جواز قول الكتاب « فعلت كذا رغما عنه » (*)

« يستعمل الكتاب هذا التعبير : (فعلت كذا رغم كذا) أو (رغماً عن كذا) . والمسموع الفصيح فى مثل هذا : (فعلت كذا على الرغم من كذا) ، أو (برغم كذا) ويمكن أن يعلل استعمال (فعلت كذا رغم كذا) أو (رغما عن كذا) بأن (رغم) هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو منصوب على نزع الخافض . كذلك يمكن تعليل استعمال (عن) مكان (من) بأن الأولى تنوب مناب الأخرى ، فإن (عن) توافق (من) وترادفها وتكون بمعناها كما صرح بذلك النحاة » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تناولت المسألة الثانية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المعنون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » — وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين — قول الكتاب : فعلت كذا رغما عنه ، وتخطئة النقاد لهم ، وإلزامهم أن (يقولوا (فعلت كذا بالرغم منه ، أو على الرغم منه ، بحجة أن حذف حرف الجر ليس قياسا ، على حين أنه يمكن تصويب قول الكتاب على أساس الحذف ، لورود أمثلة كثيرة منه ، أو على أساس أن « رغم » مفعول مطلق .

٢ — درست لجنة الأصول الموضوع وانتهت إلى القرار المدون بالصدر .

٣ — وقد كتب الأستاذ عباس حسن مذكرة عنوانها « حول تعبير رغما عن كذا « عن » فى معنى « من » (الألفاظ والأساليب حـ ١ / ص ٤٦

جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا » (*)

« جرى الكتاب على استعمال (حدث هذا أثناء كذا) بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك : إما بنصب (أثناء) على الظرفية باعتبار أن أثناء ليست مكانا مختصا ، بل مبهما ، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم (أنفَذت كذا ثِنْيَ كتابي) فى نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما بنصب ثنى على الظرفية المكانية سماعا ، وثنى مفرد أثناء فيقاس على نصبه نصب جمعه ، ويقوى ذلك وروده فى نصوص تدل على استعماله فى القديم » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ — تضمنت المسألة الثالثة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن ، المعنون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » — وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين — قول الكتاب « حضر أثناء المحاضرة » وتخطئة النقاد لهم لأنهم لم يذكروا حرف الجر « فى » قبل « أثناء » وعند هؤلاء النقاد أنه لا يصح نصب « أثناء » على الظرفية المكانية .

٢ — وقد عقب الأستاذ عباس حسن عند نظر البحث فى المؤتمر بأن الأستاذ أحمد العوامرى عضو المجمع تناول فى بحوثه فى المجلة هذا التعبير (فى الجزء الثانى) . وأثبت نصا من المعجمات جاء فيه « ثنى » منصوبة على الظرفية ، وهى مفرد أثناء وزاد الأستاذ عباس حسن أن « أثناء » مسموعة جمعا بالنصب على الظرفية فى قول الشاعر الجاهلى ، يهجو عمرو بن ماجد :

يبنام عن التقوى ويوقظه الخنا   فيخبط أثناء الظلام فسول

إلى نصوص أخرى فى ذخيرة ابن بسام — المجلد الأول — القسم الرابع ص ٩٨ و ص ١١٤ .

٣ — درست لجنة الأصول الموضوع ، وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « هل هذا الأمر يعجبك ؟ » (*)

« يجرى على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير : (هل الكذوب يصدق ؟) بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية . وجمهور النحاة على أن ذلك جائز فى ضرورة الشعر . على أنه جاء فى الهمع — ج ٢ ص ٧٧ — تجويز الكسائى دخولَ (هل) على الاسم الذى يليه فعل فى الاختيار . ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كانت المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقدم إلى المؤتمر فى الدورة الرابعة والثلاثين ، وعنوانه « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » قول الكتاب : هل هذا الأمر يعجبك ؟ بتقديم الاسم على الفعل . فقد منع النقاد ذلك بحجة أن « هل » لا تدخل على اسم بعده فعل فى الاختيار ، وفى تعليل النحاة لذلك تكلف وصناعة وعلم المعانى يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام ، فلا داعى لحظر التعبير .

— نظرت لجنة الأصول فى الموضوع ، وانتهت إلى قرارها فيه .

دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا » (*)

« ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول « قد » على المضارع المنفى بـ « لا » ، وعلى هذا يصح قولهم : « قد لا يكون كذا » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس (فى الدورة نفسها) ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— فى الجزء الأول من مجلة المجمع كتب الأستاذ أحمد العوامرى بحثاً عرض فيه — من بين ما عرض — لقول بعض الكتاب« قد يكون وقد لا يكون » ، وانتهى إلى تخطئة ذلك ، والاستعاضة عنه بـ « ربما » لا يكون .

— وجاء الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فكتب فى الجزء الثامن عشر من المجلة بحثاً تحت عنوان : (إنصاف ورد إلى صواب) وافق فيه الأستاذ العوامرى على التخطئة وخالفه فى التصويب ، فلم يرتض (ربما لا يكون) .

— ثم قدم الأستاذ عباس حسن إلى لجنة الأصول بحثاً له فى التعبير ، وانتهى فى بحثه إلى إجازته بناء على أمثله جاءت به .

— ثم عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى فقدم إلى اللجنة دراسة (قد) وما تدخل عليه ، وانتهى إلى القطع بخطأ قولهم : (قد لا يكون) واقتراح بدلا منه (قل أن يكون) .

— وقدم فى هذا :

١ — بحث الأساذ العوامرى (منشور فى مجلة المجمع — الجزء الأول) .

٢ — رد الأستاذ الصوالحى (منشور فى مجلة المجمع — الجزء الثامن عشر) .

٣ — مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : « تصويب » : قد لا يكون الأمر عسيراً » الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٢

٤ — مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ، وعنوانها : « عود إلى الحديث فى قد الحرفية » الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٤

استعمال «خاصة» و «خصوصا» (*)

« درست اللجنة كلمتى (خاصة ، وخصوصاً) ، واستخلصت ما يأتى :

نص بعض اللغويين على أن «خاصة» اسم مصدر ، أو مصدر جاء على فاعله كالعافية ، وأن «خصوصاً» مصدر . ولهما فى الاستعمال صور ، منها :

١ - أُحبّ الفاكهة وبخاصة العنب ، وفى هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - أُحبّ الفاكهة وخاصة العنب ، وفى مثل هذا تنصب «خاصة» على أنها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به .

٣ - أُحبّ الفاكهة خاصة العنب (دون الواو) ونحو هذا تنصب فيه «خاصة» على أنها حال ، وما بعدها مفعول به .

٤ - أُحبّ الفاكهة وخصوصاً العنب : وفى هذا ومثله تنصب «خصوصاً» على أنها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وكان قد عرض الموضوع بالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت لجنة الأصول استعمال (خاصة ، وخصوصاً) فى تعبير الكتاب ، وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالى (خاصة) مصدر جاء على فاعلة ، أو اسم مصدر ، (وخصوصاً) مصدر ، ولهما فى الاستعمال الصور الآتية :

١ - فى مثل : أحب الفاكهة وبخاصة العنب يكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - فى مثل : أحب الفاكهة وخاصة العنب - بالواو أو دونها - تنصب « خاصة » على أنها مصدر نائب عن فعل الأمر وما بعدها مفعول به .

٣ - فى مثل : أحب الفاكهة وخصوصاً العنب - بالواو أو دونها - يكون توجيه خصوصاً وما بعدها كتوجيه خاصة وما بعدها » .

ولما عرض قرار اللجنة على المجلس ، وافق على بقاء القرارات كما عرضت ، على أن تعد مذكرة فى تأصيل ذلك بعد فأعادت اللجنة النظر فى الموضوع ، وعرضت قرارها الأخير على المؤتمر فوافق عليه بتعديل يسير .

جواز استعمال « انعدم الشيء » (*)

« استعمل المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم) . وقد تناقش اللغويون فى ذلك ، فخطَّأه فريق ، واستضعفه آخر ، وعدّه ثالث غير جيد .

فمن الأول قول صاحب التاج (مادة عدم) :

« وقول المتكلمين : وجد الشيء فانعدم ، من لحن العامة . ووجهوه بأن (انفعل) مطاوع (فعل) . وقد جاء مطاوع أفعل كأسقفته فانسقف . وأزعجته فانزعج ، قليلا . ويخص بالعلاج والتأثير . . . » .

ثم قال نقلا عن المفصل للزمخشري : « ولا يقع (أى انفعل) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم ؛ (انعدم) خطأ » أهـ .

ومن الثانى قول ابن يعيش فى شرح المفصل (٧ : ١٦٠) :

« واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل . فلذلك استضعف (انعدم الشيء) » .

ومن الثالث قول الجاربردى فى شرح الشافية (ص ٥٠) :

« قوله : ويختص - أى انفعل - بالعلاج . يعنى خصّوا هذا البناء للمعانى الواضحة للحس دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال علمته فانعلم .

وقال (أى ابن الحاجب) : « انعدم ليس بجيد » اهـ .

وترى اللجنة - مع أنه ليس فيما تقدم نص صريح على صحة كلمة « انعدم » - أنه يمكن إجازتها ، نظرا لاستعمالها منذ قرون مضت ، وللحاجة إليها كثيرا فى المجالات العلمية » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - فى الجلسة الثانية والثلاثين من الدورة (٣٦) ، دارت فى مجلس المجمع مناقشة حول استعمال كلمة (انعدم) ، وقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فى ذلك إلى المجلس يحتج فيها لصحة هذا الاستعمال ، وقد أحال المجلس هذه المذكرة إلى لجنة الأصول ، وقد ناقشت المسألة ، وانتهت إلى قرارها المدون بالصدر .

٢ - طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته فى ذلك ، ومعارضته لصحة استعمال (انعدم الشيء) .

٣ - سجل الدكتور طه حسين معارضته للقرار حين عرض على المؤتمر .

٤ - وقدمت فى هذا : مذكرة فى الموضوع للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى تتمة له ، الألفاظ والأساليب ج ١ ص ٥١٣

رئيسى (*)

« يستعمل بعض الكتاب : العضو الرئيسيّ ، أو الشخصيات الرئيسيّة . وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرًا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى اجتماع المجلس المجمع بتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦٨ — وفى أثناء نظر مصطلحات المعجم الجغرافى — دارت مناقشة قصيرة حول لفظ رئيسى : هل يجوز استعماله بالياء المشددة ؟ وقد أحيل اللفظ فى هذه الجلسة على لجنة الأصول .

٢ — أخذت لجنة الأصول فى دراسة الموضوع فقدم الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة مذكرة صحح فيها الاستعمال وأيده بعديد من الأمثلة التى تشبه الرئيسى فى أنها وردت بياء مشدده يتأدى المعنى فى كل منها بدونها .

ووجه الأسلوب بأن ياء النسب فيه للتشبيه ، أو أن النسبة فيه من باب نسبة الشئ إلى نفسه ، أو من ورود الياء زائدة : للمبالغة ، أو التوكيد .

٣ — ولم يوافق الأستاذ عباس حسن على إطلاق الأجازة فكتب مذكرة ناقش فيها بعض الأمثلة التى تضمنتها مذكرة الأستاذ شوقى أمين ، ورأى أن هذه الأمثلة لا تشبه لفظ (رئيسى) حتى يمكن القياس عليها ثم انتهى إلى أن « كلمة رئيسى — فى غير الأساليب المعروضة ونظائرها — صحيحة فصيحة بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدد وبالشروط والطرائق التى وضعوها له ، والتى لا تنطبق على ما سبق .

٤ — ثم كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد بحثاً فى الموضوع ، أورد فيه عدداً من الشواهد والأدلة انتهى بعدها إلى أن الاستعمال صحيح « وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسى منسوباً ، وأن النسب فيه على بابه ، وأن هناك أشباها كثيرة له فى صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع فى النسب إلى رئيس ، يضيف دلالة جديدة إلى مدلول رئيسى . . . . . » .

٥ — تناقشت اللجنة فى هذا كله ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ — بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : القول فى رئيسى . (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ١٧)

٢ — بحث الأستاذ عباس حسن : بحث لغوى فى استعمال صيغتى : رئيس ، ورئيسى (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٢٢)

٣ — بحث الأستاذ محمد خلف الله أحمد : حول رئيس ورئيسى (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٢٨) .

« أنجب » بمعنى « ولد » (*)

« يخطِّئ بعض الباحثين استعمال « أَنْجب » متعديا بنفسه بمعنى « ولد » .

وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتى :

١ – وروده فى الشعر العربى فى قول حفص الاموى :

أَنجبه السوابق الكرام   من منجبات مالهن ذام

٢ – ورد فى اللغة نجب (بضم الجيم) أى اتصف بالكرم والحسب ، فإذا قلنا : أَنجب الرجل بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا . وكان معناه : ولد ولدا حسيبا كريما .

ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد : ولد ولداً مطلقاً ، من باب تعميم الخاص » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وفى الجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بحثاً بعنوان : كيف تستدرك الفصاح فى المجمعات الحديثة ، وعرض فيه لثلاث كلمات يرى أنه قد شاع استعمالها على غير وجه الصواب فيها وكانت (أنجب) هى أول هذه الكلمات .

وعند الأستاذ الأثرى أن « أنجب » – فى اللغة – فعل لازم ومعناه ولد له أولاد نجباء .

أما استعماله متعديا بمعنى ولد فهذا ما تأباه اللغة الفصيحة ، لأن فيها غيره : ولده ، ونجله ، ونسله ، ولأن الشواهد القليلة التى ورد فيها متعدياً لا تسلم من التجريح ، ولا تثبت أمام التمحيص .

٢ – عرضت لجنة الأصول لهذا الرأى وناقشته ورد الأستاذ عباس حسن بأن الفعل – بهذا المعنى – صحيح فصيح يؤيده السماع والقياس .

(أ) أما السماع فقد ورد فى شعر من يحتج به ولا يدفع شاهد من هذه الشواهد بورود رواية أخرى خالية من هذا الفعل المتعدى بنفسه ، إذ من المقرر أن رواية لا تدفع رواية إلا بتجريح فى السند ، فاذا خلت الروايتان من التجريح فلا ترجيح لإحداهما على الأخرى .

كذلك لا يقدح فى إحداهما أن تشتمل – فى وصف ما عرضت له – على عدد مبالغ فيه ، لا يكاد يسايره الواقع ، فان هذه المبالغة مقبولة نقلا وواقعاً ، لما هو معروف لغوياً « أن العدد لا مفهوم له إلا بقرينة خارجة عن لفظه » .

(ب) وأما القياس فلأن (نجب) – بضم الجيم – ثلاثى لازم ، وكل ثلاثى لازم يصح تعديته بالهمزة .

٣ – وفى أثناء عرض الموضوع ، قال الأستاذ محمد شوقى أمين إن المشكلة ليست فى التعدية أو اللزوم ، وإنما هى فى نقل المعنى من خصوص النجابة إلى عموم الولادة وهذا هو ما يحتاج إلى إجازة من اللجنة .

« الهروب » مصدرا لـ « هرب » (*)

« يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال (الهروب) مصدرا لـ (هرب) . على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التى أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل .

وترى اللجنة – استنادا إلى النص على الهروب فى أفعال ابن القطاع .وإلى إثبات صاحب المصباح له – أن استعمال (الهروب) مصدرا لـ (هرب) صحيح لاحرج فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – فى بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى الذى قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين كان الفعل (هرب) ومصادره هو ثانى الألفاظ الثلاثة التى عرض لها فى البحث بالنقد والتمحيص .

ويرى الأستاذ الأثرى أن اللغة لم تثبت للفعل (هرب) من المصادر إلا الهرب والمهرب ، وكذلك الهربان ، ولكنه قليل بل غريب ، أما الهروب فلم يثبته إلا ابن القطاع فى (الأفعال) دون أن يوثقه بشاهد .

٢ – درست اللجنة هذا وراجعت ما أثبتته معجمات اللغة من مصادر هذا الفعل ، فوجدت فى المصباح نصاً على الهروب فى قوله : « هرب يهرب هربا وهروباً : فر . . . » .

٣ – يضاف إلى ذلك أن المفعول مصدر مقيس لفعل الثلاثى اللازم .

الصمود بمعنى الثبات (*)

« يخطِّئُ بعض الباحثين استعمال الصُّمود بمعنى الثبات مصدرا لصمد بمعنى ثبت ، بناء على ، أن (صمد) مصدره الصمد ، ومعناه القصد ، أو الصلابة .

وقد درست اللجنة ذلك ، وراجعت مافى القاموس والمقاييس وأيضاما ذكره ابن الأثير ، فوقفت على أن معنى الثبات غير بعيد من الصلابة التى هى أحد أصلى الصمد . كما أن الصمود ليس من الخطأ جعله مصدرا لصمد ، لما ذكره ابن القطاع ، ولأن الفُعُولَ مصدر قياسى لفَعَلَ اللازم المفتوح العين فى بعض دلالاته » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بعض جلسات مجلس المجمع ومؤتمره دارت مناقشات عابرة حول « صمد » ومعانيه ومصادره ، وكلها قد اتجه إلى رفض استعماله بالمعنى الشائع ، واستبدال ألفاظ أخرى به ، كالصمود والثبات .

٢ — كذلك كان الفعل « صمد » ومعناه ومصادره هو أحد الكلمات التى بحثها الأستاذ محمد بهجة الأثرى فى بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بعنوان « كيف تستدرك الفصاح فى المعجمات الحديثة » وخلاصة رأيه فيه أن الثبات بعيد من معناه ، وأن الصمود ليس من مصادره ، وإنما معناه يدور بين أصلين : القصد والصلابة ، ومصدره الصمد وحده أما الصمود فلا تعرفه كتب اللغة ، ولعله تحريف السمود .

٣ — درست لجنة الأصول هذا الكلام ، واستمعت إلى ما نقله الأستاذ محمد خلف الله أحمد عن القاموس والمقاييس وأيضاً ما نقله الأستاذ عباس حسن عن ابن الأثير ، فرأت أن معنى الثبات غير بعيد من الصلابة التى هى أحد أصلى الصمد أما الصمود فليس من الخطأ جعله مصدرا لصمد لأن « الفعول » مصدر قياسى لفعل اللازم المفتوح العين فى بعض دلالاته . هذا إلى إثبات ابن القطاع له .

وبعد مناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها المدون بالصدر .

ذكر « ذا » بعد « كم » (*)

« يذهب بعض الباحثين إلى تَخْطِئة وقوع (ذا) بعد « كم » فى نحو : « كم ذا نَصَحْتُك » . وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يُوَجَّه على أن « ذا » زائدة فيه ، استنادًا إلى ماجاء فى اللسان عن ابن الأعرابى من أن العرب تصل كلامها بذى وذا ، فتكون حشوا لا يُعْتَدُّ به » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى اجتماع للجنة الأصول بتاريخ ٢٤ من أبريل ١٩٥٨ م قدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار — رحمه الله — بحثا عرض فيه لقول الكتاب (كم ذا نصحتك) وبعد أن ناقش الشواهد التى ورد فيها هذا الأسلوب انتهى إلى أنه خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » « وكم ذا » وظنهم أنهما سواء وليسا سواء ، وأن أى توجيه يمكن أن يوجه به ، فهو مدفوع لا يؤيده سماع ولا يستقيم على قياس .

٢ — وفى اجتماعات لجنة الأصول فى الدورة الثامنة والثلاثين كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : تحرير القول فى عبارات ثلاث وكانت ثالثها : أسلوب « كم ذا » وقد عرض لكلام المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار ثم انتهى إلى أنه يمكن تسويغ استعمال « كم ذا » ووجه ذلك بأنه على زيادة « ذا » ، قياساً على زيادتها فى (ما) و (من) . أو على تقدير مضاف محذوف ، أى : كم مثل ذا .

٣ — درست اللجنة هذا كله واستمعت إلى نص نقله الأستاذ محمد شوقى أمين عن ابن الأعرابى : أن العرب تصل كلامها بذا وذى فتكون حشواً لا يعتد به ، (أى تزيد) .

وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالى :

« يذهب بعض الباحثين إلى تخطئة وقوع (ذا) بعد (كم) فى نحو : كم ذا نصحتك ؟

وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يوجه على أن (ذا) زائده فيه ، استنادا إلى ما جاء فى اللسان عن ابن الأعرابى من أن العرب تصل كلامها بذى وذا وذو ، فتكون حشواً لا يتد به ، وذلك فى مادة « جرم » عند تعليل قول العرب : « لاذا جرم » أو على أن (ذا) منادى محذوف الحرف ، أو مفعول به مقدم إذا صلح المثال لشىء من ذلك .

٤ — وافق المجلس على قرار اللجنة ، ثم رأى المؤتمر تعديله .

٥ — وقدم فى هذا :

٦ — بحث المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على النجار :

« كم ذا نصحتك » (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٣٩)

٧ — مذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين :

« تحرير القول فى عبارات ثلاث » (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٤٢)

جواز قول الكتاب : « جاءوا واحدًا واحدًا » (*)

« يخطىء فريق من النقاد قول بعض الكتاب :جاءوا واحدا واحدا ، على أساس أن الصواب فى مثله :جاءوا أحاد أو موحد. وقد درست اللجنة هذا فرأت أن أحاد وموحد معدول بهما عن : واحدا واحدا .وهذا العدول لايمنع من الأصل ، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما فى عامر وعمر .

ولهذا تقرر اللجنة أن التعبير وما يشبهه صحيح » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين بحثا له عنوانه « جولة فى كتاب درة الغواص » للحريرى . وكان من المسائل التى أثارها فى بحثه تخطئة « الحريرى » لقول الكتاب : قدم الحجاج واحد واحدا ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وتصويبه ذلك بأن يقال : جاءوا أحاد وثناء وثلاث ورباع . وأو جاءوا موحد ومثنى ومثلث ومربع .

— وقد أوضح الأستاذ عبد الحميد حسن فى بحثه أنه لا مانع من استعمال عبارات يستعملها العرب بأسلوب آخر ، ما دامت هذه العبارات بغير هذا الأسلوب لا تجافى نهج اللغة ، وأشار إلى أن النحاة يمثلون لمجىء الحال جامدة بقولهم : ادخلوا رجلا رجلا .

— وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن فى بحثه لرأى الأستاذ الشيخ محمد على النجار ، وهو أن العرب يأتون بلفظ واحد بدلا من العدد المكرر ، ولهذا يستهجن الأسلوب الذى يرد فيه مثل : دخل الطلبة المدرسة اثنين اثنين ، حتى يثنيه عن رأيه وجه صحيح .

— وقد نشر بحث الأستاذ عبد الحميد حسن فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بعنوان (جولة فى كتاب درة الغواص) .

— نظرت لجنة الأصول فى الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « هب أنى فعلت كذا » (*)

« يخطِّئ بعض العلماء إيراد (أنَّ) ومعموليها بعد (هب) فى نحو : (هب أنىَّ فعلت كذا) ، ويقولون : إن الصواب فى مثله : (هبنى فعلت) و (هبه فعل) بوصل الفعل بالضمير . .

ترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح ، لما يأتى :

١ — لما نقله (الشهاب الخفاجى) عن (ابن برى) من أنه غير ممتنع إذا جعل (هب) بمعنى (احسب) .

٢ — ولما جاء فى (المغنى) من تصحيحه وروده فى قول القائل فى المسألة المعروفة بالحجرية أو المشرّكة ، وقد ذكرت أيضاً فى « اللسان » فى مادة « شرك » .

٣ — ولأن (هب) من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين . ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها (أنَّ) ومعمولاها مسد المفعولَيْن » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

— قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، بحثاً له عنوانه « جولة فى كتاب درة الغواص » للحريرى ، وكان من مسائله تخطئة الحريرى لقول الكتاب : هب أنى فعلت ، وهب أنه فعل ، وتصويبه ذلك بالحاق الضمير المتصل به ، فيقال : هبنى فعلت ، وهبه فعل .

— وأوضح الأستاذ عبد الحميد حسن أن « الشهاب الخفاجى » نقل عن « ابن برى » تنظيره بين « هب » و « احسب » التى تتعدى إلى مفعولين ، وتسد « أن » ومعمولاها مسدهما . وأضاف الأستاذ أن الأفعال التى تنصب مفعولين فى باب ظن وأخواتها يسد فيها « أن » واسمها وخبرها مسد المفعولين وفعل « هب » من بين هذه الأفعال . وبناء على ذلك تصح عبارة « هب أنى فعلت كذا » جريا على آراء النحاة .

— وقد نشر بحث الأستاذ « عبد الحميد حسن » فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بعنوان : « جولة فى دورة الغواص » .

— نظرت اللجنة فى هذا وانتهت إلى قرارها المدون بالصدر .

جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد ، وما أشبهه » (*)

« ترى اللجنة جواز قول الكتاب : فعل كذا أكثر من واحد ، وما أشبهه ، لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة على المشاركة بين أمرين فى أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى ، وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه فى آيات من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يَهِدِّى إلا أن يهدى » .

وقوله تعالى : « أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة » .

كذلك ورد التعبير بالأكثر من واحد فى فصيح الكلام ؛ مثل ماجاء فى قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد : « جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة » ، وما جاء فى مادة خضر من صحاح الجوهرى : « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزة واحدة » .

وعليه قوله تعالى : « . . . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث » .

فإن معناه : « فإن كانوا أكثر من أخ واحد ، أو أكثر من أخت واحدة . وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعى فى التوريث » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تقدم الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ببحث عرض فيه للتعبير ، ولأوجه تخطئته لدى نقاده ، ثم ناقش هؤلاء ورد ما ذهبوا إليه فى دراسة مستفيضة لصيغة « أفعل » وأوجه استعمالها ، وانتهى فى خاتمه البحث إلى أن التعبير صحيح تؤيد صحته قواعد اللغة ، وشواهد الكلام الفصيح .

٢ — فى مذكرة قدمها الأستاذ محمد شوقى أمين خبير اللجنة ، أيد تصحيح التعبير على أن (أفعل) فيه على غير بابه ، وأورد طائفة من الشواهد جاء فيها أفعل غير مراد به التفضيل وأخرى جاء فيها التعبير « بأكثر من واحد » على الصورة التى تتجه التخطئة إليها ، ثم انتهى إلى أنه « استئناسا بما أوردناه من الأمثلة يجاز ما استساغه المحدثون من التعبير بقولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم . . . . إلخ » .

٣ — درست لجنة الألفاظ والأساليب الموضوع وانتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ — بحث للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج وعنوانه : هل من الخطأ فى اللغة أن يقال : كذا « اسم لأكثر من واحد ؟ » (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٥٣) .

٢ — بحث للأستاذ محمد شوقى أمين وعنوانه :

قولهم : رأيته أكثر من مرة ، أو إعمال أفعل التفضيل على غير بابه (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٥٩) .

جواز قول الكتاب : ((ها أنا أفعل)) وشبهه (*)

« ترى اللجنة أنه يجوز دخول «ها » التنبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعلُ ، وها أنت تفعلُ ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُحتجُّ بقولهم ، مثل قول الشاعر — وهو أبو كبير الهذلي — :

وَلُوعاً فشطت غربةً دار زينبٍ فها أنا أبكى والفؤاد قَريحُ

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشِي » (١ — ١٦٥ عيون الأخبار) .

وما ينسب إلى المستوردِ بن عُلَّفة الخارجيّ : « وها أنتم تعلمون ما حدث » (١ — ٤٨ الكامل للمبرد) .

ولهذا لا حرجَ على كاتِبٍ أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر » .

(*) صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من الجلسات في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الألفاظ والأساليب بحثاً عنوانه : « ها أنا » استعرض فيه أقوال النحاة واللغويين الذين يمنعون ذلك بأن الصواب أن يخبر باسم الإشارة عن الضمير . فيقال : ها أنذا ثم أورد عشرين شاهدا من الشعر ، ومثلها من النثر على استعمال التعبير — بصورته المنقودة — في العصور الأولى وما تلاها على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة ، وأعيان الشعراء .

وانتهى في ختام البحث إلى أنه « لا سبيل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يناظر ذلك من سائر أمثلة الضمائر » .

٢ — نوقش هذا كله ثم انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

« ترى اللجنة أنه يجوز دخول « ها » التنبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم الإشارة نحو ها أنا أفعل ، وها أنت تفعل ، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم ، مثل قول الشاعر

وهو أبو كبير الهذلي : ولوعا فشطت غربة دار زينب فها أنا أبكى والفؤاد قريح

وقول قتيلة : أمحمد ، ها أنت نجل نجيبة من قومها ، والفحل فحل معرق

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ — ١٦٥ عيون الأخبار) ، وما ينسب إلى المستورد بن علفه الخارجي : « وها أنتم تعلمون ما حدث » (١ — ٤٨ الكامل للمبرد (، ولهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر » .

وقد ووفق على قرار اللجنة بعد حذف بيت قتيلة ، لأنه مشهور برواية أخرى تشكك في الاستدلال به ، وتغيير عبارة « لا سبيل على كاتب أن يكتب . . . » إلخ إلى : « لا حرج على كاتب » .

وقدم في هذا بحث الأستاذ محمد شوقي أمين وعنوانه : « ها أنا ؛ وجواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه » (الألفاظ والأساليب ج١ / ص ٦٤) .

جـــواز قـــول الكتاب : الباب «العشرون» ونحوه (*)

استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد (*)

« ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد ، فيقال : الكتاب العشرون ، والباب الثلاثون ، ونحو ذلك » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بحث بعنوان : « فى ألفاظ العقود » للأستاذ محمد شوقى أمين ، تحدث عن استعمال ألفاظ العقود فى الدلالة على الواحد ، وقال : إنه لا يعرف لهذا الاستعمال وجها فيما نصت عليه اللغة ، ولا يذكر له شاهداً يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به ، ومع هذا جرت به أقلام بعض العلماء فى القديم والحديث فقالوا : (الباب العشرون والنوع العشرون) ، على نحو ما صنع الثعالبى فى « فقه اللغة وسر العربية » ولكن المحققين جروا على الأصل فقالوا : تمام الأربعين أو المتم للعشرين كما فعل ابن هشام فى مغنى اللبيب .

ثم انتهى إلى وجوب إقرار استعمال لفظ العقد وصفاً للمفرد ، لشيوعه ، ولقدم استعماله ، ولدفع الصعوبة فى التعبير عن معناه بلفظ المتم أو المكمل أو الموفى . . . . الخ .

٢ — أضاف الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى أن هذا الاستعمال جرى عليه جماعة من قدامى العلماء على رأسهم سيبويه والفراء ، ونقل عن ابن سيده فى المخصص (١٧ — ١١) « ومن قول سيبويه والفراء : هذا الجزء العشرون وهذه الورقة العشرون . على معنى : تمام العشرين ، فتحذف التمام ، وتقيم العشرين مقامه . . . وكذلك تقول : هذا الجزء الواحد والعشرون والأحد والعشرون وهذه الورقة الإحدى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، وكذلك الثانى والعشرون ، والثانية والعشرون وما بعده إلى قولك : التاسع والتسعون » .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتى :

« ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من إستعمال ألفاظ العقود وصفاً للمفرد فيقال : الكتاب العشرون ، والباب الثلاثون ونحو ذلك » .

ولما عرض القرار على المجلس رأى حذف كلمة (وصفا) واستبدل بها كلمة (بعد) .

وقدم فى هذا « بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : فى ألفاظ العقود » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٧٤) .

جواز قول الكتاب : ((العيد الخمسينى)) وشبهه (*)

التزام الياء عند النسب الى الفاظ العقود

« ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : هذا هو العيد الخمسينيُّ » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع ، فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وعرض الموضوع على المجلس فى الجلسة السادسة والعشرين من الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — بحث ألفاظ العقود للأستاذ محمد شوقى أمين تكلم على التزام ألفاظ العقود شكلا واحداً على اختلاف مواقعها من الإعراب ، وذلك أن تكون بالياء ، فيقال العيدالخمسينى موافقة لمن ذهب إلى أن لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وملحقاته مسموع ، ولآخرين — بينهم الفراء — يرون أنه مطرد .

ثم ذكر أن النسب إلى العقد يكون على لفظه ملتزمة فيه الياء .

٢ — تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى ببحث فى الموضوع ، أورد فيه طائفة من أقوال النحاة فى جمع المذكر السالم وما ألحق به ، ثم انتهى إلى أن أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها ، ولذلك يتعين أن ينسب إليها على ألفاظها فيقال : عشرينى وثلاثينى إلى تسعينى ، ولا يصح فى النسب إليها غير هذا الوجه .

٣ — تناقشت لجنة الألفاظ والأساليب فى هذا ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ — بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى :

« حول ما قيل فى اطراد لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به » (الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ٨٠) .

٢ — بحث الأستاذ محمد شوقى أمين .

« فى ألفاظ العقود » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٧٤) .

جــواز قــول الكتــاب : ((العشرينيات)) ونحوها (*)

« ترى اللجنة أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال مثالا : ثلاثينيات . . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ، وفى هذا المعنى لايقال : ثلاثينات بغير ياء النسب) .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى بحث ألفاظ العقود ، اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين أن يجمع العقد بالألف والتاء فيقال : عشرينات وأربعينات . . . الخ وقال : إن الضرورة التعبيرية قد تلجىء إلى الخروج عن الأصل فى الجمع بتثنيته أو جمعه ، وفى الحديث : كالشاة العائرة « بين الغنمين » وسمع عشرونان وروى لأبى النجم العجلى : بين رماحى مالك ونهشل ، وجمع جمال على جمالات ، وكل هذا يسمح لنا بجمع العقد وبالألف والتاء ، إذ هو القياس فيما لا يعقل .

٢ — وفى بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فى المسألة ، تعرض لحكم الجمع فى ألفاظ العقود ، بعد إحتجاجه لرأيه فى التزام الياء عند النسب إليها ، فيجيز عشريفيات وثلاثينيات ، دون عشرينات وثلاثينات ، لأن اطراد الجمع عنده نتيجة لإلحاق ياء النسب بلفظ العقد .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« ترى اللجنة أن ألفاظ العقود تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال : ثلاثينات وبدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ، وفى هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب » .

وقد وافق المجلس على هذا القرار ، ثم رأى المؤتمر أن تعدل الصيغة إلى يجوز أن تجمع . . . »

وقدم فى هذا :

١ — بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : حول ما قيل فى اطراد لزوم الياء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به . (الألفاظ والأساليب ج ١ص ٨٠) .

٢ — بحث الأستاذ محمد شوقى أمين : « فى ألفاظ العقود » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٧٤) .

جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه (*)

« يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث . وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الاحداث سواءٌ شارك فيها أم لم يشارك ، وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس) » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة وعشرين من المجلس فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب المعاصرة التى عنيت اللجنة ببحثها ودراستها لنفى الخطأ عنها إن كانت صوابا ، أو ردها إلى الصواب إن كانت خطأ ، وقد ناقشت اللجنة هذا الأسلوب من شتى نواحيه ، واتجه الرأى فيها إلى أنه مقبول على تقدير : عاش زمن الأحداث ، أى عاصرها بنفسه لا تلقيا أو رواية .

٢ — قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فى الموضوع انتهى فيها إلى قبول التعبير ، وتوجيهه على أنه من النوع الذى ناب فيه المصدر عن الزمان .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتى :

« يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : (عاش الأحداث) وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، ويقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (عاصر) أو أن الكلام على حذف مضاف ، والمعنى : عاش زمن الأحداث » .

وقد وافق المجلس على القرار ثم رأى المؤتمر تعديله بالاكتفاء بتوجيه التضمين .

وقدمت فى هذا : مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : « توثيق قولهم : عاصر الأحداث » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٨٦) .

تصويب قول الكتاب : « اقدر الجندى لا سيما وهو فى الميدان » ونحوه (*)

« الواو بعد لا سيما »

« تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : (أُقدِّر الجندى لاسيما وهو فى الميدان) .

وقد درست اللجنة هذا الأُساوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادى والصبان ، وانتهت إلى أنه أُساوب عربى صحيح يجرى على الأُصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسيما » فيه تصلح أن تكون حالًا » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — بحثت لجنة الألفاظ والأساليب هذا الأسلوب ، لما يتوجه عليه من نقد بأن ذكر الواو بعد لا سيما ، قد يخالف المعروف من فصيح اللغة ، أو يخرج على المشهور من قواعدها .

٢ — قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة بسط فيها القول عن : « لا سيما » واستعمالاتها وعرض أقوال القدامى الذين يجيزون ذكر الواو بعدها ، وأقوال الذين يمنعون ذلك منهم . ثم انتهى إلى أن الأسلوب عربى يجرى على الأصول النحوية .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : (أقدر الجندى لا سيما وهو فى الميدان) وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وراجعت أقوال العلماء ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادى والصبان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربى صحيح ، يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لا سيما » فيه موضعها النصب على الحال » .

وقد رأى المؤتمر تعديل الصيغة إلى : « تصلح أن تكون حالًا » بدلا من « موضعها النصب على الحال » .

وقدمت فى هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى : « أقوال العلماء فى قول بعض المصنفين : لا سيما والأمر كذا » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٨٩) .

جواز قول الكتاب : « ثار ضد الحكم » (*)

« يُخَطِّئ بعض النقاد ماتجرى به أَقلام المعاصرين من قولهم : ثار ضد الحكم ، ويرون أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم .

وقد درست اللجنة هذا ، فانتهت إلى أن الأُسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — فى مقال بعنوان : قل ولا تقل « نشره العدد الثامن من مجلة اللسان العربى التى تصدر فى المغرب عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى الوطن العربى » أورد الكاتب طائفة من الأساليب والألفاظ يذكر ما يراه خطأ وما يراه من صواب فيها .

٢ — عهدت اللجنة إلى محررها أن ينتخب من هذه الأساليب ما يدخل فى مجال دراستها ، فاختار عددا منها كان أولها هو هذا الأسلوب .

والخطأ الذى يراه كاتب المقال فى : « ثار ضد الحكم » ونحوه ، أن كلمة (ضد) — فى هذا الاستعمال — لا يسوغها إلا أنها ترجمة حرفية لكلمات أوربية ، قد تصلح فى لغاتها ، دون أن يكون ذلك سببا لاستعمالها فى لغتنا التى لا تحتاج إليها

والصواب — كما يراه الكاتب — أن يقال : « ثار على الحكم » أو نحو ذلك .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يخطىء بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم (ثار ضد الحكم) ويرى أن الصواب هو أن يقال : ثار على الحكم .

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، فانتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال بمعنى (مضادا) » .

وقد رأى المجلس أن يضاف إلى قرار اللجنة : (أو مفعولا مطلقا) ثم رأى المؤتمر تغيير عبارة (وأن كلمة «ضد» فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال) إلى : (يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف) .

جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة » (*) أو « سار بشكل حسن »

« يُخَطِّئُ بعض النقاد قول بعض المعاصرين : مشى بصورة جيدة ، أو سار بشكل حسن ، ويرون أن الصواب فيه : مشى مشيًا جيِّدًا ، أو سار سيرًا حسنًا .

وترى اللجنة أن الأُسلوب صحيح ، لأنه يتضمن بيانًا لهيئة الحدث أو صاحبه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة التاسعة والثلاثين ، وفى الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب التى خطأتها مجلة اللسان العربى فى مقالها المنشور فى العدد الثامن «قل ولا تقل» على أساس أن الصواب فيه : مشى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا . باستعمال المفعول المطلق .

٢ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالى :

« يخطىء بعض النقاد قول بعض المعاصرين : « مشى بصورة جيدة » أو « سار بشكل حسن » .

ويرون أن الصواب فيه : مشى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا .

وترى اللجنة أن الأسلوب صحيح لأنه يتضمن بياناً لهيئة الحدث أو صاحبه فيكون الجار والمجرور فيه فى موضع الحال ، أو وصفا للمصدر .

ولما عرض القرار على مؤتمر المجمع رأى الاستغناء عن جملة « فيكون الجار والمجرور فيه فى موضع الحال أو وصفا للمصدر » .

جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو « هى الأخرى » (*)

« ممَّا تجرى به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم :

قد أدى واجبه ، ومحمد هو الآخر يؤدى واجبه .

فاطمة تصلى ، وهند تصلى هى الأُخْرَى .

درست اللجنة هذا الأُسلوب ، وناقشته من شتى نواحيه . وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة ، وقد يكون للتبكيت ، على نحو ماجاء فى تفسير الإمام الرازى من قوله :

« يقول من يكثر تأذيه من الناس — إذا آذاه إنسان — : هو الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هنا » .

هذا . . والضمير مبتدأ بعد الاسم فى المثال الأول ، ومؤكدٌ للفاعل بعد الفعل فى المثال الثانى ، أمَّا لفظ الآخر ، أو الأُخرى ، فهو بدل من الضمير فى كلتا الصورتين .

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأْس على الكتاب فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض المحرر على اللجنة أنه قد شاع فى كتابات بعض المعاصرين استعمال : هو الآخر أو هى الأخرى فى مكان أيضاً أو كذلك ، فيقولون : هو الآخر يؤدى واجبه،أو هى الأخرى تذهب إلى المدرسة ، ونقل عبارة لأحد الصحفيين يقول فيها : « مكاتب السياحة انتشرت هى الأخرى . . . . » .

٢ — درست اللجنة هذا الأسلوب ، ثم رأت ضرورة قبول التعبير وتوجيهه بعد أن شاع على الألسنة ، وجرت به الأقلام .

ومن رأى اللجنة أن المقصود بالآخر والأخرى فى الاستعمال الشائع هو مماثله الجزء السابق من الكلام ، فقولهم : هو الآخر يفعل كذا . معناه : أنه يماثل غيره فيه ، فنحن هنا أمام شخصين أو هما يفعل شيئا والآخر يماثله فيه . وهذا قريب مما أثبتته المعجمات للآخر والأخرى .

٣ — نقل الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى نصا للإمام الرازى فى تفسيره استعمل فيه ما يشابه هذا التعبير فقال (ج ٦ ص ٦٣) عند تفسير قوله تعالى : (ومناة الثالثة الأخرى) .

ويحتمل أن يقال : الأخرى تستعمل لموهوم أو مفهوم ، وإن لم يكن مشهورا ولا مذكورا . يقول من يكثر تأذيه من الناس — إذا آذاه إنسان — الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هنا .

٤ — زاد الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج على ذلك أن التعبير قد يساق فى بعض الأحوال للتبكيت وهو المتبادر إلى الذهن من عبارة الإمام الرازى ، وأن التوجيه النحوى له ،أن يكون الضمير فيه مبتدأ بعد الاسم ، فى مثل محمد هو الآخر يؤدى واجبه ، أو مؤكداً للفاعل بعد الفعل فى مثل : زينب خرجت هى الأخرى ، والآخر والأخرى بدل من الضمير فى الحالين .

تصويب « التارجح » بمعنى « الترجح أو الارتجاح » (*)

« تقول اللُّغة فى معنى التذبذب بين أمرين : ترجَّح وارتجح ، وقد شاع على ألسنة المعاصرين قولهم فى مثل هذا المعنى تأرجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأُرجوحة ، ولا مانع من إجازة ذلك منعًا للبس بين معنى التذبذب ومعنى الرجحان » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وكانت اللجنة قد عرضت على المجلس قرارا بالجلسة الثلاثين من نفس الدورة ، فرأى المؤتمر تعديله .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض على اللجنة أن النقاش يدور حول فعل « تأرجح » فى مثل هذا التعبير : هو يتأرجح بين الإقدام والإحجام بمعنى التذبذب بين هذا وذاك ، ومن النقاد من يخطئون هذا التعبير ، ويرون صوابه : ترجح أو : ارتجح .

— وقد احتج الأستاذ عباس حسن لصحة هذا التعبير ، وفيما قاله إن فى اللغة : أرجحه فمضارعه : يؤرجحه ، كمثل أكرم ، فقد سمع فيه : يؤكرم ، ولا مانع من التنظير بين أرجح وأكرم فيكون المطاوع : تأرجح .

— وأشار الأستاذ محمد خلف الله إلى أن أكرم يؤكرم هو الأصل ، وقد قالوا بجواز الرد إلى الأصل فى الشعر . ولكن يقال فى السعة وفى غير الضرورة : يرجح ويكرم .

— وقال الأستاذ عباس حسن : إن الأرجوحة من أسماء الأعيان ، وقد أجاز المجمع الاشتقاق منها ، وعلى هذا نقول : أرجحه فتأرجح .

— وأيد الأستاذ عبد الحميد حسن ذلك بقوله باعتبار الأرجوحة كلمة جامدة ، فنشتق منها دون نظر إلى أصل مادتها وهو رجح .

— وقال خبير اللجنة أن الاشتقاق من أسماء الأعيان يقتضى النظر إلى صيغة الاسم ، وإجراء الاشتقاق منه ، والأرجوحة على وزن الأفعولة ، وهى من مادة رجح ، فالاشتقاق من الأرجوحة يقتضى النظر إلى « رجح » فيقال أرجحه فترجح أو ارتجح ، ولكن إجازة « التأرجح » يمكن أن تستند إلى قرار المجمع فى توهم أصالة الحرف ، وبناء على ذلك نتوهم أصالة الهمزة فى الأرجوحة فنقول : تأرجح ، كما قلنا تمذهب وتمنطق وذلك لأن الترجح أو الارتجاح لا تدل على ما يدل عليه التأرجح ، إذ يعطينا صورة الأرجوحة فى تمايلها وتذبذبها ، وفى ذلك بلاغة الدلالة .

— وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى نحو ما هو مدون بالصدر .

جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين طالبا » (*)

« بدأ الحفل حوالى الساعة السابعة مساء » .

« حضر حوالى عشرين طالبًا » .

« فى القاعة حوالىْ أربعين عضوًا » .

(*) صدر بالجلسه العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض المحرر هذا الأسلوب على اللجنة فى مذكرة ضمنها طائفة من أقوال علماء اللغة الذين يختصون كلمة (حوالى) بالظرفية المكانية التى لا تتصرف ، ثم ناقش ذلك بأن الكلمة يمكن أن تنقل إلى الزمان بصورة أو بأخرى ، أما استعمالها فى الفاعل أو المبتدأ فهذا هو موطن الإشكال إلا إذا جاز أن نجعلها كلمة مبنية فى موضع أى منهما ، وهو ما يحتاج إلى مواضعة وإقرار .

٢ – تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى بمذكرة انتهى فيها إلى تصحيح الأسلوب على أن الفاعل فيه ضمير للعدد يستلزمه لفظ العشرين ، وأن كلمة (حوالى) فى موضع النصب على الحال ، والمعنى : حضر هو ، أى العدد كائنا حوالى عشرين ، ومثل هذا يقال إذا كانت (حوالى) فى موضع المبتدأ مثل : فى القاعة حوالى أربعين ، فالتقدير هنا : فى القاعة (عدد) حوالى أربعين .

٣ – اتجهت الآراء فى لجنة الألفاظ والأساليب إلى توجيه الأسلوب على أساس حذف الفاعل ، وطلبت إلى المحرر أن يتتبع ذلك فى آراء العلماء فقام بنقل طائفة من أقوال النحاة والمفسرين منها ما جاء فى شرح المفصل : « . . . . ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غدا فأتنى ، فكان هنا بمعنى الحدوث ، والتقدير إذا حدث هذا الأمر غداً فأتنى ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه ، وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر . . . إلخ .

٤ – تقدم الأستاذ محمد شوقى أمين بمذكرة بسط فيها القول عن آراء النحاة فى حذف الفاعل ، ثم انتهى إلى تصحيح التعبير على أن الفاعل محذوف ، استنادا إلى رأى فريق كبير من النحاة على رأسهم الكسائى ، أو على أن حوالى نفسها فى محل رفع على الفاعلية ، قياساً على ما قاله بعضهم فى نائب الفاعل من أن الظرف يكون فى محل رفع نائب فاعل ويكون أيضاً خبرا .

٥ – كتب الأستاذ الشيخ الصوالحى مذكرة ينفى فيها أن الكسائى أجاز حذف الفاعل ويحتج لذلك بأن جمهور الكوفيين والكسائى إمامهم ومؤسس مدرستهم – لم يقولوا بحذف الفاعل ولو صح أن الكسائى أجاز الحذف لا تبعوه فيه .

وقدم فى هذا :

١ – مذكرة بعنوان : « حول قولهم : حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا » .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

٢ – مذكرة بعنوان : « أيقال إن الفاعل محذوف ؟ » .

للأستاذ محمد شوقى أمين

٣ – مذكرة بعنوان : « إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائى من إجازته حذف الفاعل » .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

٤ – مذكرة بعنوان « حوالى ومشكلاتها » .

محرر اللجنة الأستاذ فتحى محمد جمعة

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٠٣ وما بعدها) .

يُخَطِّئُ بعض النقاد استعمال لفظ حوالى فى هذه المواطن وأمثالها ويقولون : إن الصواب فيها كلمة (زُهاء) أو كلمة (نحو) ، لأن (حوالى) ظرف غير متصرف ، ولا يستعمل إلّا فى المكان .

وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته ، ثم انتهت إلى ما يأتى :

أولاً : إجازة استعمال (حوالى) فى غير المكان .

ثانيًا : إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها .

والتوجيه فى الموضعين يرجع إليه فى المذكرات المرافقة .

جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر »(*)

« ممَّا شاع فى كتابات المعاصرين قولهم : « قبل بالأمر » .

وقد درست اللجنة هذا الأُسلوب وانتهت إلى إجازته :

إما على تضمين الفعل فعلاً يناسبه فيقال : إن (قبل) مضمَّن معنى رضى . وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها أو بالباء معًا . وهى كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع فى الدورة الأربعين ، وكان قد عرض فى الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها على مجلس المجمع ، فرأى المجلس أن يترك البت فيه إلى المؤتمر ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تقدم الأستاذ محمد شوقى أمين بمذكرة عرض فيها لطائفة من أقوال اللغويين فى عدد من الأفعال التى يتعاقب فيها استعمالها متعدية بالحرف أو متعدية بنفسها ، ثم انتهى إلى تجويز مثل قولهم : قبل بالرأى ، أو قبل بالأمر ؛ إما على تضمين القبول معنى لفظ آخر يرادفه مما سمع فيه التعدى بالباء ، كأن يقال : أن (قبل به) مضمن معنى رضى به أو أخذ به أو اطمأن وإما يحمل هذا الفعل على نظائره التى تتعدى بنفسها وبالباء معا .

٢ — درست لجنة الألفاظ والأساليب وناقشت كل ما قيل فيه ، ورجعت إلى ما كتبه أعضاء المجمع الأولون عن قضية التضمين وإلى القرار الذى اتخذه المجمع بإباحة التضمين بشروط محددة ، ثم انتهت بعد مناقشة هذا كله إلى قرارها المبين بالصدر .

وقدمت فى هذا :

مذكرة بعنوان : « جواز التعدية بالباء فى قول الكتاب : قبل به مكان قبله » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٣٠) .

جـواز قـول الكتاب : « والا لكـان كذا » أو : « لتمنى كذا » ونحوه (*)

« هم غير آمنين وإلّا لما طالبوا بالحدود الآمنة » .

« إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنى لو يزاد » .

يُخَطِّئُ بعض النقاد هذين الأُسلوبين ونحوهما مما تجيءُ فيه اللّام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب (إن) باللّام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأُسلوبين وتوجيههما على أن اللّام فيهما واقعة فى جواب (لو) محذوفة ، أو فى جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضى التوكيد ، استئناسًا بورود مثل ذلك فى شعر من يحتج به كالنابغة ، والشنفرى .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر المجمع فى الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فى مذكرة قدمها إلى اللجنة لتصحيح نحو قولهم : « هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » ، وقولهم : « إن أعطى الإنسان ما طلب لتمنّى أن يزاد » خلافا لما يذهب إليه بعض النقاد من تخطئة ذلك على أساس أن اللام لا تقع فى جواب (إن) .

ولكن الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى يرى أنه لا خطأ فى شىء من هذا ويؤيد رأيه بدليلين :

الأول : ورود نظير ذلك فى شعر من يحتج بشعره .

الثانى : أن اللام هنا يمكن أن تكون واقعة فى جواب (لو) محذوفة ، أو فى جواب قسم مقدر .

٢ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار المبين بالصدر .

وقدمت فى هذا :

مذكرة بعنوان : « حول ما اشتهر من قولهم : هم غير آمنين . . . . . إلخ » .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٣٩)

جواز قول الكتاب : « قلت له أن يفعل » (*)

« عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلا : قلت له أن يفعل . والصواب فى رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر . أو قلت له يفعل . مع جزم الفعل أو رفعه ، واعتماده فى ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول .... وترى اللجنة أن التعبير جائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — جاء هذا التعبير فى كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجى الذى يرى أنه خطأ صوابه : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه لأن (أن) لا تقع — فيما يرى — بعد لفظ القول .

٢ — تناول الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى هذه القضية بالدراسة فى مذكرة له أثبت فى مضمونها نص كلام اليازجى ثم تحدث عن (أن) المفسرة وضوابطها التى حددها النحاة ، وأقوال النحاة فى وقوع (أن) بعد لفظ القول . ثم انتهى إلى القول بأن (أن) تقع بعد صريح القول ، وأنها تكون مفسرة لمفعوله الظاهر كما فى قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله » .

أو مفسرة لمفعوله المقدر كما فى الأسلوب الذى يخطئة اليازجى وهو صحيح .

٣ — فى أثناء مناقشة هذه القضية فى لجنة الألفاظ والأساليب ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أنه يلاحظ أن آيات الكتاب العزيز لا يرد فيها بعد (أن) التى بعد القول وما فى معناه إلا فعل أمر .

وتساءل الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين : ماذا يكون بعد القول ؟

أهو نص الكلام أم مضمونه وفحواه ؟

٤ — عاد الأستاذ الشيخ الصوالحى فقدم مذكرة أجاب فيها عن ذلك ، فانتهى فى جزئها الأول إلى جواز أن يأتى بعد القول مضمون الكلام ومعناه كما انتهى فى جزئهما الثانى إلى جواز فتح همزة (أن) إذا جرى القول فى الكلام مجرى الظن .

٥ — ناقشت اللجنة هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالى :

« عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجى) لتخطئة قول كاتب مثلا : قلت له أن يفعل . والصواب فى رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه واعتماده فى ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول » .

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة ، وبالموازنة بين أقوال النحاة فى (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافا فى وقوعها بعد القول : فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع .

ولكن (أن) فى التعبير الذى توجهت عليه التخطئة ليست هى المفسرة بدليل أن المستعمل له ينصب ما بعدها ، فلا يجاز له أن يقول : قلت لهما أن يفعلان ، ولا قلت لهم أن يفعلون . . . بل هى مصدرية ، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر ، وإما مجرور بالباء المحذوفة .

لهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز ، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .

وقدمت فى هذا : مذكرة بعنوان : « الحكاية بالقول » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

ومذكرة بعنوان : « حكم همزة (أن) بعد القول » له أيضاً .

(الألفاظ والأساليب ج ١ — ص ١٤٧ وما بعدها) .

جواز قول الكتاب : ((فلان خطيبا أعظم منه كاتبا)) (*)

« محمد خطيبًا أعظم منه كاتبًا .

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور :

١ ـ محمد خطيبًا أعظمُ منه كاتبًا . (بنصب الوصف . ورفع اسم التفضيل).

٢ ـ محمد خطيبٌ أعظمُ منه كاتبًا . (برفع الاثنين) .

٣ ـ محمد خطيبٌ أعظمَ منه كاتبًا . (برفع الأول ونصب الثانى) .

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هى أفضل الصور الثلاث ، لأنها أفصحها ، وأبعدها من التكلف فى التخريج والتأويل » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة درس فيها هذا الأسلوب فاستقصى صوره الممكنة ، وعرض لآراء النحاة فى مثله ، ثم انتهى إلى أن الأسلوب بهذه الصورة (نصب الوصف ، ورفع اسم التفضيل) هو ما يتفق مع اللغة فى نصوصها وقواعدها .

٢ ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب فى هذا ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور بالصدر .

وقدمت فى هذا : مذكرة بعنون : « فلان عالما أكثر منه كاتبا » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ ص ١٥٢) .

إجازة قولهم : « ملاك » بمعنى « ملك » (*)

« يشيعُ استعمال لفظ الملاك على الرغم من إغفال المعاجم العربية له فى القديم والحديث .
وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، ورأت أنه يمكن قبولهُ على أساس أنَّ الأَصلَ فيه « ملأَك » – كما ورد فى معاجم اللغة – نقلت حركة الهمزة إلى اللَّام ، ثم سهلت بقلبها أَلفًا ، فصارت ملاك ، ونظيره كمأَة ، ومرأَة ، سمع فيهما : كماة ، ومراة » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تحدث الأستاذ الدكتور إبرهيم أنيس عن « الملاك » فى بحث له نشرته مجلة المجمع فى عددها الحادى والثلاثين وقد عرض فى هذا البحث لما قاله القدماء عن أن الملك هو مفرد لملائكة ، وأن الأصل فيه مألك صيره القلب المكانى إلى ملأك ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام . وقد رد ذلك بأن الصواب أن يكون الأصل هو ملأك . وبعد ذكر طائفة كبيرة من الأدلة بعضها من أقوال علماء اللغة القدامى ، والبعض الآخر هدت إليه الدراسات العلمية الحديثة ، انتهى إلى أن « ملاك » كلمة صحيحه تجرى على القواعد التصريفية للغة العربية ، لأن همزة (ملأك) سهلت بعد نقل حركتها — فقلبت ألفا فصارت إلى ملاك ، وليس من اللازم أن تحذف الهمزة كما يقول القدماء الذين يبدو أنهم وقفوا عند الاستعمال القرآنى وربما كانت للملاك شواهد لم تصل إلينا .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة قدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان (قول فى ملاك) عرض فيه للمناقشات التى دارت حول اللفظ فى العصر الحديث ، وخلص إلى أن المأثور فى فصيح العربية هو « ملأك » أما (الملاك) مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها فى نصوص فصيحة من قديم .

ثم انتهى إلى أنه يؤثر أن نعتمد فى قبول اللفظ على أنه مولد من كلمة ملأك المعربة من قديم ، أما القول بأن الأصل (ملأك) نقلت حركة الهمزة ثم سهلت فصارت إلى ملاك ، فان فيه جمعا بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها ، وهو غير معروف إلا فى كلمتين هما (كمأة) و (مرأة) : سمع فيهما (كماه) و (مراة) .

٣ — وفى مناقشة اللجنة للفظ وتوجيهه أضاف الأستاذ شوقى أمين وجها آخر هو احتمال أن يكون نتيجة اشتقاق من (لاك) مسهل (لأك) كما يحدث فى (سأل) و (رأف) ويسهلان إلى : (سال) و (راف) ، ومضارعها المسموع : (يسال) و (يراف) والمفعل القياسى من (لاك) هو (ملاك) .

٤ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ — بحث بعنوان : الملك ، والملاك للأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس .

(البحث بمجلة المجمع العدد ٣١)

٢ — « قول فى ملاك » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٥٦) .

تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعنى « القصة القصيرة » (*)

« شاعت كلمة الأُقصوصة مفردًا لأَقاصيص فى معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة — بعد البحث والدراسة — أنها كلمة مقبولة على الرغم من أنها لفظة مولدة ، وتوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذى يستعملها المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مجلس الدورة الأربعين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لاستعمال الكلمة فى معنى القصة القصيرة ، وساق طائفة من الأمثلة على ورود الأفاعيل جمعا لأفعولة ثم انتهى إلى أن الكلمة بمعناها الأدبى العصرى ، ودلالتها النقدية تستحق أن يؤذن لها بالانتساب إلى معجم العربية باعتبارها من الألفاظ المولدة حديثا ، وأن تخريجها على وجه مقبول .

٢ — وفى أثناء دراسة اللجنة للكلمة قال الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس : إننا نعتمد فى إقرارنا لهذه الكلمة ونحوها على أمور جوهرية هى :

١ — أن أصحاب المعجمات حين ربطوا بين المفرد والجمع كانوا يتوخون أحد أمرين :

(أ) الربط بينهما من حيث البنية .

(ب) أو الربط بينهما من حيث الدلالة .

٢ — النص فى المعاجم على أن أقاصيص جمع لقصص أو قصة ، دليل على أن الربط بينهما ربط دلالى فقط .

٣ — بالرجوع إلى كتب الصرف وجد أن أفاعيل تكثر جمعا لأوزان منها أفعولة .

٤ — فى اللغة كلمات كثيرة جاءت فيها أفاعيل جمعا لأفعولة ومنها :

أكاذيب — أساطير — أنابيش — أحابيل — أنابيب — أراجير — أهازيج — أضاحيك — أغاريد .

٥ — قرر مجمع اللغة العربية جواز استكمال المادة اللغوية ، وكلمة الأقاصيص لم ينص فى المعاجم على مفردها من حيث البنية .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدمت فى هذا

مذكرة بعنوان : «القول فى الأقصوصة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٦٠) .

تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث » (*)

« يُخَطِّئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردها (وقيعة) ،فلا تؤدى معناها الذى تساق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد « وَقْعة » حملاً على نظائره من مثل : رخصة ورخائص ، وحَلْبة وحلائب ، وكنَّه وكنائن » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من الدورة الأربعين ، وفيما يلى البيان الخاص بالمسألة :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة عرض فيها لهذه الكلمة التى ذاعت فى العصر الحديث بمعنى الأحداث ، مع أن مفردها العرفى هو الوقيعة : كما تنص اللغة ، ثم تحدث عن أوجه التخريج الممكنة للكلمة وانتهى إلى أنه : أيا ماكان التخريج فلا مندوحة من قبول (الوقائع) لشيوعها الأعم : إما على أن مفردها وقعة حملا لها على نظائرها من مثل ضرة ، ورخصة وكنة ، واستئناسا بورودها فى أساس الزمخشرى ، وإما على أن مفردها وقيمة بتحويل فعلها إلى فعل مضموم العين ، وصوغ الوصف منه على فعيلة التأنيث .

٢ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدمت فى هذا :

مذكرة بعنوان : « الوقائع » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٦٣) .

صحة قولهم : « مليء » بمعنى « مملوء » (*)

« يخطىء بعض النقاد استعمال مَلِيء ومليئة بمعنى الامتلاء . وترى اللجنة إجازة ذلك إما على أن صيغة « فعيل » مسموعة بوفرة فى الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل « مفعول » إلى « فعيل » قياسى عند بعض النحاة » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة تناول فيها هذا اللفظ وتتبع معانيه واستعمالاته وناقش النقد المتوجه عليه ، ثم انتهى إلى تصحيحه وتخريجه : إما على المجاز باستعارة المليء بمعنى الممتلىء وإما على أن صيغة فعيل قياسية من الثلاثى المتعدى ومسموعة بوفرة من الثلاثى مكسور العين أو مضمومها للصفة المشبهة ، والفعل (ملأ) يرد متعديا كما يرد لازما عن هذا الباب .

٢ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار المبين بالصدر .

وقدمت فى هذا :

مذكرة بعنوان : « القول فى مليء . . . ومليئة » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٧٣) .

تصحيح لفظ « المنتزه »(*)

« يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة « المنتزه » بحجة أن الصواب فيها هو : « المتنزِّه » . وترى اللجنة صواب استعمال « المنتزه » أيضًا استئناسًا بوروده فى شعر فحول الشعراء من مثل قول « بشار » :

* وكل منتزه للهو منتقد »

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ — تناول الأستاذ محمد شوقى أمين هذا اللفظ فى مذكرة له إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لنقد الناقدين له وناقش ذلك ، ثم انتهى إلى قبول اللفظ لوروده فى شعر فحول الشعراء .

وحسبنا هذا فى رد اعتبار هذه الكلمة التى لبثت قرابة قرن موضع انتقاد اللغويين حتى تحاشاها كرام الكاتبين .

٢ — بعد مناقشة هذا انتهت اللجنة إلى القرار المبين بالصدر .

وقدمت فى هذا : مذكرة بعنوان : المنتزه ، للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٧٦)

جواز قولهم : « من على المنابر » (*)

« يُخَطِّئ بعض النقاد نحو قول القائل : « من على المنابر » ، متوهمين أن مثل هذا ممتنع لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر ، وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتى :

أولا : أن (على) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفى مقدمتهم سيبويه .

ثانيًا : وروده فى شعر من يحتج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلي :

غدت من عليه بعد ما تَمَّ خِمْسُها تَصِلُّ ، وعن قيض ببيداء مجهل »

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب هو أحد الأساليب التى أوردها بعض النقاد فى مجلة اللسان العربى تحت عنوان : أخطاء لغوية وحجة الناقد فى تخطئته هنا أن « على » حرف ، فلا يجوز أن تدخل عليه « من » التى ينبغى ألا تدخل إلا على إسم .

٢ — تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى لهذا المقال ، فكتب مذكرة يصحح فيها هذا الأسلوب وقد استند فى تصحيحه إلى أقوال جماعة من النحاة ، ومنهم سيبويه إذ يرى أن « على » — فى مثل هذا التعبير — اسم بمعنى فوق .

٣ — ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار المبين بالصدر مع زيادة حجة ثالثة هى :

« ثالثا : على أن بعض الكوفيين لا يرون مانعا من دخول حرف جر على آخر » .

ولما عرض الأمر على المجلس رأى الاقتصار على الحجتين الأوليين وطرح الثالثة .

وقدمت فى هذا مذكرة بعنوان : « من على المنابر » للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٧٩) .

جواز قولهم : ((كاد الأمر لا يتم)) (*)

« يشيع هذا الأُسلوب فى لغة المعاصرين . . وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفى تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها .

وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأْتى :

أولا : لجملة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش ، إذ قال فى قوله تعالى : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) : « فإذا أدخل النفى على (كاد) قبلها أو بعدها . لم يكن إلَّا لنفى الخبر ، كأَنَّك قلت : يكاد لا يراها .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ — كتب الأستاذ الشيخ الصوالحى بحثا عرض فيه للفعل كاد فى الاثبات والنفى ورد بالتخطئة قول من قال : إن نفى كاد إثبات وإثباتها نفى ، وقد ذهب مع الذاهبين إلى أنها مثل غيرها من الأفعال ، فإثباتها إثبات لمعناها وهو المقاربة ونفيها نفى لهذا المعنى . ثم انتهى إلى جواز تأخر حرف النفى عنها معتمدا فى ذلك على قول لابن يعيش ، وآخر لأبى البقاء فى الكليات .

٢ — فى أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب لهذا البحث رأت أنه من الخير أن نستعرض استعمالات الفعل كاد فى القرآن الكريم عسى أن يكون فيها ما نعتمد عليه فى إجازة المسألة ، فكتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى بحثا إضافيا تتبع فيه استعمالات كاد ، ويكاد ، مثبتين ومنفيين فى القرآن الكريم ، وفى الشعر العربى ، ثم عرض لطائفة من أقوال النحاة انتهى بعدها إلى مجموعة من النتائج رأى فى آخرها أن القياس لا يمنع قولنا : كاد لا ينهض ، ونحوه ما يكون النفى فيه منصبا على الخبر لا على مقاربته كما فى مثل لا يكاد ينهض .

٣ — عاد الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى فكتب بحثا تحت عنوان « استكمال القول فى أسلوب كاد المنفية » عرض فيه طائفة من أقوال النحاة فى تحقيق دلالة هذا الفعل إذا كان منفيا ، ثم أورد جملة من آراء علماء اللغة والمفسرين فى بعض الآيات التى اشتملت على (كاد) المنفية ، وختم البحث بتأكيد ما ذكره فى بحثه المتقدم من رد ما يقوله بعض العلماء إن إثبات كاد نفى ونفيها إثبات .

٤ — ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر وقدم فى هذا :

١ — بحث الفعل (كاد) .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

٢ — بحث : (معنى كاد) فى الإثبات وفى النفى .

للأستاذ الدكتور أحمد الحوفى .

٣ — استكمال القول فى أسلوب (كاد) المنفية .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

(الألفاظ والأساليب ج ١ /ص ١٨٤ وما بعدها)

ومثله ما جاء فى كليات أبى البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف النفى متقدمًا عليه أو متأخرًا عنه . نحو : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) معناه : (كادوا لا يفعلون) . وكذلك ما جاء فى تفسير الطبرى للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضًا : معناه : (كادوا لا يفعلون) .

ثانيًا : لوروده فى إحدى روايتين لبيت زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو　　وأقفر من سلمى التعانيق والثقل »

١٢٢ — جواز قولهم : « سار عبر البحار » أو : « الصحارى »(*)
كان النصر حليف العرب فى معاركهم عبر التاريخ

« تجرى الأقلام فى لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة ، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما : على الحقيقة ، والثانى : على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التى يقطعها المسافر ، أمَّا لفظ « عبر » فهو ظرف حل محله المصدر » .

(*) صدر فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة الخامسة والعشرين للمجلس من الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ — تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى بمذكرة عرض فيها لهذين الأسلوبين إلى لجنة الألفاظ والأساليب فذكر الدلالات المختلفة للفظ (عبر) ، ثم انتهى إلى أن الأسلوبين صحيحان ، يجرى أولهما على الحقيقة ، أما ثانيهما فهو على المجاز . ولفظ (عبر) فيهما مصدر يعرب حالا على تأويله باسم الفاعل .

٢ — اتجهت اللجنة فى أثناء مناقشة المسألة إلى استحسان أن يكون (عبر) ظرفا حل محله المصدر ، وقال الأستاذ الدكتور أنيس بأن اللفظ فيما يبدو مترجم عن كلمة Across الإنجليزية ، وهذا ما يرجح اعتباره ظرفا .

٣ — تقدم الاستاذ على النجدى ناصف بمذكرة مستفيضة جعلها ملحقا ببحث الشيخ الصوالحى . وقد انتهى فيها إلى إقرار الأستاذ الصوالحى على إعراب (عبر) حالا ، وزاد وجها آخر هو أن يكون اللفظ ظرفا ناب عنه المصدر ، وهو ما تجيزه اللغة فى نصوصها وأقوال علمائها .

٤ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار المبين بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ — سار عبر البحار أو الصحارى للأستاذ الشيخ الصوالحى .

٢ — ملحق بحث الأستاذ الشيخ الصوالحى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢٠٥ وما بعدها)

جـواز قول الكتاب « فـلان أحسن من ذى قبل » (*)

« مما تجرى به الأقلام فى الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبيَّن لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قَبْلُ) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معربًا على لغة طيىء .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من التى قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز فى الاستعمال » .

(*) صادر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ – قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان : « من ذى قبل » عرض فيها لما أثر عن العرب من قولهم : أفعل ذلك العشر من ذى قبل أو قبل بفتح القاف أو كسرها ، وفصل القول عن معنى (قبل) و (ذى) ثم انتقل إلى ما شاع فى لغة العصر من نحو قولهم : هو أحسن من ذى قبل أو تغير عن ذى قبل ، فذكر أن العبارة العصرية تشبه القديم فى جوهرها ، وتخالفه فى معناها ، ولكنها – مع ذلك – مولدة منها لأن (قبل) فى المحدثة تصحيف (قبل) فى المأثورة .

ويرى الأستاذ النجدى فى توجيه هذه العبارة أن الكلام فيها على تقدير مضاف يكون هو المسند إليه . أما (ذى) فتحتمل أن تكون للإشارة أو الموصولة كما هى فى لغة طيىء ، ولا مكان هنا للتى بمعنى صاحب .

٢ – وفى أثناء عرض المسألة قال الأستاذ شوقى أمين – أنه يرى أن (ذى) هنا يمكن أن تكون زائدة ، وقد جاء عن ابن الأعرابى أن العرب تصل كلامها بذا وذو وذى فلا يعتد بها ، كما فى مادة جرم من « اللسان » ، ومن زيادة (ذا) قول المتنبى :

وكم ذا بمصر من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكا

وقول شاعر متقدم :

كم ذا رأيت بصيرا ... أعمى ، وأعمى بصيرا

وقول حافظ :

كم ذا يكابد عاشق ويلاق ... فى حب مصر كثيرة العشاق

٣ – ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدمت فى هذا : مذكرة بعنوان : « من ذى قبل » للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢١١)

وجوه استعمال « حسب » (*)

« قبضت عشرة فحسب – قبضت عشرة وحسب – قبضت عشرة حسب .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث . وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع الفاء هو (لا غير) ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلّا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر المجمع فى الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها للفظ (حسب) واستعمالاته وأحكامه النحوية ، ثم انتهى إلى إجازة استعمال (حسب) مستقلا بنفسه ، ومقرونا بالواو أو بالفاء .

٢ – تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصـــوالحى بمذكرة مستفيضة فصل فيها القول عن حسب واستعمالاته التى أثبتها له النحاة ، وبعد أن أورد جملة كثيرة من أقوال أئمتهم انتهى إلى أن (حسب) فى نحو قولنا : قبضت عشرة فحسب لا يستعمل إلا مع الفاء الزائدة اللازمة ، ومعناه حينئذ : لا غير .

٣ – ناقشت اللجنة ذلك ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

١ – مذكرة بعنوان : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو : حسب .
للأستاذ محمد شوقى أمين

٢ – حول قولهم : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو حسب .
للأستاذ الشيخ الصوالحى
(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢١٤ وما بعدها)

اجازة استعمال الكفاءة ، والكفء : لمعنى الكفاية ،والكافى (*)

« يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاءة ، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات فى هذا المقام تقضى أن يقال : "هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : "هو كفء ، أو من أهل الكفاءة أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكفء حيث يستعمل الكافى ، والكفاءة حيث تستعمل الكفاية » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها للفظى الكفاءة والكفء ، وأورد ما قالته المعجمات عنهما وعن لفظى الكفاية والكافى ، ثم انتهى إلى تجويز استعمال الكفاءة فى مكان الكفاية والكف فى مكان الكافى ، إن لم يكن بطريق مباشرة فبطريق التفسير والتأويل ، لأن معنى قولنا : هو كفء لهذا العمل : أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

٢ — ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

بحث بعنوان : « بين الكفاءة والكفاية ، وبين الكفء والكافى »

للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢٢٠)

اجازة قولهم : ((سداد الدين)) (*)

« يستعمل كثير من الناس لفظ السَّداد فى معنى قضاء الدين أو أدائه ، وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز على أن السَّداد فيه مصدر للفعل سَدَّ ، كما فى ملَّ مَلالًا ، وجَلَّ جلالا ».

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين والجلسة السابعة والعشرين من المجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الشيخ الصوالحى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها للفظ السداد، وناقش نقد الناقدين لاستعماله فى نقل سداد الدين بحجة أن كلمةسداد بالكسر تستعمل أساساً فى غطاء القارورة، وقد ردالشيخ الصوالحى هذا النقد بأن فريقاً من اللغويين أجاز الفتح مع الكسر فى سداد ، كما استعمل السداد مجازاً فى قولهم : سداد من عوز ، ثم انتهى إلى تصحيح استعمال اللفظ فى هذا المقام على أنه نوع من المجاز يحمل فيه على ما أثر من قولهم : سداد من عوز .

٢ — اتجه رأى اللجنة إلى أن يوجه التعبير على أن لفظ السداد فيه اسم مصدر للفعل سدد ، ولكن الأستاذ محمد شوقى أمين قال : يمنعنا من الاكتفاء باسم المصدر أن الفعل سدد بهذا المعنى لا تعرفه اللغة ، هذا إلى أن اسم المصدر ليس قياسياً ولهذا أقترح أن نضيف أساساً آخر فى قبول اللفظ ، هو أن يكون مصدراً للفعل سد فنقول : سد سدادا ، كما نقول : مل ملالا وجل جلالا .

٣ — انتهت اللجنة بعد ذلك إلى القرار المدون بالصدر.

وقدم فى هذا :

بحث : قولهم : سداد الدين . . . .

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢٢٣)

جواز قولهم : « تربوىٌّ » و « تَعْبَوىٌّ » (*)

« شاع فى هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى فى النسبة إلى تعبية المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوىّ نسبة إلى التربية .

ولَمَّا كان من النحاة من يجيز قلب الياءِ واوًا عند النسب إلى الرباعى الذى ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواءٌ أكانتْ الياء أَصلية أم منقلبة عن همزة . رأت اللجنة - استنادًا إلى هذا الرأْى - أَن التعبوىّ والتربوىّ صحيحتان لا حرج فى استعمال كلتيهما » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب تحدث فيها عن لفظ « التعبوى » فأثبت أولا صحة تخفيف التعبئة إلى تعبية ، ثم انتهى إلى أن التعبوى منسوب إلى تعبية ، وأن هذا النسب صحيح استنادا إلى رأى من يجيز حذف الياء أو قلبها واوا عند النسب إلى ما آخره ياء وثانيه ساكن .

٢ — فى أثناء عرض المسألة عقب الأستاذ شوقى أمين بأنه لا داعى فى تخريج التعبير الرجوع إلى عبأ المهموز على حين أن فى مسموع اللغة عبا من غير همز ، وفى المعجمات (باب الأفعال اليائية الآخر) « عبى تعبية » ومفاد ذلك أن التعبوى نسبة إلى التعبية دون حاجة إلى اصطناع جسر هو تخفيف المهموز .

٣ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا :

بحث بعنوان «كان نظامنا التعبوى نظاما دقيقا محكما » للأستاذ على النجدى ناصف .
(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٢٢٧) .

جواز قولهم : «كل عام وأنتم بخير» (*)

« يُخَطِّىء بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم : كل عام وأنتم بخير . بناءً على أنه لا موضع للواو هنا ، والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : كل عام مقبل وأنتم بخير ، والواو حالية ، والجملة بعدها حال » .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفى الجلسة الخامسة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ على النجدى ناصف إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة فى الأسلوب ناقش فيها من يخطئ ذكر الواو ، وانتهى إلى أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها على أن تكون (كل) إما فاعلا حذف فعله ، وإما ظرفاً لفعل مقدر أسند إلى المخاطبين نحو تحيون ، . أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين . أو على أن تكون الواو فى العبارة زائدة وقد أجاز زيادتها الكوفيون وآخرون .

٢ – ناقشت اللجنة هذه المسألة فاتجه الرأى فيها إلى الابتعاد عن القول بالزيادة والقول بالظرفية . والاكتفاء باعتبار كل فاعلا حذف فعله ، أو مبتدأ حذف خبره ، وقال الأستاذ شوقى أمين : ربما كان القول بأن (كل) مبتدأ هو الأدنى للقبول ، أما القول بأنها ظرف فإنه يقتضى أن يقوم الكلام على فضلتين هما الظرف والحال دون اعتبار لركنى الجملة الأساسيين وأرى أن التعبير لا يحتاج إلى توجيه ، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحوية . إذ تكون (كل عام) مبتدأ (وأنتم) معطوفاً عليها (وبخير) خبرا .

٣ – عاد الأستاذ على النجدى ناصف فكتب مذكرة انتهى فيها إلى أن إعرابه فاعلا أرجح عنده من رفعه مبتدأ ، إذ دل الاستقراء على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالا فى اللغة العربية من الجملة الاسمية .

٤ – انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار التالى :

« يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس فى أعيادهم : كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز من وجهين :

أحدهما : أن تكون (كل) فاعلا حذف فعله لكثرة الاستعمال ، والتقدير يقبل كل عام وأنتم بخير ، والآخر : أن تكون (كل) مبتدأ حذف خبره ، والتقدير حينئذ : كل عام مقبل وأنتم بخير وفى كلتا الحالتين تكون الواو حالية ، والجملة بعدها حالا » .

وأوصى المجلس بالاقتصار فى توجيه الإجازة على أن يكون «كل عام» مبتدأ حذف خبره .أ

وقدم فى هذا :

١ – كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ على النجدى ناصف – عضو اللجنة .

٢ – ملحق بمذكرة : كل عام وأنتم بخير ، الأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج١ / ص ٢٣٠) .

تصويب كلمة النوايا (*)

« يرى المجمع قبول كلمة « النوايا » فى معنى النيات حملا لها على نظيرتها بمعناها وهى الطوايا ، أو باعتبارها جمعًا لنية حملاً على نظائر من الكلمات جمعت فيها « فِعْلة » على « فعائل » ..

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الأستاذ على النجدى ناصف بحثاً إلى لجنة الألفاظ والأساليب يسوغ فيه جمع النية على النوايا ، ويثبت لها من صحة الاستعمال وشيوع التداول مثل ما ثبت لنظائرها من المفردات التى جمعت سماعاً على فعائل .

– قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثين إلى اللجنة وهما : « تخريج النوايا بمعنى النيات» و« تتمة فى النوايا بمعنى النيات » بين فيهما أن المقصود هو النوايا التى هى فى مستعمل الكتاب بمعنى النيات ، والاطمئنان إلى أن صيغتها يمكن أن تلحق بالصيغ العربية فى لفظها ودلالتها على نحو ما ، بحيث يسوغ إقرارها وإثباتها فى معجماتنا اللغوية .

– وقدم أيضاً الدكتور أحمد الحوفى بحثاً فى » نية ونوايا » إلى اللجنة آثر أحد رأيين : أولها : أن كلمة نية جمعت على نوايا مراعاة لمرادفها وهو « طوية » وجمعه « طوايا » ثانيهما : أن نصوب جمع نية مع نوايا خلافاً للقاعدة ، ومثل هذا الشذوذ كثير فى المجموع .

وقدم فى ذلك :

١ – بحث الأستاذ على النجدى ناصف « جمع نية على نوايا » .

٢ – بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « تخريج النوايا بمعنى النيات » ، وآخر بعنوان « تتمة فى النوايا بمعنى النيات » .

٣ – بحث للدكتور أحمد الحوفى بعنوان « نية ونوايا » .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢ وما بعدها)

الجدولة (*)

« يرى المجمع أن تجاز كلمة الجدولة ، أخذًا بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، ويستبقى الحرف الزائد وهو الواو فى الاشتقاق أخذًا بتوهم أصالة الزيادة فى الحروف » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين هذه الكلمة فى بحثه .

وانتهى إلى أن كلمة الجدول استعملت استعمالا مجازيا فى معنى ما ينتظم أو يرتب أو يتتابع ولذلك شواهده فى المعنى ، وأن كلمة الجدولة وفعلها : جدول مما جرى به الاستعمال من قديم ، واعتبره بعضهم فى أحد التقريرات على حاشية (الصبان) من المولد وبذلك يسوغ تسجيل « الجدولة » فى معجم المجمع وفعلها : جدول لمعنى الترتيب والتعقيب ، وانتظام المسائل فى قائمة على مختلف أنواع التدريج .

وللأستاذ شوقى أمين بحث عن كلمات : الجدولة والمنهجة والبرمجة .

قدم فى ذلك الموضوع (انظر الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٢)

المنهجة (*)

« يجرى فى الاستعمال مثل قولهم : مَنْهَجَ الباحثُ بحثه ، أى رسم له طريقًا معينة .

ولفظ الفعل هنا يوحى بأنه رباعى على « فَعْلَلَ » ، ويقتضى ذلك أن تكون الميم أصلية .

ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هى « نهج » فهى ثلاثية والميم زائدة .

وقد توقف بعض اللغويين فى قبول الفعل « منهج » على أساس أنه غير جار على قواعد التصريف . وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره « المنهجة » وانتهت إلى أن استعمالهما جائز على مبدإ توهم أصالة الحرف ، تطبيقًا لما سبق للمجتمع إقراره من قَبولِ ما يشيعُ من الكلمات على هذا النحو مثل : تَمذَهب وتَمَنْدَل وتَمَرْكز » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس ، فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين هذه الكلمة بعد مناقشة للجدولة ، وقد انتهى إلى أن الميم فى المنهج زائدة مثل الواو فى « الجدول » ومن ثم تفتقر إلى إعمال رخصة المجمع فى توهم الحرف الزائد أصليا وإبقائه فى صوغ مصدر من المنهج على وزن الفعللة فنقول « المنهجة » .

وقدم فى ذلك بحث للأستاذ شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٢) .

البرمجة (*)

« يرى المجمع أنه يشيع فى الاستعمال الحديث كلمة « البرمجة » مرادًا بها جعْلُ الموضوعات فى خُطَّة ، وترى اللجنة جواز استعمال هذه الكلمة فى معناها المصدرى الذى تستعمل فيه طوعًا لقرار المجمع الذى يجيز الاشتقاق من أسماء الأَعْيان عند الحاجة » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين هذه الكلمة وانتهى إلى أن كلمة « البرنامج » فارسية ، دخلت من سبيل التعريب إلى العربية ، فإذا أريد أخذ فعل منها كان على « فعلل » طوعا لقرار المجمع فى قواعد الاشتقاق من الجامد المعرب ، والمصدر القياسى لوزن « فعلل » هو « الفعللة » ، وعلى هذا يؤخذ الفعل « برمج » من كلمة « برنامج » والمصدر هو « البرمجة » .

وقدم فى ذلك :

— بحث « الجدولة ، والمنهجة ، والبرمجة » للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٢) .

الارفاق والمرفقات (*)

« شاع فى هذه الأيَّام قول بعض الكتاب : « ومع كتابى هذا كل المُرْفَقَات » ، و « ترون أن المذكرات مُرْفَقَة بكتابى هذا . . . أومع كتابى هذا » .

والملاحظة على هذه الاستعمالات أن اللَّفظ (مرفَق) مشترك بينها ، وهو فى صورة اسم المفعول من الفعل (أرْفق) . غير أنه بالبحث فى المعاجم لم نجد ذكرًا لأرفق بهذا المعنى ، على حين وجدنا أنَّ فى قوله تعالى : « وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا » وصفًا للرفاقة بمعنى المصاحبة .

وفى المعاجم القديمة : رفاقة بمعنى مصاحبة ،وفيها أيضًا : رافقه بمعنى صاحبه ، وترافقا بمعنى تصاحبا . هذه النصوص تجعلنا نفترض فعلًا من هذه المادة على وزن « أفْعل » ، وهو (أرفق) بمعنى صاحب . وعلى أساس هذا الفرض يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسية تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة فنقول حينئذ : أرفق بمعنى جعله رفيقًا أى مصاحبًا.. ومن (أرفق) نشتق المرفق والإرفاق والمرفقات . وربما يستأنس لذلك بورود (رفُق صار رفيقًا) هذا الفعل فى كل من (أقرب الموارد ، والوسيط) ولهذا كله ترى اللجنة جواز التعبيرات المقدمة فى المعنى الذى يستعملها المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس (فى الدورة نفسها) وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ناقش فيها الإرفاق والمرفقات من خلال عرضه للفعل (أرفق) وأصله ومعناه، ثم انتهى إلى إجازة الكلمتين : إما على أن الفعل (أرفق) تعدية قياسية للفعل (رفق) الذى يأتى بمعنى صاحب ، وإما على تضمين (أرفق) معنى (ألحق) .

وقد بحثت اللجنة ذلك فوجدت أن المعجمات القديمة أوردت معانى الصحبة فى المصدر والوصف ، ولكنها لم تذكر الصيغة الفعلية ، كما وقفت على أن المعجم الوسيط أثبت معنى صاحب للفعل (رفق).

وقدم فى ذلك .

— بحث بعنوان : « الإرفاق والمرفقات » للأستاذ محمد شوقى أمين .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ ص ١٦)

المواصفات (*)

« ممَّا يشيع فى مصطلحات التجارة والصناعة قولهم : « المواصفات » بمعنى بيان الصفات التى يجب توافرها فى الشىء المطلوب الحصول عليه . والباحثون فى المعجمات يفتقدون هذه الصيغة وما تدل عليه فى استعمال المعاصرين لها .

وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أمرين :

الأَول : أَنَّ اشتقاق صيغة « المواصفة » من مسموع اللغة فى عصر الرواية والاستشهاد .

الثانى : أَنَّ دلالة « المواصفة » على معنى صفة الشىء دلالةٌ جرى بها الاستعمال فى فصيح العربية الخالص .

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال « المواصفات » فى معناها الذى يستعملها المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ،

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرضها فيها اللفظ « المواصفات » فذكر أنه « ليس فى مأثور اللغة هذه الصيغة بدلالتها الحضارية الحديثة » . ولكن تتبع المادة اللغوية لها فى بعض استعمالتها يقفنا على رجوع اشتقاق صيغة « المواصفة » إلى عصور الاستشهاد ، وعلى أن دلالتها على معنى صفة الشىء دلالة جرى بها الاستعمال فى اللغة الفصحى ... ثم انتهى إلى أن الاستعمال العصرى للكلمة استعمال لا تنكره اللغة ، لا وجه للخلاف فيه » .

(انظر البحث فى : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢١) .

التوصيف (*)

« مما يشيع فى استعمال المعاصرين قولهم : « التوصيف » بمعنى تصنيف الأشياء وبيان أنواعها أو صفاتها . وهو استعمال لم تثبته معجمات اللغة فى القديم أو الحديث .

وقد درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أنّ التضعيف فيه يدل على التفصيل الدقيق . ولهذا ترى أنه لا مانع من استعمال « التوصيف » بمعناه العصرى الذى يستعمل فيه .

(*) صدر فى الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها.
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة للفظ « التوصيف » بمعنى بيان المؤهلات والشرائط اللازمة لشغل الوظائف والمناصب على اختلاف أنواعها . ثم ذكر أن النقد الذى يرد على هذه الكلمة إنما يرد على تعدية فعلها (وصف) بالتضعيف وهو متعد بنفسه . ويجاب عن ذلك بأن التضعيف هنا مقصود لغير التعدية لأن المراد تقوية الوصف بأداة التضعيف للكثرة والمبالغة .

وقدم فى ذلك :

— بحث « المواصفات و"التوصيف" » للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢١)

فعلت هذا « أول أمس » ، سافر الوفد « أمس الأول » (*)

« يُخَطِّئ بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم : أول أمس ، وأمس الأول ، فى التعبير عن اليوم الذى قبل أمس مباشرة . على أساس أن المأثور عن العرب فى مثل ذلك أن يقال : أول من أمس .

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن التعبيرين صحيحان ، استنادًا إلى أمرين :

الأمر الأول : شيوع الدلالة وكثرة استعمالها فى اللغة المعاصرة . للتعبير عن اليوم السابق على أمس .

الأمر الثانى : دراسة مدلول (أوّل) ومدلول (أمس) .

وقد وجدت اللجنة أن (أول) قد وردت فى الاستعمالات الصحيحة بمعنى سابق . وعلى ذلك يكون تخريج قولهم : (أول أمس) مبنيًّا على تفسيره بسابق أمس . على حذف موصوف أى : يوم سابق أمس . وبذلك يصح التعبير من الناحية اللغوية .

كما وجدت اللجنة أن كلمة أمس — مع كثرة استعمالها محدودةً باليوم السابق عَلَمًا عليه قد ورد فى نصوص اللغويين الثقات ما يجيز استعمالها على وجه المجاز . دالَّةً عليه وعلى سابقه أيضًا . كما هو صريح نص صاحب المصباح . وكما يستنتج من حوار سيبويه مع الخليل فى تخريج قول العرب : « لقيته أمس الأحدث » بوصف أمس بالأحدث . ووصفه بالأحدث يدل على جواز وصفه بالأقدم وبالأول أيضًا . وهو ما أُريد الوصول إليه من إجازة وصف أمس بالأول ليدل على اليوم السابق على الأمس ؛ إذ معنى الأول هنا هو السابق . وقد سبقت الإشارة إلى أن (أول) تأتى بمعنى السابق .

لهذا كله ترى اللجنة إجازة استعمال هذين التعبيرين بمدلولهما المعاصر . وهو اليوم الذى يسبق اليوم السابق » .

(*) صدر فى الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

. . . .

— ١ — كان هذان التعبيران من بين التعبيرات المعاصرة التى تصدى لها بعض النقاد بالنقد وبالتخطئة على أساس خروجها على ما أثر عن العرب فى كلامهم إذ يقولون : « أول من أمس » فى التعبير عن مثل ذلك .

٢ — كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها التعبيرين وذكر أن أقوال العلماء التى نصت على أن « أول من أمس » هى ما تقوله العرب — ليس فيها تنبيه على عدم جواز استعمال التعبيرين الشائعين فى لغة العصر ... ثم استعرض أوجه استعمال لفظ « أول » فى العربية ، وخلص منها إلى أن « أول » وصف بمعنى سابق فى قول المعاصرين « فعلت هذا أول أمس » وهو حينئذ صفة ليوم مقدر أى : فعلت هذا يوماً سابق أمس .

أما عبارة « أمس الأول » فهى صحيحة لأنها لا تدل على المعنى المراد ، إذ الأول فيها وصف لأمس نفسه لا لليوم الذى قبله .

٣ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا بعنوان « تحقيق القول فى الأمس إعراباً ودلالة » أورد فيه جملة من أقوال العلماء « فى « أمس » وصورها الإعرابية المختلفة ، ومعانيها التى أثبتها لها النحاة واللغويون ، وخلص من ذلك كله إلى « أن أمس تختلف دلالتها باختلاف صورتها الأعرابية ، فهى فى حالة بنائها على الكسر أو منعها من الصرف غيرها فى حال إعرابها أو دخول « أل » عليها ثم انتهى إلى موافقة الأستاذ على النجدى ناصف فى تأويله للعبارة الأولى « أول أمس » على أن يكون ذلك مخصوصا باليوم السابق على يوم أمس مباشرة . أما العبارة الثانية « أمس الأول » فانها فى رأيه لا تقبل إلا بجعل أمس معربة فيقال : حدث هذا أمس الأول أو فى أمس الأول وهكذا .

٤ — كتب الأستاذ عبد السلام محمد هارون بحثا تصدى فيه لتصحيح التعبير الثانى « أمس الأول » فأورد طائفة من أقوال اللغويين فى كلمة أمس وما تدل عليه عند العرب ، وخلص من ذلك إلى أنها تستعمل على سبيل المجاز لكل يوم سابق ،

كما صرح بذلك صاحب المصباح . أما وصف الأمس بالأول فقد جاء فى كتاب سيبويه عبارة تنقلها بعده فريق من كبار اللغويين وهى قوله : لقيته أمس الأحدث ، وكما صح أن يوصف الأمس بالأحدث يصح أن يوصف بالأول بالأسبق . وإذا فقول الناس فى عصرنا هذا : أمس الأول — قول صحيح لا غبار عليه جار على أسلوب العرب ومنهجهم .

٥ — كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد مذكرة عرض فيها لعبارة أمس الأول فذكر أنه يمكن تسويغها على أسس ثلاثة : التنظير مع أسلوب « عام أول » ، والشيوع والإلف عند المعاصرين من المتكلمين بالعربية ، وعدم خروجه على شىء من ضوابط اللغة . ثم استعرض طائفة من النصوص العربية اللغوية التى تقفنا على استعمالات « عام أول » فى العربية ورأى أننا يمكن أن نستأنس بها فى تسويغ : لقيته أمس الأول ، والأمس الأول ومضى أمس الأول ، حملا لها على أساليب « عام أول » .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « أول أمس ، أمس الأول » للأستاذ على النجدى ناصف .

بحث بعنوان : « تحقيق القول فى أمس إعرابا ودلالة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

— بحث بعنوان : « فى أول أمس ، وأمس الأول » للأستاذ عبد السلام محمد هارون .

— بحث بعنوان : « أسلوب أول من أمس وعام أول » للأستاذ محمد خلف الله أحمد .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ٢٥ وما بعدها) .

حضر « ما يقرب » من عشرين ، وتخلف « ما يزيد » على أربعين(*)

« يشيع هذا الأسلوب فى كتابات المعاصرين ، وهو ما يعترض عليه بأن (ما) فيهما للعاقل ، على حين أن الشائع فى استعمال (ما) أن تكون لغير العاقل .

وقد درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى قبول الأسلوب بالأدلة الآتية :

الأول : أن النحاة يجيزون استعمال (ما) للعاقل على سبيل الندرة .

الثانى : وهو أفضل الوجهين فى رأى اللجنة - أنّ (ما) فى التعبيرين نكرة موصوفة معناها هنا (عدد) ويكون المعنى حينئذ : حضر عدد يقرب من كذا أو يزيد عليه . ومثله ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى : « أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِن قَرْنٍ مَكَّنَّاهُم فى الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَكُم » ؛ إذ يرى جمهور المفسرين أنّ (ما) فى الآية نكرة موصوفة ، أى مكناهم تمكينًا لم نمكنه لكم .

الثالث : أن تكون (ما) موصولة صفة لغير العاقل ، والتقدير : حضر العدد الذى يقرب من كذا أو يزيد عليه .

ولهذا كله يرى المجمع إجازة هذا الأسلوب فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس ، فى الدورة نفسها. وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها لنحو قول القائل : « حضر ما يقرب من عشرين أو يزيد عليهم » فذكر أن (ما) فى العبارتين ليست موصولة ولكنها نكرة موصوفة فمعناها معنى اسم مبهم ، وما بعدها صفة لها ، مثلها كمثل التى فى قوله تعالى : « ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من قرن مكناهم فى الأرض ما لم نمكن لكم » ، وكالتى فى قول الشاعر

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن   لشىء بعيد نفعه — الدهر — ساعياً

فالتقدير فيه لشىء نافع . ثم انتهى إلى أن العبارتين صحيحتان ، تؤول (ما) فيهما بلفظ (عدد) ويكون التقدير حضر عدد يقرب أو يزيد ، ولكن الأفصح أن يقال فى العبارة الأولى : حضر زهاء أو قرابة ، وفى الثانية حضر أكثر من عشرين .

وقدم فى ذلك : بحث « بعنوان ما يقرب أو ما يزيد » للأستاذ على النجدى ناصف . (الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ٣٨) .

أكرم الضيف « بوصفى عربيا » أو « بصفتى عربيا » (*)

« يشيع استعمال مثل هذا الأُسلوب فى اللغة المعاصرة ، وهو أُسلوب محدَث ، يبدو فى توجيهه بعض الغموض ، كما يعترض عليه بأَنه على غير المأْثور عن العرب فى التعبير عن هذا المعنى من قولهم مثلاً : أَنا – عربيًّا – أكرم الضيف ، ونحو ذلك .

وقد درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أَنَّ كلًّا من (وصْف) ، و (صفة) مصدر للفعل (وصَف) وهو فعل يتعدى إلى مفعول واحد . ثم أُضيف هذا المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله ، والمعنى : بوصفى أو صفتى لنفسى عربيًّا .

ويمكن أَن يكون كلا المصدرين مضافًا إلى المفعول ، وأَن يكون المحذوف هو الفاعل فيكون المعنى : بوصف غيرى أَو صفته إيَّاى ، وتكون كلمة عربيًّا حالا على كلَّا الفرضين .

ولهذا يرى المجمع إجازة الأُسلوب فى المعنى الذى يستعمل فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين لمجلس المجمع (فى الدورة نفسها) . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة درس فيها هذه العبارة ، فعرض لكلمتى « الوصف والصفة » وذكر أنهما مصدران لفعل متعد إلى واحد (وهو وصف) ثم استعرض أحوال المصدر العامل مع فاعله ومفعوله ، وانتهى إلى أن العبارة المحدثة من قبل إضافة المصدر (وصف أو صفة) إلى فاعله فى المعنى ، وهو ياء المتكلم ، مع حذف المفعول .

أما كلمة (عربيا) فى هذه العبارة فهى حال من الياء ، « وإذا تكون العبارة صحيحة موثوقا بصحتها ، لأنها تجرى على أصل مقرر فى العربية بلا خلاف » .

٢ – **فى أثناء المناقشة رأت اللجنة أنه** يمكن أن يكون الضمير مضافا إلى المفعول والفاعل محذوف ، والمعنى بوصف غيرى أو صفته إياى ونحو ذلك ، كما رأت اللجنه ان (وصفى) أو (صفتى) بمعنى : موصوفتين بالإضافة إلى ياء المتكلم دون تقدير شيء آخر من فاعل أو مفعول .

وقدم فى ذلك .

– بحث : « بوصفى أو بصفتى عربياً أى كذا » للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٤٠) .

« عديدة » بمعنى « كثيرة » فى نحو قولهم : كتب عديدة (*)

« يشيع فى الكتابات المعاصرة نحو قولهم : كتب عديدة ، بمعنى كثيرة . ويوحى هذا التعبير أن عديدة مؤنث عديد . غير أن المعجمات تذكر للعديد دلالتين هما : العدد ، والكثرة .

وبدراسة المسألة رأت اللجنة أن المعجمات ذكرت لفظ « العد » اسم مصدر بمعنى الكثرة. وبناء على ما سبق للمجمع إقراره من جواز استكمال المادة اللغوية . يمكن أن نشتق من العد وصفًا على صورة (عديد وعديدة) بمعنى كثير وكثيرة » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الدكتور إبراهيم أنيس هذا اللفظ لدراسته وذكر أنه قرأ نقدا له فى مقال نشر فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق للأستاذ محمد العدنانى الذى انتهى فى نقده إلى أن استعمال (العديدة) وصفا بمعنى (كثيرة) فى قولهم : كتب عديدة — لا يتفق مع ما جاء فى المعجمات من معانى العديد .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ، عرض فيها للفظ ، ووجهة نظر ناقديه ثم تتبع دلالاته المعجمية فى عدد من كتب اللغة . وخلص من ذلك كله إلى قبول « العديدة » وصفا بمعنى الكثيرة ويوجه بأحد أمرين الأول : اعتباره « فعيلة » بمعنى « مفعولة » ويقال هذه أشياء عديدة أى معدودة . والثانى : « أن كلمة العديدة وصفا بمعنى الكثيرة ليست من مبتدع التعبير العصرى » فإن إملاء صاحب المخصص إياها فى المقدمة دليل على أنها مستعملة من قديم فلا بأس بتجوزها فى الحديث .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان « حول استعمال العديدة بمعنى الكثيرة » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٤٢).

« استجمع » فى قولهم : استجمع قواه (*)

« يشيع استعمال هذا اللفظ كثيرًا فى لغة المعاصرين فى مثل قولهم : استجمع فلان أفكاره وهو ما يعترض عليه بأن صيغة استجمع لم ترد فى معجمات اللغة إلَّا لازمة ؛ يقال : « استجمع السيلُ » أى تجمع من كل صوب .

وقد درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أن اللفظ يمكن قبوله على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازى أو التقديرى ، فكأن فلانًا يستدعى أفكاره – أو قواه – لتجمع ، وقد أثبت فريق من كبار النُّحاة أن الطلب يكون بهذا المعنى الذى تستند اللجنة إليه فى توجيه اللفظ ، كما أن دلالة السين والتاء على الطلب قياسية فى قرارات المجمع . هذا إلى أن صيغة استفعل تأتى بمعنى (فعَل) ، ومن أمثلة ذلك :

علا واستعلى – فتح واستفتح – نسخ واستنسخ .

ولهذا كله ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح فى المعنى الذى يستعمل فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين للمجلس ، فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : (تسويغ قولهم : « استجمع قوته ») تصدى فيها لهذا اللفظ ، وبين وجهة ناقديه فى نقده ، ثم خلص إلى أن تسويغ استعماله يأتى من طريقين : الأول : أن تكون السين والتاء فى الصيغة للطلب المجازى أو التقديرى ، وهو ما أثبته طائفة من كبار النحويين كالزمخشرى وابن الحاجب . والثانى : ان (استجمع) بمعنى جمع ، حملا على نظائر كثيرة تتعاقب فيها صيغة (فعل) مع (استفعل) كما نراه فى : فتح واستفتح وعلا واستعلى ونسخ واستنسخ .

٢ – كتب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس مذكرة بعنوان : « كلمات مستحدثة على صيغة استفعل » عرض فيها للفظ استجمع مع نظيرين له هما استعرض واستقطب وقد انتهى فى « استجمع » إلى أنه مأخوذ من (جمع) الثلاثى ، وأن السين والتاء فيه الطلب ، وهى دلالة قياسة أقرها المجمع . ولكن الطلب هنا – فى مثل استجمع قوته – طلب مجازى أو تقديرى ، وهو ما أجازه غير واحد من العلماء القدماء (الألفاظ والأساليب ج ٢ – ص ٥٠) .

وقدم فى ذلك بحث بعنوان :

« تسويغ قولهم : استجمع قوته » للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٤٥) .

استعرض (*)

« يشيع فى لغة العصر استعمال هذا اللفظ كثيرًا فى مثل قولهم : استعرض القائد جنده . وهو معنى لم تثبته المعجمات اللغوية .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أن الفعل « استعرض » مشتق على صيغة استفعل من الثلاثى « عرض » لإفادة الطلب المجازى بناءً على قياسية دلالة السين والتاء على الطلب . كما سبق للمجمع إقرار ذلك ، وعلى أن الطلب يكون غير حقيقى فى كثير من أمثلة هذه الصيغة كما جاء فى أقوال كثير من العلماء القدماء .

ولهذا ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع ، فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس هذا اللفظ على اللجنة بمناسبة مناقشتها للفظ (استجمع) وقد كتب مذكرة انتهى فيها إلى أن لفظ استعرض — مثل استجمع — قد اشتق من المادة اللغوية (عرض) لإفادة الطلب الذى هو طلب مجازى أيضا .

كما انتهى إلى أن كلا الفعلين : عرض المجرد ، واستعرض المزيد يفيد التعدية .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٥٠) .

استقطب (*)

« شاع استعمال هذا اللفظ كثيرًا فى لغة العصر فى مثل : «استقطب الأستاذ طلابه » ، بمعنى اجتذبهم نحوه . وصيغة الفعل بهذه الصورة وهذا المعنى لم ترد فى معجمات اللغة . ولهذا درسته اللجنة ، ثم انتهت إلى أن كلمة (استقطاب) ــ وهى صيغة المصدر الذى أخذنا منه صيغة الفعل استقطب ــ مأخوذة من اللفظ العربى (قطب) لإفادة الطلب . ولا يقال : إن القطب اسم ذات لأن المجمع قد أجاز ذلك فى إقراره الاشتقاق من أسماء « الأعيان » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال لفظ استقطب فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— كان هذا اللفظ هو ثالث الألفاظ التى عرض لها الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس فى مذكرته « كلمات مستحدثة على صيغة استفعل » . وقد ذهب إلى أن الكلمة — فى نشأتها — ليست إلا صدى لترجمة الكلمة الأجنبية **Polarizathion** ذات الصلة الوثيقة باللفظ **Pole** الذى معناه (قطب) فى العربية ، ثم انتهى إلا أننا أخذنا من لفظ (قطب) صيغة المصدر (استقطاب) لإفادة الطلب .

ومن صيغة المصدر أخذنا صيغة الفعل (استقطب) . أما اشتقاق الاستقطاب من قطب — وهو اسم ذات — فهو أمر يجيزه المجمع فى إقراره الاشتقاق من أسماء الأعيان .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « كلمات مستحدثة على صيغة استفعل » ، للدكتور إبراهيم أنيس . (الألفاظ الأساليب ج ٢/ ص ٥٠) .

استعوض استعواضا ، واستبين استبيانا (*)

« يجرى على أقلام الكاتبين في هذه الأيام مثل قولهم :

استعوض استعواضًا ، واستبين استبيانًا . وهذه صورة يندّ رها جمهور الصرفيين . إذ يرون نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لتصير الصيغة استعاض استعاضة ، واستبان استبانة . ولكن فريقًا من اللغويين والنحاة منهم الجوهرى وابن مالك قد نقلوا عن أبى زيد جواز مثل « استعوض » دون إعلال . على أنه لغة قوم يقاس عليها .

وقد عُثِر على نحو عشرين مثالًا جاءت بالتصحيح ومنها :استجوب واستصوب واستحوذ واستروض . ولهذا ترى اللجنة جواز قول القائل : استعوض استعواضًا . واستبين استبيانًا ؛ لشيوع استعمالها » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

درست اللجنة اللفظين وقدم الأستاذ محمد شوقى أمينًا بحثا فى الموضوع ، انتهى فيه إلى أن قول الكتاب : « استعوض ، والاستعواض » يسوغ بتوجهين : أن الاعلال فى مثل هذا لا يجرى على الأصل فى موجب الإعلال فهو غير متعين ، وأن ما نسب إلى أبى زيد من قوله : إن التصحيح لغة قوم ، يقاس عليه .

وقدم فى ذلك .

— بحث بعنوان : « صحة التعبير بالاستعواض » ، للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٥٢) .

المشترك ، والمأذون (*)

« يخطىء بعض النقاد استعمال المعاصرين لهاتين الصيغتين فى مثل قولهم : القضية المشتركة ، والمأذون الشرعى ، بناء على أن كلا منهما قد اشتقت من فعل يتعدى بالحرف فيجب اتباع صيغة اسم المفعول فيهما بالجار والمجرور ، يقال : المشترك فيها ، والمأذون له .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إجازة هاتين الصيغتين وما يجرى مجراهما ؛ لأن الكلام فيهما على الحذف والإيصال ، أى حذف حرف الجر واستتار الضمير فى اسم المفعول ، وهو ما أجازه ابن جنى فى خصائصه واستشهد له من الشعر القديم .

هذا إلى أن السماع قد ورد نصا فى استعمال لفظ المشترك كما استعمله المعاصرون وذلك ما ذكره صاحب الأساس من قول زهير :

ما إن يكاد يُخلِّيهم لوجهتهم   تخالج الأمر إنَّ الأمر مشتركُ

ولهذا كله ترى اللجنة إجازة استعمال « المشترك » و « المأذون » فى المعنى الذى يستعملان فيه لدى المعاصرين » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الأستاذ فتحى جمعة على اللجنة ما عثر عليه فى مكتبة المجمع من بحث مطبوع للكاتب المغربى الأستاذ أحمد الأخضر الغزال حول قولهم : القضية المشتركة والسوق المشتركة — بالفتح على صيغة اسم المفعول .

وقد انتهى الباحث إلى تخطئة ذلك ، إذ الصحيح — عنده — أن يقال : المشتركة — بالكسر على صيغة اسم الفاعل ، وإلا وجب أن يتبع اسم المفعول بالجار والمجرور فيقال : المشترك فيها .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : ثلاث متشابهات ، عرض فيها للفظ المشترك وما يجرى مجراه من نحو المفوض والمأذون فى قولهم : القاسم المشترك والوزير المفوض والمأذون الشرعى .

ويرى الأستاذ شوقى أمين أن توجيه اجازة هذه الألفاظ وما على شاكلتها يقوم على أساسين : الأول : نلتمسه فى الضوابط النحوية وهو الحذف والإيصال أى حذف لحرف واستتار الضمير فى اسم المفعول .

والأساس الثانى : هو المسموع كما نراه فى كلمة «المشتركة» التى ورد السماع نصاً فيها ، أو التنظير بالمسموع ، إذ وردت كلمات مشابهة يمكن أن يحمل عليها المأذون والمندوب وما يجرى مجراها .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : ثلاث مشابهات « الوزير المفوض — المأذون الشرعى — القاسم المشترك» للأستاذ **محمد شوقى أمين** . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٦) .

رصد مالا (*)

« يشيع فى هذه الأيام قولهم : رصد مالا بمعنى أعدّه لشىء بعينه ، على حين أن الثابت فى معجمات اللغة لهذا المعنى هو (أرصد) الرباعى .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن فى التعبير المعاصر نوعاً من المجاز ، ذلك أن (رصد) الثلاثى – فى بعض دلالاته المعجمية – يعنى الحفظ والحراسة . وعلى هذا يكون معنى قولهم رصد مالا أنه حفظه وخصصه لغرض ما .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول القائل : (رصد مالاً) . وكذلك إجازة قولهم : رصيد فلان كبير ، ونحو ذلك ، على أنه فعيل بمعنى مفعول ، كما شرحت المذكرات التى قدمت إلى اللجنة » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع ، فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ مصطفى مرعى هذا التعبير على اللجنة لدراسة وبيان الرأى فيه وذكر أن المصارف تستعمل الوصف فقط وهو الرصيد ، أما الفعل فانه يشيع كثيرا فى أقوال الوزراء والمسئولين عن الشئون المالية ، فيقال مثلا : رصدنا مبلغ كذا للتعليم أو للرعاية الصحية وغير ذلك .

٢ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا بعنوان : الرأى فى « الرصد » وفى « الرصيد » تتبع فيه ما جاء فى كتب اللغة حول مادة رصد واشتقاقاتها واستعمالاتها الحقيقية والمجازية وقد خلص من ذلك إلى تخريج قولهم رصد مالا بطريقين : الأول : أنه من قولهم « رصدات خير ورصدات شكر» على سبيل المجاز . والثانى : أن يؤول المعنى العصرى للرصد وهو التعيين والإعداد بمعنى من المعانى القديمة له وهو الرقابة والحراسة ، فقولهم : رصد مالا يمكن تأويله بأنه جعله محل نظر وحفظ وحراسة لعمل محدود .

أما الرصيد فتوجيه كذلك من سبيلين : الأول : أن صيغة فعيل فيه بمعنى مفعول أى بمعنى اسم المفعول من الفعل الرباعى أرصد ، والثانى : أن يكون الرصيد من رصد الشىء أى رقبه وحفظه وحرسه .

ومن رصد نأخذ صيغة « مرصود » التى تحول إلى فعيل ، وبعض النحاة يقيسون ذلك .

٣ – فى مناقشة اللجنة للمسألة اتجه الرأى إلى اعتبار الأساس فى التوجيه هو إجازة الفعل (رصد) على أن فيه نوعا من المجاز ، أما (رصيد) فهو مفعول تحول إلى فعيل .

٤ – عاد الأستاذ محمد شوقى أمين فكتب كلمة بعنوان « عود إلى الرصيد» اختار فيها إلى أن يوجه استعمال الوصف فى قولهم : رصيد فلان كذ وكذا بأنه فعيل بمعنى اسم المفعول من الرباعى ، وبذلك نتخفف من عبء البحث عن فعل رصد ثلاثيا متعديا إلى مفعوله لتخريج الرصيد .

وقدم فى ذلك :

١ – بحث بعنوان « الرأى فى الرصد والرصيد » .

٢ – بحث بعنوان : « عود إلى الرصيد » .

وكلاهما للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٦٠ وما بعدها) .

سارت المفاوضات ((خطوة خطوة)) أو ((خطوة بخطوة)) (*)

نوقشت سياسة : ((الخطوة خطوة))

« تشيع هذه العبارات الثلاث فى اللغة المعاصرة ، وقد درستها اللجنة ثم انتهت إلى أن الأُولى والثانية منها صحيحتان على أن تكون خطوة خطوة فى العبارة الأُولى حالا مؤولة بمشتق ، أى مرتَّبةً أو متتابعةً . مثلها كمثل قولهم : دخلوا رجلًا رجلًا أى متتابعين .

فى العبارة الثانية تكون خطوة حالا أيضا ، وخطوة بعدها صفة لها . والمعنى . خطوة متبوعة بخطوة ، أو خطوة بعد خطوة ، فالباء بمعنى بعد .

أما العبارة الثالثة (وهى سياسة الخطوة خطوة) فإنها لاتقبل إلا بحملها على الأعداد المركبة وهى الأحد عشر وإخوته ، فتكون الخطوة خطوة بفتح الجزءين ، ولهذا تُفضِّل اللجنة أن يقال : سياسة الخطوة بخطوة ، بجر كلمة الخطوة بالإضافة ، وخطوة بعدها حال منها أى سياسة : الخطوة متبوعة بخطوة » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها :

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها لهذا التعبير وصوره التى يرد عليها فى استعمالات المعاصرين ، فذكر أن هذه الصور ثلاث : سارت المفاوضة خطوة خطوة أو خطوة بخطوة —رفضت سياسة الخطوة خطوة . ثم انتهى إلى أن الصورتين الأوليين صحيحتان تكون خطوة فى أولاهما حالا على حد « صفا صفا » .

وفى الثانية تكون خطوة الأولى حالا أيضا « وبخطوة » صفة لها أى خطوة متبوعة بخطوة . أما الثالثة فيمكن قبولها بحملها على الأعداد المركبة ، والأولى فيها أن يقال : سياسة الخطوة بخطوة .

٢ — فى أثناء مناقشة اللجنة لهذا الأسلوب ، رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنس ، والأستاذ مصطفى مرعى ، والأستاذ محمد خلف الله أحمد ، أنه صدى للترجمة من أسلوب أجنبى هو : **Settlement step by step**

وذكر الأستاذ محمد شوقى أمين أن مما يؤيد توجيه الصورة الثانية « خطوة بخطوة » قول امرىء القيس :

فلأيـــا بلأى مـــا حملنا غلامنا على ظهـــر محبوك الســـراة مجنب

حيث قال الأعلم الشنتمرى فى شرحه : لأيا بلأى : أى جهدا بعد جهد ...

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : سارت المفاوضة خطوة خطوة ، سارت المفاوضة خطوة بخطوة ، اتبع فى المفاوضة سياسة الخطوة خطوة — للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ٦٥) .

صاروخ «أرض أرض» أو «جو أرض» (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : صاروخ أرض أرض ، أو أرض جوّ ، أو جوّ جوّ ، أو جوّ أرض . وهو تركيب يخفى وجه ضبطه وتخريجه .

درست اللجنة هذا التركيب ، وانتهت إلى أن المعنى فيه : أنه صاروخ ينطلق من الأرض إلى الجوّ ، أو من الجوّ إلى الأرض . . . إلخ . .

كما انتهت إلى أنه من أساليب الإضافة ، فالكلمة الأُولى — وهى صاروخ — تضبط على حسب موقعها فى الجملة ، وهى إضافة إلى كلمة جو أو أرض ، التى هى أيضا مضافة إلى ما بعدها .

ولهذا ترى اللجنة إجازة هذا التعبير فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ على النجاى ناصف مذكرة عرض فيها لما يشيع فى اللغة المعاصرة من قولهم : صاروخ أرض جو ، واستقصى صور هذا التعبير ، ثم انتهى إلى أن الكلام فيه على تقدير واو العطف ، أى أرض وأرض أو جو وأرض .. الخ ، ويرى الأستاذ على النجدى أن هذا التعبير يوجه إما بجعله من قبيل المركب الإضافى ، وإما بجعله على المركب المزجى على نحو ما فصل فى بحثه المنشور فى كتاب الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٦٧ .

٢ — وفى مناقشة اللجنة لذلك لم يوافق الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس على فكرة تقدير واو العطف وكذلك فعل الأستاذ مصطفى مرعى ، غير أنه وافق الأستاذ النجدى فى التوجيه بحمل الكلام على الإضافة . وفى الوقت نفسه ذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن فى الكلام محذوفا تقديره (مساره) والمعنى : صاروخ مساره من أرض إلى أرض أو من جو إلى أرض .. الخ

ثم انتهت المناقشة إلى قبول حمل الأسلوب على الإضافة دون اعتبار لواو مقدرة لأن المعنى التركيب على التخصيص والتعيين وهو ما تؤديه الإضافة .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : صاروخ أرض أرض ، صاروخ جو جو ، صاروخ جو أرض صاروخ أرض جو .. إلخ للأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٦٧) .

سمعنا قصف المدافع
قصفت المدافع مواقع العدو (*)

« سمعنا قصف المدافع ».

« قصفت المدافع مواقع العدو » .

« يشيع هذان الأُسلوبان كثيرًا فى اللغة المعاصرة ، ويقصد بالأَول منهما مجرد سماع صوت المدافع ، أما الثانى فإنه يعنى أَن المدافع أَطلقت قذائفها على المواقع .

وظاهر هذا يبدو مخالفاً لما أَثبتته المعجمات من معانى مادة (قصف) التى تدور فى جملتها حول معنيين : شدة الصوت ، والكسر أَو الهدم .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إجازة الأُسلوب الأَول وهو (سمعنا قصف المدافع) لأَنه مأخوذ من الفعل اللازم (قصف) الذى يعنى شدة الصوت .

أَما الأسلوب الثانى ، وهو (قصفت المدافع مواقع العدو) فيمكن قبوله على أَحد توجيهين :

الأَول : أَن إثبات القصف للمدافع نوع من المجاز ؛ لأَن إطلاق القذائف من شأْنه فى الغالب أَن يحدث الهدم والتكسير .

الثانى : أَن يكون الكلام على تضمين « قصف » معنى « قذف » أَو « رمى » .

ولهذا ترى اللجنة أَن قول المعاصرين : « قصفت المدافع مواقع العدو » جائز فى المعنى الذى يستعمل فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى قد كتب كلمة عرض فيها لقول المعاصرين :

قصفت المدافع والطائرات مواقع العدو ، فأورد جملة من الدلالات المعجمية لمـــادة (قصفت) ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب على أساس أن فيه مجازا بالاستعارة المكنية .

٢ —ناقشت اللجنة هذا الأسلوب فكان من رأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد أن الكلام فيه على التضمين باشراب قصف معنى قذف أو رمى ، على حين ذهب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ مصطفى مرعى إلى أن قصف بمعنى كسر أو دمر ، إذ من شان القصف أن يؤدى إلى التدمير ، وقال الأستاذ شوقى أمين : قد يكون قصف ولا تدمير .

٣ — بعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

فوضت فلانا فى الأمر (*)

« يشيع هذا الأُسلوب كثيرًا فى اللغة المعاصرة ، ومعناه :

أَنَبْتُ فلانا ، أو وكَّلته عنى فى أمر من الأُمور . وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفا لما ورد فى اللغة ؛ إذ الفصيح فيها أن يقال : فوضت أمرى إلى فلان بمعنى تركته له . وأسلمته إليه ، منه قوله تعالى : « وأُفوِّض أمرى إلى الله ».

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأُسلوب المعاصر يمكن أن يجاز :

إما على أن الكلام فيه من قبيل نزع الخافض ، وهو كثير فى اللغة العربية . ومنه قول الشاعر : « تمرونَّ الديارَ . . » ، أى تمرون بها .

وإما على تضمين « فوض » معنى « أناب » ، أو « وكل » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول من يقول : (فوضت فلانا) وما يصاغ منه فى لغة السياسة من قولهم : الوزير المفوض ونحو ، ذلك » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– عرض الأستاذ محمد شوقى أمين لهذا التعبير فى مناسبة حديثه عن توجيه لفظ المفوض على صيغة اسم المفعول ، وذلك فى مذكرته : « ثلاثة متشابهات » ويرى الأستاذ شوقى أمين أن الكلام فى المفوض مثل الكلام فى المأذون أى أنه على حذف الحرف واستتار الضمير فى اسم المفعول فأصل المفوض : المفوض إليه .

أنظر البحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « ثلاث متشابهات » (الألفاظ والأساليب ج٢ / ص ٥٦) .

لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار (*)

« يشيع مثل هذا الأسلوب فى العصر الحديث . والمراد به أن الترحيب بالضيف تم مع أشد الشوق والتلهف ، فكأن زمن الدخول قد اقترن بزمن العناق ، أو كأن الحدثين قد وقعا معا فى آن واحد .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، ورجعت إلى أقوال أئمة النحاة فى (كاد) المنفية ، ثم انتهت إلى أنه يمكن قبوله على أساس القول بأن نفى كاد إثبات لخبرها ، فمعنى الأسلوب على هذا : أنه بمجرد دخول الضيف عانقة صاحب الدار ، فالترتيب بين الحدثين برغم القصر الشديد فى الفرق الزمنى بينهما قد تم طبيعيا ، أى دخل الضيف فعانقه صاحب الدار مباشرة وبسرعة .

هذا إلى أن الأسلوب ، بصورته المعاصرة قد ورد فيما يحتج به من مأثور الكلام . وهو ما جاء فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال يوم الخندق : « ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب » .

ولهذا ترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح لاحرج فى استعماله » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — سبق أن تقدمت اللجنة بهذا الأسلوب إلى مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وأرفقت به البحوث التى تصدت لدراسته وذهبت فى توجيهه إذ ذاك إلى أنه يقوم على نوع من المبالغة والادعاء فكان قرارها فيه على الوجه التالى :

«يشيع فى أقوال المعاصرين هذا القول وأمثلة مما تأتى فيه (حتى) بعد خبر (كاد) المنفية ... وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة ، لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول » .

ولكن مؤتمر تلك الدورة رأى أن فكرة المبالغة فى قرار اللجنة غير واضحة ، فطلب إليها أن تعيد دراسة الأسلوب مرة ثانية .

٢ — فى بداية الدورة الثالثة والأربعين ، عادت اللجنة إلى دراسة المسألة ، إذ كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة شرح فيها فكرة المبالغة شرحا مستفيضاً استقصى فيه طائفة من أمثلتها فى الشعر العربى ثم انتهى من بحثه إلى أن المبالغة فى الأسلوب الذى تعرضه اللجنه لا تعد غريبة بن المبالغات ولا مردودة عنها ، ذلك أن هذه المبالغة تصور حرارة لقاء صاحب الدار فتجعل استقباله لضيفه واقعا قبل دخوله .

٣ — كتب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس مذكرة عرض فيها للتعبير ، وذكر أنه شبيه بأسلوب قديم نصه (ما سلم حتى ودعا) ثم لخص أقوال النحاة فى أثر « كاد » المنفية على خبرها نفيا أو إثباتا .

. . . .

وذكر معنى الأسلوب المعاصر وتوجيهه على كل من القولين المعروفين فى خبر « كاد » المسبوقة بحرف نفى ، وانتهى إلى إمكان إجازة هذا الأسلوب على أحد هذين القولين .

٤ — عاد الأستاذ النجدى فكتب مذكرة بعنوان : « عود إلى أسلوب لم يكد الضيف يدخل حتى استقبله رب البيت بالترحاب » ، أيد فيها ما ذهبت إليه اللجنة من تصحيحه بوروده على صورته المعاصرة على ألسنة الفصحاء من القدماء واستشهد على ذلك بحديث لعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

٥ — بعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار » للدكتور إبراهيم أنيس .

— وبحث بعنوان : « لم يكد الضيف يدخل حتى استقبله رب الدار بالترحاب » للأستاذ على النجدى ناصيف .

— وبحث بعنوان : « عود إلى أسلوب لم يكد يدخل الضيف حتى استقبله صاحب الدار » للأستاذ على النجدى ناصف .

وثمة بحوث أخرى مثبتة فى محاضر الدورة الحادية والأربعين . (الألفاظ و الأساليب ج ٢ / ص ٧٢) .

خرجوا سويا (*)

« يشيع فى لغة العصر نحو قول القائل : (خرجنا سويًّا ، أو خرجوا سويًّا) بمعنى معا ، أو مصطحبين . وهو – فى ظاهره – خلاف ما نصت عليه المعجمات فى معانى « السوى » التى تدور حول الصحة واستقامة الخلق ونحو ذلك .

درست اللجنة هذا وانتهت إلى أن التعبير العصرى يمكن قبوله على أساس أن لفظ (السوى) فيه فعيل بمعنى المفاعل أى المساوى ، أو أنه فعيل بمعنى المفتعل أى المستوى .

والمعنى – على الدلالة الأُولى – أنهم خرجوا مساوين ، أى على سواء ، فبينهم مساواة فى الخروج .

وعلى الدلالة الثانية – وهى المستوى – يكون المعنى : أنهم ساروا باستواء ، فلا تقدَّم أحدهم ولا تأَخر الآخر فى زمن الخروج .

والمعيَّة التى يدل عليها التعبير العصرى ملحوظة فى لفظ « السوى » بدلالتيه ، لأَن المعية نوع من المساواة أو الاستواء .

وعلى كلتا الحالتين يكون « سويا » فى هذا التعبير : إما حالًا يستوى فيه المذكر وغيره والواحد وغيره ، وإما مفعولا مطلقاً إذا اعتبرناه وصفاً للمصدر . أى : خرجوا خروجاً سويا .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كانت اللجنة قد تقدمت بهذا الأسلوب إلى مجلس المجمع فى دورته الثانية والأربعين ولكن المجلس طلب إلى اللجنة أن تعيد دراسة الأسلوب إذ لم يوافق على ما استندت إليه فى توجيهها إياه ، على أساس أنه لا ضرورة للعدول عن الصورة الصحيحة وهى : خرجوا معا .

٢ – عادت اللجنة إلى دراسة الأسلوب ، فاتجه رأيها إلى الاعتماد فى تخريجه على لفظ « السوى » نفسه وما تدل عليه صيغته ، إذ هو «فعيل» يأتى بمعنى «المفاعل» أى المساوى ، كما يأتى بمعنى «المفتعل» ، وفى كلا المعنيين نلحظ معنى المصاحبة التى يدل عليها التعبير العصرى .

وقدم فى ذلك :

– بحث بعنوان « تخريج قول الكتاب : خرجوا سوياً . السوى بمعنى المساوى » ، للأستاذ محمد شوقى أمين

– بحث بعنوان « سويا » للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٧٩ وما بعدها) .

إذًا يمكن أن يقال : إن السوىّ من الناس هو فى الأَصل : القويم الخلق - الذى لاعيب فيه ولا علة ، ويصح أَن يستعمل « السوىّ » أيضاً بمعنى « صاحب » مع ملازمته الإفراد والتذكير ، فيقال مثلا : خرجنا سويًّا ، وخرجن سويًّا ، كما يقال خرجا وخرجوا سويا . فى القاموس (رسل) بعد ذكر آية . « إنَّا رسولُ ربِّ العالمين » يقول الفيروزابادى : لم يقل : « رُسل »؛ لأَن فعولا وفعيلا يستوى فيهما الذكر والمؤنث والواحد والجمع . وعقب صاحب التاج على هذا بقوله : « هذا نص الصغانى فى العباب ، ومثله فى اللسان ». ويقول أبو حيان فى البحر (٨ . ٢٩١) فى تفسير آية « والملائكة بعد ذلك ظَهِير » : « كثيرًا ما يأْتى فعيل نحو هذا : المفرد والمثنى والمجموع بلفظ المفرد » .

إذًا تكون عبارة خرجوا سويًّا ونحوها صحيحة الاستعمال بلفظها المفرد مع كل ما تقترن به أيًّا ما يكن نوعه ، مذكرًا ومؤنثاً ، ومثنى ومجموعاً » .

مدحه مدحا لا يفيه حقه (*)

« يخطِّئ بعض اللغويين ما تجرى به أقلام المعاصرين من نحو قولهم : « مدحه مدحا لايفيه حقه » على أساس أن الفعل (وفى) هنا تعدى إلى مفعولين ، على حين أنه لم يرد فى المعجمات إلا لازما أو متعديا إلى واحد فى مثل : وفَى الدرهمُ المثقال : عدله — وفى فلانٌ نَذْرَه : أدَّاه .

درست اللجنة هذا وانتهت إلى أن الأُسلوب تمكن إجازته على أساس أن الأَصل فى قولهم : « لا يفيه حقه » : لا يفى حق فلان ، وعلى هذا تكون (حقه) بدل اشتمال من الاسم السابق الواقع مفعولا به فى الأُسلوب المعاصر .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول القائل . « مدحه مدحا لا يفيه حقه » فى المعنى الذى يقال » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

(١) كانت اللجنة قد قدمت هذا الأسلوب إلى مجلس المجمع فى الدورة الثانية والأربعين ، وقد اعتمدت فى توجيه إجازته على أحد أمرين : أن يكون الكلام فيه من قبيل نزع الخافض ، أو أن يكون على تضمين (وفى) معنى فعل يتعدى إلى مفعولين مثل : وزن وكال .

ولكن المجلس رأى أن الذى تعرفه اللغة فى مثل ذلك هو (يوفى) مضارع (وفى) المضعف ، ثم اقترح أن يعاد الأسلوب إلى اللجنة لمعاودة بحثه .

(٢) عادت اللجنة إلى دراسة الأسلوب ، ورأت — بعد المناقشة — أن معنى قولنا : « مدحه مدحا لا يفيه حقه » هو : لا يفى حق فلان فى المدح ، وقد ثبت أن الفعل الثلاثى (وفى) يتعدى إلى مفعول واحد ، وعلى ذلك يكون الضمير هو المفعول أما كلمة (حقه) فهى بدل اشتمال من هذا الضمير .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « قولهم : هذا يفيه حقه » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٨٢) .

« أبدا » فى معنى النفى (*)

« يرى المجمع أنه يجرى فى الاستعمال العصرى مثل قولهم : « لم أفعل هذا أبدًا » ويأخذ النقاد النحاة على هذا الاستعمال أن « أبدًا » تستعمل ظرفاً منكَّرا لتأكيد الإثبات أو النفى فى المستقبل ، والفصيح أن يقال : لم أفعل هذا قطُّ . ولا أفعله أو سأفعله أبدًا .

واللجنة ترى جواز الاستعمال العصرى ؛ فقد أثبتت اللغة من معانى « الأبد » الدهر مطلقاً ، أو الدهر القديم أو الطويل ، وورود « الأبد » فى الشعر المستشهد به بمعنى الزمن الماضى ، ووروده بهذا المعنى فى المثل السائر : « طال الأبد على لبد » . وكذلك ورد « الأبد » ظرفاً منكرًا لتأكيد الماضى المنفى فى قول المتنبى :

لم يخلُقِ الرحمنُ مثلَ محمد أبدًا وظنِّى أنه لا يخلُقُ »

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى استخدام أبدا فى معنى النفى ، وانتهى فى هذه المذكرة إلى أن « أبدا » تستعمل ظرفاً منكرا لتأكيد الإثبات أو النفى الماضى كما تستعمل فى المستقبل .

أعدت اللجنة تقريرا فى هذا الموضوع جاء فيه :

وورد هذا الاستخدام فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا »

وقد أشير إلى ذلك فى مناقشات السادة الأعضاء مع الإشارة إلى أن الأستاذ الدكتور شوقى ضيف نبه إلى ذلك .

وقدم فى ذلك : بحث الأستاذ / محمد شوقى أمين بعنوان : « تصديق قولهم : ماكذبت أبدا ») الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص٥٨) .

استعمال «القيد» بمعنى «التقييد» (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : « أحضر فلان دفتر القيد » وقد يظن أن اللفظة مخالفة للأصول اللغوية .. غيرَ أنه ذكر فى « معيار اللغة » باب الدال فصل القاف ، ما يأتى :

« . . . قاده يقيده قيدا كباع ، جعل فى رجله القيد كقيده تقييدًا » . وإذن ، فكلمة القيد تحل محل كلمة التقييد ، وهى شائعة الاستخدام فى الكتابات الديوانية والقانونية ، وواضح أنها صحيحة ، بسند ورودها فى معجم لغوى قديم .

ولهذا يرى المجمع إجازة القيد فى لفظه ومعناه الذى يستعمل فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها.
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
ناقشت اللجنة لفظ « القيد » المعروض من المجلس بتاريخ ٢٦ من ذى القعدة ١٣٩٧ هـ الموافق ٧ من نوفمبر ١٩٧٧ م .
وقد دارت المناقشة حول هذا اللفظ ، وتبين أن المعنى المراد به ليس حقيقا ولكنه مجازى ، والقيد هو التسجيل ، والتقييد مصدر لقيد . ونجد أن «القيد» مصدر لفعل ثلاثى صحيح . وكما نجد أن هذا اللفظ حمل للمجاز على الحقيقة ، وهى مستعملة مشاعة مثل دفتر القيد ، وسجل القيد . أن قاد يقيد غير مستعمل ، والمستعمل هو قيد فى السجل — بالتشديد — .

المديونية (*)

« يشيع استعمال مصطلح « المديونية » فى لغة القضاء المدنى مرادًا به حالة كون الإنسان مدينا ، وفى رأى بعض النقاد أنه خطأ على أساس أنَّ القياس فى اسم المفعول من « دان » هو « مدين » فيجب أن يكون « مدينية » لا « مديونية » .

وبدراسة المسألة وجدت اللجنة أنَّ بعض قبائل العرب تجرى فى لغتها على التصحيح فى صيغة اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين بالياء . وقد نصت المعجمات على صيغة « مديون » بالتصحيح . وعلى ذلك تكون « المديونية » مصدرًا صناعيًا .

ولهذا يرى المجمع أن لفظ « المديونية » صحيح لابأس باستعماله . » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

ناقشت اللجنة لفظ المديونية ، وهى مقدار الدين لما تنسب إليه ، ويشيع استعمال هذه الكلمة بين الاقتصاديين ويراد بها مجموع ما على الشخص من دين ، ورأت اللجنة أن « دان » بمعنى أقرض واسم المفعول « مدين » والمصدر الصناعى « مديونية » .

« هذا المنزل آيل للسقوط » (*)
و « فلان آيب من سفره »

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : هذا المنزل آيلٌ للسقوط ، كما يشيع قولهم : فلان آيب من سفره ، بتسهيل الهمزة فى كل من « آيل وآيب » . وقد يبدو للناقد اللغوى فى مثل ذلك خروج على القاعده الصرفية ؛ إذ الأَصل أن يقال « آئل وآئب » بهمزتين محققتين

واللجنة ترى أنَّ استعمال الكلمتين على هذه الصورة صحيح ، استنادًا إلى أن :

(ا) أهل الحجاز يستثقلون الهمزة الواحدة .

(ب) ورود تسهيل الهمزة فى اسم الفاعل الأَجوف فى بعض القراءات القرآنية السبع والعشر .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، وبالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة عرض فيها هذا الأسلوب فى استخدام الهمزة المسهلة فى كلمة « آيل وآيب » والمعروف لغة أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من فعلى « آل » و « آب » الأجوفين هو أن تقلب عينهما همزة مثل قائل وبائع . فكان القياس يقتضى أن يقال فى الأسلوبين السابقين : « هذا المنزل آئل للسقوط » و « فلان آئب من سفره » .

ووضح رأية قائلا : إن كلمة « آيل » بالتسهيل — كما فى العامية — صحيحة لغويا لأدلة ذكرها .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « هذا المنزل آيل للسقوط » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ٩٢) .

يلعب الكرة(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : يلعب الكرة . ويريدون به ممارسة اللعب بالكرة . وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة على أساس أن الفعل لازم والكرة أداة فيجب وصلها بالباء ليقال : « يلعب بالكرة » كما هو وارد فى اللغة .

وبدراسة المسألة انتهت اللجنة إلى أن قول المعاصرين : « يلعب الكرة » يمكن توجيهه بأحد وجهين :

الأول : أن تكون « الكرة » مفعولا مطلقاً إذ هى أداة الفعل . والأدوات تنوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة . على حد « ضربته سوطاً أو عصاً » والأصل كما قال النحاة : ضربته ضرباً بسوط أو بعصًا ، ثم حذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه .

الثانى : أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال . حذف حرف الجر ، ثم وصل الفعل بالأداة ، فقيل « يلعب الكرة » ولهذا ترى اللجنة أن قولهم « يلعب الكرة » صحيح لابأس فى استعماله ، أما إذا كان المراد نوعا معينا من اللعب ككرة القدم أو كرة السلة فترى اللجنة أن التعبير صحيح أيضاً على أنه مفعول مطلق » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة درس فيها هذه العبارة وقال : إنه قد يسبق إلى الخاطر أن هذه العبارة غير صحيحة ، لأن « يلعب » فعل لازم ، والكرة هى أداة اللعب ، فاذا اجتمعا وصل إليها الفعل بباء الاستعانة ، فهى المختصة بالدخول على الأدوات ، وإذن يكون الصحيح أن يقال : يلعب بالكرة ولكنه انتهى إلى أن « الكرة » أداة اللعب ، وحذف المصدر وأقيمت الأداة مقامه .

وقدم فى ذلك :

— بحث للأستاذ /على النجدى ناصف ، بعنوان : « يلعب الكرة » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٩٥) .

تراوح الشيء بين كذا وكذا(*)

« يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم : « والسعر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض ، والجو يتراوح بين الحرارة والبرودة » ؛ وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال : راوح بدلا من تراوح ، كما هو مأثور فى اللغة ، وترى اللجنة إجازة التعبير على أساس :

١ – أن « تراوح » فى معنى راوح ، تنظيرًا بينه وبين ماورد فى اللغة من صيغ الزوائد المتعاقبة .

٢ – أن « تراوح » من باب المطاوعة ، لأن قولهم : راوح بين الأمرين ، وإن كان لازما فى الظاهر فهو متعدٍّ فى المعنى » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، وبالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة أبان فيها أنه إذا ابتغينا توجيه التعبير المعاصر كان لنا مندوحة فيما يذكره علماء التصريف فى معانى صيغ الزوائد ونيابة بعضها عن بعض ، وقد سجل فقهاء اللغة على ذلك شواهد وأمثالا . وعلى ذلك فلا بأس بأن يجاز استعمال « تراوح » فى معنى « راوح » كما استعمل العرب مثل ذلك فى المأثور عنهم وإن قل ، فليس المقصود إطلاق قياس ، بل تسويغ استعمال .

وتأسيسا على ذلك يقال : تراوح الأمر أو الشيء بين كذا وكذا ، بمعنى راوح ، أى كان على هذا الوضع تارة وعلى ذلك الوضع تارة أخرى .

وقدم فى ذلك :

مذكرة للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « توجيه قول الكتاب : الشيء يتراوح بين كذا وكذا » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٩٧) .

غش فى الامتحان(*)

« يجرى على أقلام الكتاب المعاصرين قولهم : غشَّ الطالب فى الامتحان . أو غشَّ الإجابةَ عن الأَسئلة ، أَو غشَّ من زميله . أو غشَّش زميلَه .أو ورقته مغشوشة . يراد بذلك كله النقل عن الغير ، ونسبة المنقول إلى غير صاحبه فى غفلة من الرقيب .

ويجيز المجمع هذه الاستعمالات على أَساس أَن مدلول الغِشّ فى اللغة إظهار غير الصحيح ومجانبة الأَمانة فى الأَداء ، ومنه الغِشُّ فى النصح . والغش بمعنى الخلط والشوب . ولابأْس بالاتساع فى هذا المدلول ، بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصرية من معنى مجانبة الخلوص ، وذلك فى إظهار الممتحَن خلاف ما هو له » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها الأسلوب « غش فى الامتحان » واستخداماته العصرية ، وأورد قول الكتاب المعاصرين : غش الطالب فى الامتحان ، غش الإجابة عن الأسئلة ، غش من زميله ، غشش زميله ، ورقته مغشوشة وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان « الغش فى اللغة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٩٩) .

عزف لحنا(*)

« يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم : « عزف لحنا ، وهذه معزوفة من معزوفاته ، وعزف على العود » . على حين أن فعل « عزف » بمعنى صوَّت لازم فى اللغة ، والمجمع يجيز الاستعمالات العصرية إما على أن فعل « عزف » المتعدى مأْخوذ من « المِعْزَف » اسما للآلة ، وإما على إعراب « لحنا » فى قولهم : « عزَف لحنا » مفعولا مطلقاً ، وإما على أن « عزف » مضمن معنى « أدّى » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ/محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « العزف فى التعبير الموسيقى » وذكر أن المعاصرين يستخدمون مادة العزف فى التعبير الموسيقى ، فيتصرفون فيها تصرفاً يسترقف نظر النقد اللغوى ، إذ يقولون : عزف لحناً ، وهذه معزوفة من معزوفاته ، وعزف على العود ونحوه . ومبعث الوقفة النقدية فى هذا الاستخدام العصرى تعدية الفعل « عزف » بنفسه ، أو تعديته بحرف الجر ، وهو فى مأثور اللغة لازم ليس غير .

وقدم فى ذلك :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « العزف فى التعبير الموسيقى » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٠٣).

« أدانت » المحكمة فلانا أو حكمت المحكمة « بالادانة »(*)

« يشيع فى لغة القضاء قولهم : أدانت المحكمة فلانا ، أو حكمت المحكمة بإدانته ، بمعنى أثبتت الجريمة عليه ، وهو معنى يبدو فى ظاهره مخالفاً لما نصت عليه المعجمات فى معانى « أدانَ » التى تأتى فى الأصل بمعنى « أقرَض » .

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن « دان » الثلاثى المتعدى يشترك مع الرباعى فى معنى الإقراض ، وينفرد بمعنى المجازاة كما جاء فى اللسان . وليس ببعيد فى رأى اللجنة أن يحمل الرباعى على الثلاثى فى دلالة المجازاة ليكون « أدانه » بمعنى جازاه ، وتكون الإدانة بمعنى المجازاة .

وثمة توجيه آخر : أن قولهم دان شخصاً معناه فى اللغة أيضا حَمله على ما يكره ، ومن الممكن أن يكون « أدانه » محمولا على هذا المعنى ، إذ الحكم بالإدانة أساسه الحمل على غير المحبوب .

ولهذا يرى المجمع إجازة استعمال قولهم : أدانت المحكمة فلانا أو حكمت بإدانته ، فى المعنى الذى يستعمل فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

تناولت اللجنة هذين الأسلوبين اللذين يجريان على ألسنة القانونيين ، وتبين أن « الإدانة » فى عرف القانونيين ليس لها علاقة بالمحاسبة ، فالمدلول الاصطلاحى للإدانة يقابله البراءة ، فهى تعنى الحكم على من يثبت عليه جناية ، وعليه يكون مفهوم المصطلح فى القانون أضيق منه فى اللغة ، فهو فى القانون الجزاء فقط وليس المحاسبة .

« أمعن » النظر ، و « أنعم » النظر (*)

« يشيع فى استعمال المعاصرين مثل قولهم « أمعن النظر فى الأمر » متعديا بنفسه . والمثبت فى المعجمات أن « أمعن » فعل لازم يتعدى بالحرف . واللجنة تجيز ذلك الاستعمال لوروده فى نصين من الشعر الجاهلى ، إمّا على أن الاسم مفعول به ، وإما على أن الاسم منصوب على نزع الخافض . يضاف إلى ذلك أن من المثبت فى المعجمات : أنعم النظر فى معنى أمعن فى النظر . ومن المحتمل أن يكون بين الفعلين قلب مكانى » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص الموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة حول أسلوب « أمعن النظر وأنعم النظر » وقرر أن أمعن متعد بنفسه مثل أنعم ، بأدلة ذكرها فى مذكرته (أنظر الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٠٧) .

الصدفة والمصادفة(*)

« يشيع فى الاستعمال العصرى لفظ « الصدفة » و « المصادفة » لمعنى حدوث الشيء والوقوع عليه عرضاً واتفاقاً دون قصْد أو عمْد . وقد يؤخذ على هذا أن المعجمات لم تثبت صيغة الصدفة ، وأن المعنى الذى ذكرته للمصادفة —وهو مطلق وجدان الشيء أو ملاقاته— يختلف عن دلالتها العصرية التى تفيد الاستعمال بالعرض والاتفاق .

غير أنه يمكن القول بصحة الاستعمال للمصادفة استنادًا إلى أن اللغة تفسر الموافقة بأنها المصادفة . يقول الصاغانى : « يقال : أوفق لزيد لقاؤنا أى كان فجأة » .

ويزيد الزبيدى قوله : « ومصادفة » . . ومن قول العرب : وافقت فلانا بموضع كذا : أى صادفته . . . هذا إلى أن كلا من الموافقة والاتفاق قد استعمل منذ عصر أبى حيّان ومسكويه بمعنى حدوث الشيء أو وقوعه بغير قصد أو تدبير .

على أن القول بأن المصادفة « مطلق الوجود » لا يمنع استعمالها فى معنى الوجود المتقيد بنفى العمد أو القصد أو التدبير . واللغة تأنس بتخصيص العام وتقييد المطلق فى بعض مقامات التعبير .

أما « الصدفة » فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدرا مستحدثا من الفعل (صَدِف) بوزن فَرِح ، مثل قوى قوةً ، أو باعتبارها اسم مصدر من صادف مثل الفرقة والخلطة من المفارقة والمخالطة . ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال الصدفة والمصادفة فى المعنى الذى يستعملها المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ —كتب الأستاذ الدكتور شوقى ضيف كلمة تحدث فيها عن لفظى الصدفة والمصادفة ، وبين أن (الصدفة) صيغة مصدرية استحدثها الاستعمال العصرى للدلالة على الحدوث اتفاقا وأن المصادفة — بالمعنى نفسه — مصدر للفعل (صادف) الذى =

. . . .

= أشربته اللغة المصرية معنى العرض أو الاتفاق . وقد انتهى إلى أن العبارتين صحيحتان صياغة ودلالة ، وأن الاستعمال المصرى لهما أمر يسيغه التطور العام فى مداولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : « كلمة فى كلمتين » تصدى فيها لدراسة اللفظين ، فذكر أن الاستعمال المصرى للمصادفة فى معنى الملاقاة من غير عمد يجد ما يؤيده فيما الزبيدى من شرح للفعل صادف ، وفى حديث أبى حيان التوحيدى ومسكويه عن الاتفاق والموافقة .

أما الصدفة فيمكن أن تكون اسم مصدر من المصادفة مثل الخلطة والفرقة من المخالطة والمفارقة ، ثم خلص إلى أنه لا ضير على اللغة فى قبول الصدفة صيغة محدثة لمعنى المصادفة ، باعتبارها اسم مصدر للفعل (صادف) ، ولا ضير كذلك على اللغة فى تحميل معنى المصادفة والصدفة قيد انتفاء العمد والقصد استعمال يقتضيه مقام الكلام .

وقدم فى ذلك :

١ — بحث بعنوان « صدفة — مصادفة » للدكتور شوقى ضيف .

٢ — بحث بعنوان : « كلمة فى كلمتين : المصادفة والصدفة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١١١ وما بعدها) .

سعر التكلفة(*)

« يشيع فى اللغة التجارية المعاصرة قولهم : « هذا سعر التكلفة » يريدون به الثمن الذى أُنفق فى صنع السلعة أو نقلها .

وقد يرد على الاستعمال المعاصر أن الكلمة لم تأْت بهذا المعنى فى معجمات اللغة . غير أن هذه المعجمات ذكرت أن التكليف هو الأَمر بما يشق ، وكلَّفه الأَمر فتكلفه أى تجشمه ، وحمّلته تكلفة ، إذا لم تطقه إلا تكلفاً .

وترى اللجنة أن « سعر التكلِفة » مأْخوذ من حمّلته تكلفة بالمعنى المتقدم ، على أساس أن السلعة كلفت صاحبها جهدا ومالًا وعناية ، وعلى هذا يكون استعماله صحيحاً فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— تحدث الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى — فى كلمة له — عن استعمال لفظ « التكلفة » فى لغة التجارة المعاصرة حيث يقال مثلا : « سعر التكلفة » . وقد خلص إلى أن الكلمة مأخوذة إما من قولهم : حملته تكلفة ، إذا لم يطقه إلا تكلفا ، وإما من قولهم : كلفه الأمر ، فتكلفه ، على معنى أن السلعة كلفت صاحبها جهدا ومالا وعناية .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « سعر التكلفة » للدكتور أحمد الحوفى . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١١٦) .

مناورة(*)

« يشيع فى لغة الجيش وغيره مثل قولهم : « قام الجنود بمناورة حربية » .

ومثل ما يتردد فى لغة السياسة من قولهم : هذه مناورة سياسية .

وقد يعترض على اللفظ فى استعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكرى أو السياسى فى معجمات العربيّة .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى إجازة استعمال لفظ (المناورة) بدلالتيه الحربية والسياسية على أحد وجهين :

أولهما : أن اللفظ منقول من الكلمة الفرنسية Mtnoevare ، أو من الكلمة الإنجليزية Manuver . وقد أشار المعجم الوسيط فى طبعته الثانية إلى أنه معرّب .

والوجه الثانى : أن للمناورة معنى آخر هو الدهاء ، فهى من مادة : (ن ور) التى تحمل معنى الخداع والحيلة ، ومعلوم أن وزن المفاعلة شائعٌ فى العربية مثل : المداورة والمراوغة والمشاورة والمحاورة » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس اجتمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الأستاذ مصطفى مرعى هذا اللفظ على اللجنة لدراسته وبيان الرأى فيه ، وذكر أن الكلمة فرنسية ترجع إلى أصل لا تينى ، وقد أخذتها الإنجليزية عن الفرنسية ، وأن دلالتها تطورت من العمل اليدوى ، إلى تدريب الجيوش ، إلى كل عمل يقوم على الحيلة والخداع . ولكن الأستاذ الدكتور الحوفى لم يرض أن تكون الكلمة أجنبية الأصل على حين قال الأستاذ عبد السلام هارون : إنها عربية النسج ، أعجمية الدلالة .

٢ — كتب الأستاذ الدكتور الحوفى مذكرة فى الكلمة أرجعها فيها إلى أصلها العربى ، وذكر أن مجرد التقارب فى النطق لا يعنى أن العربية المعاصرة أخذت الكلمة من الفرنسية أو الإنجليزية ، وأن المناورة — بمعنى المهارة والحيلة والخديعة — أصيلة فى العربية ؛ إذ هى مأخوذة من نور — بالتشديد — فلان على فلان إذا خدعه .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : كلمة « مناورة » للدكتور أحمد الحوفى . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١١٨) .

عمرة (*)

« يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم : المنزل محتاج إلى عَمْرة . ونحو ذلك مما « يستعمل فيه لفظ « العَمرة » مرادًا به مايحدث من أعمال الإصلاح والترميم .

وهذا خلاف ما أثبتته المعجمات من معانى « عمر » التى تدور حول المدة وإطالة العمر .

درست اللجنة لفظ العَمْرة وانتهت إلى أنه يمكن إجازته على أنه اسم مرّةٍ من عمر بمعنى بنى ، كما أثبت الفيومى فى المصباح ؛ إذ الإصلاح نوع من البناء .

ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال لفظ « العَمْرة » فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه »

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى كلمة عرض فيها للفظ « العمرة » ، فتتبع الدلالات المعجمية للأصل اللغوى للمادة ، ثم انتهى إلى إمكان تصويب « العمرة » بمعنى الإصلاح على انها اسم مرة من عمره الله أى أبقاه : لأن العمرة تضيف إلى عمر المنزل أو السيارة أو غيرهما عمراً آخر .

وقدم فى ذلك :

– بحث بعنوان : «عمرة» للدكتور أحمد الحوفى . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٢٢) .

ملابس جاهزة (*)

« يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم : ملابس جاهزة أو مساكن جاهزة . وقد يؤخذ على استعمال اللفظ أنّ معجمات اللغة لم تثبت فى هذا المعنى إلّا (جهّز) المضعّف . فالملابس مجهّزة .

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن قولهم « ملابس جاهزة » يجاز بأحد وجهين :

أولهما : أنه يمكن اشتقاق فعل ثلاثى من الجَهَاز باعتباره اسم ذات ، ويكون (جاهز) حينئذ وصفاً من هذا الفعل .

والثانى : أنّ وجود المضعّف يشعر أنّ للمادة ثلاثيا مهملا ، لم تثبته المعجمات ، ويكون (جاهز وجاهزة) وصفا منه . وهو كثير فى اللغة .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول المعاصرين : « ملابس جاهزة ومساكن جاهزة » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ الدكتور الحوفى لاستعمالات (جاهز وجاهزة) فى كلمة له ، وذكر فيها أن المعجمات لم تثبت لفظ « جاهز » مذكرا أو مؤنثا ؛ لكن نستطيع اعتبار (جهز) المضعف مشتقا من ثلاثى مهمل أخذ منه الجاهز والجاهزة

— فى أثناء المناقشة رئى أن يكون الاشتقاق من الجهاز باعتباره اسم ذات ، والمجمع قاس الاشقاق من أسماء الذوات ، على هذا يصاغ من الجهاز فعل ثلاثى يكون (جاهز) وصفاً منه .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان « ملابس جاهزة » للدكتور أحمد الحوفى . (الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ١٢٤)

التسيب (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ « التسيُّب » فى التعبير عن حالات الإهمال وانعدام الضوابط ، أو ضعف الالتزام بالقوانين ، على حين أن المعجمات لم تثبت الفعل « تسيَّب » ، ولامصدره .

وإنما أثبتت (ساب) الثلاثى و (سيَّب) المضعف بمعنى أطلقه وتركه .

ولكن القاعدة الصرفية تقول : إنَّ صيغة « تفعَّل » تأْتى كثيرًا مطاوعة لصيغة فعَّل ، مثل : كسَّرته فتكسَّر ، وعلَّمته فتعلَّم .

وعلى ذلك يكون (تسيَّب) مطاوعاً للفعل (سَيَّب) ، والمصدر منه هو « التسيُّب » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة لفظ «التسيُّب » فى المعانى والمواقف التى يستعمله فيها المعاصرون »

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ مصطفى مرعى على اللجنة دراسة هذا اللفظ الذى يعبر به المعاصرون عن بعض حالات الإهمال أو التحلل من الضوابط والقوانين . وقد اتجه الرأى إلى أن « التسيب » مصدر للفعل « تسيب » الذى هو مطاوع للفعل «سيب» الذى يعنى الإطلاق والترك .

دخل خالد بينما كان على يتكلم(*)

« دخل خالد بينما كان عليٌّ يتكلم » .

يخطِّىء بعض الباحثين مثل هذا التعبير على أساس أنه مخالفٌ للمشهور من استعمال العرب ، ولِمَا نص عليه النحاة من أن (بينما) من كلمات الابتداء .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أنَّ التعبير – كما شاع عند المعاصرين – يمكن أن يجاز على أساس أن تكون (بينما) فيه ظرف زمان للاقتران فقط ، ولهذا ساغ أن يكن مثل (بين) فى جواز التوسط .

وقد يُستأنس للأسلوب المعاصر بقول ابن منظور فى كتابه أخبار أبي نواس ص٢١٦ :

« . . . وبنى لنفسه فى نهر طابق الدُّور التى لم يبن مثلها عظماء الناس بينما الأصمعى يستقرض من أصحابه حاجته من المال » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ – كتب الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة تحدث فيها عن هذا الأسلوب ، فعرض للحكم النحوى بصدارة « بينما » انتهى إلى تصحيح الأسلوب المعاصر الذى يوسط « بينما » فى الكلام ، سواء اعتبرناها مقيسة على «بين» فى جواز التوسط ، أم اعتبرناها شرطاً أو مشربة معناه كما هو قول فريق من النحاة .

٢ – فى أثناء المناقشة ذكر الأستاذ شوقى أمين أن الأسلوب المعاصر جرى به التعبير فى القديم ، حيث قال ابن منظور كتاب أخبار أبي نواس ص ٢١٦ : « . . . وبنى لنفسه فى نهر طابق الدور التى لم يبن مثلها عظماء الناس بينما الأصمعى يستقرض من أصحابه حاجته من المال » .

وقدم فى ذلك :

– بحث بعنوان « كان على يتكلم بينما دخل خالد » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

– بحث بعنوان « بينما » للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٣٠ ومابعدها)

كلفت البناء مالا كثيرا(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : كلَّفت البناء كذا ، ويريدون به الإنفاق على البناء .

وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال :البناءُ كلَّفنى ، بدلًا من كلفته ، لأن حقيقة الأمر تقتضى أن التكليف يكون من البناء لصاحبه .

وترى اللجنة أن التعبير العصرى جائز على أنه من قبيل القلب المعنوى الذى يتحول فيه الإسناد من الشخص إلى الشيء . ومن أمثلته الشائعة : نهاره صائم وليله قائم » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الأستاذ محمد شوقى أمين هذا الأسلوب على اللجنة بمناسبة الحديث عن لفظ « التكلفة » فى قولهم : سعر التكلفة ثم كتب مذكرة تصدى فيها لدراسة المسألة وذكر أن الأصل هنا أن يقال : كلفنى البناء كذا ، إذ إسناد التكليف إلى الشخص وإيقاعه على العمل ، يؤدى إلى عكس المعنى المقصود ، ولهذا يقوم توجيه الأسلوب على أنه من قبيل "القلب المعنوى ، الذى هو مظهر من مظاهر اتساع التصرف فى العربية . ومنه فى القرآن الكريم قول الله تعالى : « ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » .

٢ — فى أثناء المناقشة رئى أن يضاف إلى القلب المعنوى وجهان آخران هما :

(أ) أن الكلام من قبيل المجاز الذى جعل فيه الفاعل مفعولا .

(ب) أنه على تضمين كلف — بالتشديد — معنى حمل — بالتشديد — .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « كلفت البناء مالا كثيرا » . للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج.٢ / ص ١٣٥)

جـاء تـوا(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم :جاءَ توًّا يريدون به جاء الآن ، وقد يعترض على هذا بأن الوجه فيه أن يقال :جاء تَوَّةً أى الآن ، فى اللغة : التوَّة الساعة ،إلَّا أن الاستعمال الشائع يمكن أخذه من قول العرب : جاءَ توًّا ، أى قاصدًا لم يتخلف فى الطريق ، إذا القصد أمر اعتبارى يؤدى إلى الحضور الفورى .

لهذا ترى اللجنة إجازة قول المعاصرين : « جاءَ توًّا » فى معناه الذى يستعملونه فيه » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى كلمة عرض فيها لهذا التعبير ، وذكر أن المراد به جاء مسرعا أو جاء حالا ، وأن الصواب أن يقال : جاء توة ؛ لأن التوة هى الساعة من الزمان . أما قولهم جاء توا ، فهو صحيح على أن يكون معناه جاء قاصداً لم يتخلف فى الطريق .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « جاء توا » للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٣٨)

لعب دورا (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : « لعب دورًا » يريدون به أداء مهمة من المهمات فى أىّ عمل من أعمال الحياة ، وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة على أساس أن الفعل « لعب » لازم ولكن لا مانع من استعماله ، ويمكن تخريج صحته من وجهين :

أولهما : أن يجعل « دورًا » مفعولًا مطلقًا مباشرًا ، ومعلوم أن المفعول المطلق يصف الفعل من أى وجه كان . وكلمة « دورًا » فى اللغة العربية المعاصرة تعنى مهمة أو نصيبًا ، وهى وصف للفعل . فلعب دورًا أى نصيبًا ، ولذلك تصبح كلمة « دوراً » مفعولًا مطلقًا .

التوجيه الثانى : أن قائل هذه العبارة وما يشبهها لا يريد بالفعل « لعب » معناه الحقيقى الذى يدل لفظه عليه ، بل يريد معنى « أدى » ونحوه ، أما لفظ « دور » فمصدر « دار » ويراد به فى العبارة معنى المهمة أو القدر أو النصيب ، وإذًا يكون الفعل « لعب » فيما يعنيه الاستعمال المعاصر فى العبارة مضمّنًا معنى « أدى » مثلًا . وهو متعد ، وإذًا يكون « دورًا » » مفعولًا به للعب .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

(١) كان هذا الأسلوب أحد الأساليب التى قدمتها لجنة الألفاظ والأساليب من بين ما قدمته إلى : مؤتمر المجمع فى دورته الرابعة والأربعين ، ولكن المؤتمر رد الأسلوب إلى اللجنة محتجا بأنه غير سائغ فى مقامات الجد ، ولا فى أمور العقيدة أو مسائل الدين .

(٢) عادت اللجنة فبحثت المسألة إذ كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة مستفيضة ناقش فيها ما قاله المؤتمر وأثبت صحة الأسلوب على أساس أن (لعب) قد حمل معنى (أدى) ، وأن هذا تطور لا بد أن تجرى سنته على اللغة ، كما تجرى على سائر الأحياء ، وأنه لا يلزم من كون المسرح هو منشأ هذا الأسلوب ، ألا يستعمل فى غير اللهو إذ كثيرا ما يكون المسرح جادا كل الجد ، بما يقدمه من أعمال تحارب الظلم أو تصرخ فى وجه الفساد ، ثم انتهى الأستاذ النجدى إلى أن الأسلوب صحيح قويم ، لا حرج فى استعماله على من يشاء .

(٣) ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إعادة تقديم الأسلوب بقرارها السابق فيه مع زيادة عبارة فى آخره هى : « فى نطاق ما يستسيغه الذوق العام » .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان « لعب دوراً » للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٤٥) .

ويتضح مما سبق ما يأتى :

أن صيغة « لعب دورًا » صحيحة لغويًا إمّا على : أن كلمة دورًا مفعول مطلق .

وإما على أنها مفعول به لفعل « لعب » المضمن معنى « أدى » .

ولا محل للاعتراض على التخريج الأول ؛ لأن دلالة اللعب قد تطورت فى العصر الحديث كما يصوره البحث المرافق للأستاذ على النجدى ناصف . لذلك ترى اللجنة إجازة هذا التعبير فى نطاق ما يستسيغه الذوق العام .

ولكن الرأى الغالب أن نقول : « أدى دورًا بدلًا من لعب دورًا » .

« سواء » كذا أو كذا
« سيان » كذا أو كذا
لا خلاف بين هذا أو ذاك (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : سواء كذا أو كذا ، وقولهم : سيان كذا أو كذا ، وقولهم : لا خلاف بين هذا أو ذاك .

وقد يرى بعض نقاد اللغة أن استعمال « أو » فى هذه العبارة على غير الصواب ؛ — إذ الصواب أن تستعمل « الواو » هنا مكان « أو » فالمقام مقام جمع يستدعى العطف بأداته وهى الواو . وقد درست اللجنة هذه الاستعمالات العصرية وانتهت إلى إجازتها استنادًا إلى أن جمهرة كبيرة من النحاة ينصون على أن من معانى « أو » مطلق الجمع . يضاف إلى ذلك المروى من الشواهد الدالة على ذلك شعرًا ونثرًا » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين لمجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

١ — كانت هذه الأساليب من بين الأعمال التى قدمتها اللجنة إلى مؤتمر المجمع فى دورته الرابعة والأربعين ، وقد ردها المؤتمر إلى اللجنة بحجة أن رواية الشاهد تختلف عن روايته فى الديوان ، وأن « أو » فى الآية بمعنى « بل » لا بمعنى الواو .

٢ — عاد الأستاذ على النجدى ناصف فكتب بحثا ضافيا رد فيه شبه المؤتمر بأن الخلاف فى رواية شاهد ما لا يعنى إلغاء الاحتجاج به ؛ إذ اختلاف روايات النصوص ظاهرة فاشية فى الثقافة الإسلامية وليس حتما فى الشعر أن تجب رواية ديوان الشاعر بسائر رواياته

أما أنه « أو » تقع موقع الواو — وهو اعتمدت عليه اللجنة فى قرارها — فذلك أمر يؤيده أقوال طائفة من كبار العلماء على رأسهم سيبويه هذا إلى أن الحروف — من دون الأسماء والأفعال — تؤدى معانى متعددة ، فينوب بعضها عن بعض ، قد تؤدى المعنى ونقيضه وعلى هذا لا يكون قول اللجنة إن (أو) تدل مثل الواو على المصاحبة — بدعا من القول ، ولكنه بشهادة النصوص ومنطق الحروف يمت إلى العربية فى متنها وأصولها بعرق أصيل .

وقدم فى ذلك :

بحثان للأستاذ على النجدى ناصف — عضو المجمع .

أحدهما بعنوان : « سواء أو سيان كذا أو كذا ، لا خلاف بين هذا أو ذاك » .

والآخر بعنوان : « سيان كذا أو كذا ، بين كذا أو كذا » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٤٩) .

المعلن اليه (*)

« ممَّا يشيع فى لغة أهل القضاء قولهم : المعلَن إليه ، أى الشخص الذى يصل إليه إعلان بالحكم أو بالقضية .

ويؤخذ على هذا التعبير أن لفظ « المعلن » مُعدَّى بإلى ، مع أن فعله (أعلن) مُعدى بنفسه يقال : أعلن رأيه ، وأعلن أمرَه .

ولكن تعدية « أعلن » بإلى أمر جرت به أقلام بعض اللغويين منذ وقت طويل ، إذ فسر صاحبا القاموس واللِّسان « عالنه » بقولهما : « أعلن إليه » . هذا مع إمكان أن يكون الكلام من باب التضمين ، وإذن يكون « أعلن » قد عُدّى بإلى لأنه بمعنى « أوصل » .

وعلى ذلك يكون التعبير القضائى صحيحًا يجرى على سنن العربية وضوابطها » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

التطويع(*)

« يشيع بين المعاصرين استعمال (التطويع) بمعنى الإخضاع والتذليل في نحو قولهم : تطويع التلاميذ ، أو تطويع القاعدة ، أو تطويع اللغة ، وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن المعجمات لم تثبت هذا المعنى لكلمة تطويع ، وإنما أثبتت لها معانى أخرى كالتزيين والمطاوعة كما فى قوله تعالى : « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ » .

وفى اللغة : طاع يطُوع ، وطاع يطاع : بمعنى انقاد . ويجوز أن يضعف هذا الفعل الثلاثى اللازم فيصير طوَّعه بمعنى : أخْضَعَه .

وإذًا يكون المصدر – وهو التطويع – من الفعل « طوَّع » المتعدى مؤديًا لمعنى الإخضاع والتذليل والتيسير . ولا اعتراض على هذا لأن الفعل الثلاثى اللازم متعدٍّ بتضعيف عينه .

ولهذا يرى المجمع أن لفظ « التطويع » صحيح فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه »

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة بشأن شيوع « تطويع » بمعنى الإخضاع والتذليل والتسهيل ، فى نحو قولهم تطويع التصرف للقانون ، وتطويع المثال للقاعدة . . . إلخ .

وبين أن « التطويع » فى المعجمات لا يؤدى هذا المعنى . ولكن ما فيها هو طاع يطوع ، وطاع يطاع بمعنى انقاد مثل : انطاع .

ورأى أنه لا مانع من تضعيف هذا الفعل اللازم فيصير « طوع » – بالتشديد – بمعنى أخضع ومن هنا يكون المصدر هو « تطويع » من الفعل المتعدى « طوع » مؤديا إلى معنى الإخضاع والتذليل والتيسير .

وقدمت فى ذلك :

– مذكرة بعنوان : « كلمة تطويع » للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٥٧) .

الانضباط (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ « الانضباط » مرادًا به حدوث الضبط والتزام القواعد أو النظام العام ، ويؤخذ على هذا الاستعمال أن أمهات المعجمات العربية لم تثبته . وإنما أثبتت : ضبطَهُ ضَبْطًا وضَباطةً ، وإذا كان الانضباط يمكن أن يكون مصدرًا للفعل « انضبط » الذى هو مطاوع للفعل « ضبط » الثلاثى المتعدى – والمطاوعة هنا تنطبق عليها الضوابط التى أقرها المجمع فى المطاوعة – فإن اللجنة تجيز لفظ الانضباط فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة بشأن استعمال كلمة (انضباط) للدلالة على الحزم والإحكام فى تنظيم المرور بالشوارع ، أو فى الإشراف على المتاجر ، أو فى مراقبة الطلبة ، يؤيد فيها صحة هذا الاستعمال . وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « انضباط » للدكتور أحمد الحوفى (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٥٩) .

التصويب (*)

« جاء فى المعجم الوسيط « صَوّب الشيء : صححه » على معنى أنه عالجه بما يجعله صحيحًا .

وهناك من توقف فى هذا ، بدعوى أن تلك الدلالة ليست فى مسموع اللغة وإنما المسموع : « صَوَّب الشيءَ : رآه أو عدّه صوابًا » .

وترى اللجنة أن ما سجله المعجم الوسيط من هذا الاستعمال ، له سنده فى فقه العربية ، فإن التعدية بالتضعيف ، تحمل معنى الجعل والصيرورة كما تقول : حققت الكتاب ، وصححت الحديث ، وذهَّبت الإناء وعلى هذا « تصويب الكلمة » جعلها صوابًا وذلك بإدخال عنصر تصحيح عليها أو بديل يجعلها جديرة بالحكم بالصواب ، وهذا تصرف مجازى سائغ »

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ورد فى المعجم الوسيط : صوب الشيء : صححه ، بمعنى عالجه بما يجعله صحيحا .

وقد اعترض بعض الباحثين على ما جاء فى المعجم الوسيط محتجا بأدلة ، منها : « أنه لا وجود فى مأثور اللغة للتصويب بمعنى إصلاح الشيء ورده إلى الصواب » ونشر الاعتراض فى بحث مطول فى مجلة مجمع دمشق .

— كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة يؤيد فيها صحة ما جاء فى المعجم ، (انظر الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٦١) .

تصويب كلمات مزيدة بالهمزة(*)

مثل: عمل مربك – اشهار المزاد – هذا تصرف يضيره

« يجرى فى استعمال الكُتّاب قولهم : « عمَل مُربِك » ، وقولهم : « إشهار المزاد أو البيع » وقولهم : « هذا التصرف يُضيره » بضم الياء ، « وقد أُضير فى هذا الحادث » .

والناقد أن يتوقف فى إجازة هذه الاستعمالات ، لأن المسموع فى أفعالها أنها ثلاثية متعدية بنفسها إلى المفعول ، واللجنة لا ترى مانعًا من إجازتها ، على أساس أن « أفعله » – بمعنى « فعَله » – ورد منه فى اللغة عشرات من الكلمات ، وأن صيغة المزيد إنما عُدِل إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التعدية ، ومن قياسية مصادرها ، ويسر الضبط لماضيها ومضارعها » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « تصويب كلمات مزيدة بالهمزة » تعرض فيها لمجموعة من الأفعال منها : أربك وأشهر وأضار ، ورأى فيها أن « فعله » و « أفعله » فى مثل هذه الأفعال بمعنى واحد فى الاستخدام (انظر : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٦٦) .

تصفية المشـكلات(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : تصفية المشكلات ،تصفية الخلاف ، تصفية البضائع وتصفية الحساب ، مرادًا بها الإنهاء والحل والإزالة .

وقد يبدو للناقد المتعجل أن استعمال هذا المصدر بهذا المعنى غير جارٍ على سنن العربية ؛ لأن معنى الصفاء فى اللغة هو الخلوص من الكدرة والخلاء مما يشوب ،فيقال : صفيت الشيء من القذَى : أزلْته عنه .

وقد وردت مادة (صفا) فى المعاجم للدلالة على الانقطاع والإخلاء والإزالة مجازًا ، فيقال : أصْفَى الشاعر : انقطع شِعره ،وأصفتِ الدجاجةُ : انقطع بيضُها ، وأصفى الأميرُ الدَّار : أخلاها .

ولَمَّا كان الإصفاء والتَّصفية تجمعهما مادة واحدة هى (صفا) فإنه يجوز قياس صفَّى على أصْفى ، بمعنى ما تؤول إليه التَّصفية ، وهو الإنهاء والإخلاء والإزالة .

ولهذا يرى المجمع أن « التصفية » فى معناها العصرى بمعنى الإزالة والحل والإنهاء ، صحيحة ، ولا مانع من تداولها فى أساليب الكلام » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدمت إلى اللجنة فى هذه الكلمة ثلاث مذكرات من الأساتذة : على النجدى ناصف ، وأحمد الحوفى ، ومحمد شوقى أمين ، تبين منها أن مادة (صفا) فى المعاجم وردت للدلالة على الانقطاع والإخلاء والإزالة مجازا .

(انظر : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٧١ وما بعدها) .

الأنشــطة (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال « الأَنشطة » مرادًا بها الدلالة على جملة الأَعمال المتنوعة التى يمارسها المرءُ أَو الجماعة فى الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية .

وقد يؤخذ على الاستعمال أن الأَنشطة جمع نشاط ، وهو مصدر ، والأَصل فى المصدر أَلَّا يُثنى ولا يجمع ، لأَنه يدل على القليل والكثير ثم إنَّ جمعه فى حالة جوازه على صيغة « أَفعلة » غير مسموع .

والمجمع يرى إجازة التعبير على أَساسين :

الأَول : أَن جمهرة علماء اللغة يجيزون جمع المصدر إذا تعددت أَنواعه ،والنشاط متعدد الأَنواع .

والآخر : أَن جمهرة علماء التصريف يجيزون جمع « فَعال » على « أَفعِلة » جمعَ قلة .

هذا وقد سبق للمجمع أَن أَصدر قرارًا يجوز جمع « فعال » على « أَفعله » جمعَ قلة » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

شاع فى اللغة المعاصرة استعمال الأنشطة جمعا للنشاط. وقد يؤخذ على ذلك أنه جمع للمصدر ، مع أن المصدر مبهم يدل على القليل والكثير ولا يثنى ولا يجمع .

وقد كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة فى هذا الموضوع عنوانها « الأنشطة » (انظر : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٧٧) .

هذا عامل كسول(*)

« يُخَطِّىء بعض الباحثين مثل هذا التعبير ،ويقولون : إن الصواب فيه :كَسِلٌ أو كسلانٌ لأن المعجمات أثبتت لفظ الكسول بين أوصاف المؤنث دون المذكر .

درس المجمع هذا ، ثم انتهى إلى أن التعبير صحيح بدليلين :

١ ـ أن صيغة « فَعول » جاءت كثيرًا مشتركةً بين المذكر والمؤنث . مثل : غيور وكئود وغضوب ؛ ولا مانع أن يكون « الكسول » مثلها ؛ إذ الكسل في أصله من المعاني المشتركة بين الجنسين .

٢ ـ أنه قد ثبت ورود لفظ « الكسول » عينه وصفًا للمذكر في بيتين من الشعر ، وهما : قول الشاعر الجاهلي أُحَيْحة بن الجُلاح (كما في الصحاح : مادة زمل) :

ولا وأبيك ما يغني غنائي ... من الفتيان زُمَّيْل كسول

وقول الراعي في ملحمته :

طـال التقلب والزمـان ورابه ... كسل ويكره أن يكون كسولا

... وعلى هذا يكون مثل قولهم : « عامل كسول » صحيحا لا مانع من استعماله » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع في الدورة نفسها .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ علي السجدي ناصف مذكرة بعنوان « هذا عامل كسول » رد فيها على من ينكر وصف المذكر بـ « الكسول » ويراه من أوصاف الأنثى خاصة ، وبين أن هذا الاستعمال صحيح ولا مانع منه ، واستشهد على ذلك بالنقل والقياس .

(انظر : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٨٠) .

ماهى الأسباب ؟ ، وما هو رأيك ؟ ، من هو مؤسس مصر الحديثة ؟(*)

« يُخَطِّئُ بعض نقاد اللغة ما تجرى به الأقلام فى اللغة المعاصرة من أمثال هذه التعبيرات التى يستعمل فيها الضمير بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين ، وحجتهم فى ذلك أن الضمير لامرجع له هنا بحسب الظاهر .

وقد انتهت اللجنة بعد دراسة المسألة إلى أنه يمكن تخريج هذه التعبيرات ونحوها بأحد الأوجه الآتية :

١ ـ أن يكون الضمير ضمير فصل ؛ ليدل على أن ما بعده خبر عمَّا قبله .

٢ ـ أن يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير قبله .

٣ ـ أن يكون الضمير مبتدأً ثانيًا وما بعده خبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة بين فيها أن هذه الأساليب وأشباهها ليست مولدة مستحدثة ، إنما هى قديمة فى العربية وبين أن لها أصلا فى مأثور اللغة شعرا ونثرا وكتب الأستاذ : محمد شوقى أمين مذكرة فى شأن ما ورد فى القرآن من هذا الاستعمال .

كما كتب الأستاذ الدكتور رفعت فتح الله مذكرة أيد فيها صحة هذا الأسلوب وقد تناولت اللجنة المذكرة بالمناقشة وانتهت إلى القرار المدون بالصدر :

وقدم فى ذلك :

١ ـ ما هى الأسباب ، ما هو رأيك ، من هو مؤسس مصر الحديثة » بحث للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع .

٢ ـ أربعة ملاحق عن : « ما هى الأسباب » للأستاذ على النجدى ناصف أيضا .

٣ ـ توجيه ما هو المطلوب ما هى حاجتك : للأستاذ الدكتور رفعت فتح الله عضو المجمع .

٤ ـ ما هو القول الصحيح واستعمال قرآنى : للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

٥ ـ ما هو الشىء : للأستاذ الدكتور مجدى وهبة عضو المجمع .

(انظر : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٨٢ وما بعدها) .

دلالة الحرف « عن » فى محدث الاستعمال (*)

« يجرى فى الاستعمال مثل قولهم : تقرير عن مشكلة التعليم الأساسى ، ومحاضرة عن تربية الأسماك ، وحلقة إذاعية عن النقد الأدبى .

ويلاحظ أن « عن » فى هذه التعبيرات غير دالة على المجاوزة التى هى المعنى الأصلى للحرف فى ظاهره .

وقد استبان للجنة أن « عن » فى هذه الاستعمالات ونحوها تدل على معنى الاتصال والتعلق والارتباط . وقد نبه فقهاء اللغة إلى أن دلالة « عن » الأصلية على المجاوزة تتضمن معنى الإلصاق أو السببية أو الظرفية ؛ بمعنى « فى » وقد فسرت بذلك شواهد من المنثور والمنظوم فى فصيح الكلام .

فلهذا ترى اللجنة إجازة أمثال تلك الاستعمالات » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان (دلالة الحرف « عن » فى محدث الاستعمال) تناول فيها جملة من الأساليب التى ترد فيها (عن) على غير المألوف فى اللغة ، وأكد أن لهذه الأساليب أصلا فى مأثور اللغة شعرا ونثرا .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : (دلالة الحرف « عن » فى محدث لاستعمال) للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ /ص ١٩٦) .

تظريف كلمات فى محدث الاستعمال (*)

« يشيع فى اللغة العصرية إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية ، على حين أنها ظروف مختصة غير مبهمة ، وذلك مثل : طيَّ ، ضمْنَ ، باطنَ ، أدناه ، رَفْقَ (بفتح الراء) وَسَطَ (بفتح السين) فيقولون : أرسلته طيَّ كتابى ، قدمته ضمْنَ أوراق ، رفق هذا مذكرة ، جلس وسط الدار .

ويرى بعض الباحثين أن هذه الاستعمالات لا توافق اللغة ، لأنها ظروف مختصة لابد أن تسبق بحرف الجر ، وقد بحثتها اللجنة وانتهت إلى إجازتها بناءً على أن النحاة قد أجازوا من قبل كلمات منها : جهة ، ووجه ، وناحية ، وداخل ، وخارج ، على أساس أنها شبيهة بالجهات فى الشيوع ، وأنها لا تخلو من الإبهام وعدم الاختصاص ، على الاتساع ، سواءٌ أكانت الأسماء مصادر ، أم كانت غير مصادر » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدو ة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ : محمد شوقى أمين مذكرة حول ما شاع من إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية مثل : طى – ضمن – باطن – عاليه – أدناه – رفق (أنظر بحثه فى لألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٠٥) .

« الموسوعة »(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كلمة « الموسوعة » مرادًا بها الكتاب الذى يحوى معارف موسوعة فى موضوع واحد ، أو فى موضوعات متعددة . كما تطلق على ما يسمى الآن دائرة المعارف فيقال : الموسوعة الميسرة ـ وقسم موسوعى للأعلام التاريخية والفقهية ـ وموسوعة الفقه الإسلامى .

وقد يتردد الناقد اللغوى فى قبول هذه الكلمة لأنها ليست فى مأثور اللغة . أو لأن الموسوعة مفعولة ، أطلقت على الوعاء أو المحل ، وهو الكتاب فى حين أن الموسوع :هو المحتوى أو المادة التى يشتمل عليها الكتاب ، لأنه يسعها أو يتسع لها .

ولمّا كان فى المعجمات قول العرب : وسع الله عليه رزقه يوسعه وسعًا :بسطه ، فالرزق مبسوط ، ويمكن القياس عليه فيقال : وسع المؤلف الكتاب ، فالكتاب موسوع ، وقولهم : هذا الوعاء يسع عشرين كيلًا ، وهذا الوعاء يسعه عشرون كيلًا ، فالوعاء فى المثال الثانى موسوع بدلالة المفعولية ،فإن اللجنة تجيز استعمال الموسوعة بمعناها العصرى فى دلالتها على المحلية الواسعة أو الموسوعة أو المتسعة » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين فى مذكرة مستفيضة شيوع كلمة الموسوعة بدلالتين :

أولاهما : إحلالها محل دائرة المعارف ، وثانيتهما : دلالتها على الكتب التى حوت معارف موسوعة فى موضوع واحد وإن لم تكن على نسق دوائر المعارف فى الترتيب الهجائى وباستعراض المشهور من معانى مادة (وسع) يتضح أن الواسع هو الوعاء ، والموسوع هو المحتوى فما توجيه الموسوعة اسما للحاوى بدلالة الفاعلية ؟ عرضت المذكرة لمناح ثلاثة :

- إطلاق الموسوعة على الكتاب إطلاق بلاغى على طريقة المجاز المرسل لعلاقة المحلية .
- منحى ثان وهو القلب المعنوى الذى عرض له الفقهاء .
- منحى ثالث قال به المصباح « وسع الله عليه رزقه يوسعه — بالتصحيح — وسعا من باب نفع — بسطه » وعليه تقول وسع المؤلف الكتاب كأوسعه ، فالكتاب موسوع . وعضده صاحب اللسان فى قوله : هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا .معناه يسع فيه عشرين كيلا أى يتسع فيه عشرون . وخلص الأستاذ شوقى أمين إلى أن صفة الموسوعة فى دلالتها على المحلية الواسعة أو الموسعة أو المتسعة دلالة من مأثور الكلم الفصاح .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « تحرير القول فى الموسوعة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٠٩) .

منضـــدة(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال منضدة ومناضد ، مرادًا بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأوانى أو الأدوات بنظام معين .

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد مفردًا أو جمعاً فى المعجمات ، وقد ورد الجمع فى قول مزرد بن ضرار الغطفانى :

وعهدى بكم تستنقعون مشافرًا   من المحض بالأَضياف فوق المناضد

وربما قصد بالمناضد هنا الأَسِرّة التى يجلسون عليها .

وأما المعجمات فقد ذكرت الفعل من هذه المادة ، وهو : نضد المتاع ينضده نضدا ونضَّده تنضيدًا : جعل بعضه على بعض ، والنضدة بالتحريك : مانضد من متاع البيت ، وكذلك السرير ينضد عليه المتاع أو الثياب والجمع أنضاد ، من هذا العرض ترى اللجنة ما يلى :

أَولا : إجازه استعمال مَنْضَدة على مَفْعلة بفتح الميم والعين من وجهين :

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الدكتور أحمد الحوفى لكلمة المنضدة فى مذكرة رأى فيهاأن هذه الكلمة ليست فى المعاجم بين معانى مادة (نضد) وإنما الموجود : النضد ما نضد من متاع البيت ، أى وضع بعضه فوق بعض ، والنضد السرير الذى ينضد عليه المتاع والثياب وانتهى إلى أنه من السهل أن نشتق من الفعل « نضد » اسم مكان على وزن منضد ، أو منضدة لما ينضد عليه المتاع ، أو الثياب ، أو الطعام .

— قدم الأستاذ عبد السلام هارون مذكرة بعنوان المنضدة والمناضد ، رأى فيها أن المعاجم لم تذكر هذا المفرد ولا هذا الجمع ، وأن الجمع لم يرد فى مأثور الشعر العربى القديم إلا فى بيت شعر قاله مزرد بن ضرار الغطفانى من شعراء المفضليات :

وعهدى بكم تستنقعون مشافراً   من المحض بالأضياف فوق المناضد

والمراد بالمناضد هنا الأسرة التى يجلسون عليها ، وينتهى الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن الاستعمال العصرى لكلمة (المناضد) يمكن تسويغه من قبيل المجاز ، ويرى أن مفرد هذا الجمع هو (منضدة) اسما للآلة ونظيرها فى الاستعمال المكنسة والمسرجة .

وفى أثناء المناقشة اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين فى قرار الإجازة أن يقال : منضدة للمكان .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « منضدة » للدكتور أحمد الحوفى — عضو المجمع .

— بحث بعنوان : « المنضدة والمناضد » للأستاذ عبد السلام هارون — عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢١٢ وما بعدها) .

أحدهما : أنها اسم مكان من الفعل نَضَدَ ينضِد بكسر المضارع وإن كان القياس (منضِد) على مَفعِل بكسر العين تعويلا على أن فى المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن مَفْعَل بفتح العين مع أن فعله من باب ضرب وذلك قولهم : مدبّ ، ومزلّة ، ومضربة .

والثانى : أنها صيغة على وزن مفعلة للمكان يكثر فيه النضد . وهو أثاث البيت ومتاعه . وقد سبق أن أقرّ المجمع هذه الصيغة للمكان يكثر فيه الشىء قياساً .

ثانياً : إجازة مِنْضدة على مِفْعله اسماً للآلة ، من قبل أن الأوانى والأدوات والمتاع توضع فوقها . فتصير بذلك معدة للأكل عليها أو للعب أو للجلوس فكأنها ما يعالج به الشىء وينقل » .

قيمة الشيء والشيء القيم (*)

١ — القيمة :

« يشيع في اللغة المعاصرة استعمال القيمة والقِيَم ، للدلالة على الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني .

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى ، وإنما الذي وورد فيها للفظ القيمة معنيان :

أولهما : أن قيمة الشيء ثمنه .

والثاني . الثبات والاستقرار . قال الفيروزابادي : ماله قيمة : إذا لم يدم على الشيء ، ولما كان وزن المرء مرتبطاً بما فيه من فضيلة ووزن الأمة بما فيها من فضائل صارت لها سجايا ثابتة لا تتغير ، وكذلك المثمون لما كانت تتقوّم بما فيها من سمات تتفق مع حياة الجماعة الإنسانية ، فإن العلاقة قائمة بين المعنيين القديم والحديث . وقد استعمل الجاحظ القيمة بهذا المعنى في موضعين من رسالته « كتمان السر وحفظ اللسان » فقال : « تدبرت أعراقك ، وتأملت شيمك ، ووزنتك فعرفت مقدارك وقومتك فعلمت قيمتك ، فوجدتك قد ناهزت الكمال » .

وقال : « اغتياب الناس جميعاً خطة جور في الحكم ، وسقوط في الهمة وسخافة في الرأي ، ودناءة في القيمة » .

ومن هنا ترى اللجنة أن استعمال القيمة والقِيَم للدلالة على هذا المعنى المحدَث جائز من قبيل المجاز المرسل »

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع في الدورة نفسها .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الدكتور أحمد الحوفي لكلمة (قيم) في مذكرة بعنوان كتاب قيم ، التي يشك بعض الباحثين في صحة وصف الكتاب بها لأنها لم ترد في القاموس المحيط وباستعراض النصوص اللغوية في المعجمات نجد أن لسان العرب وتاج العروس قد أوردا : كتب قيمة أي مستقيمة تبين الحق من الباطل ، وأمر قيم أي مستقيم .

٢ - القَيِّم :

« تشيع كلمة القَيِّم ، بمعنى الجيّد . أو ماله قيمة ممتازة ؛ والمأثور فى اللغة أن القيم هو المستقيم ، ومنه الدِّين القيمٌ أو دين القيِّمة أى الملَّة المستقيمة الفارقة بين الحق والباطل . وترى اللجنة إجازة الاستعمال العصرى لكلمة (القيمٌ) . تعويلاً على ما جاء فى مستدرك التاج من قوله : قيم : حسن . والعلاقة واضحة بين الاستعمال والمأثور باعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز ، ثمرة الاستقامة »

وخلص الدكتور أحمد الحوفى إلى أن وصف الكتاب ونحوه بأنه قيم — فى ضوء ما قالته المعجمات — صحيح لا غبار عليه وقد استدرك الدكتور أحمد الحوفى فأورد نصين للجاحظ وردت فيهما كلمة « قيمة » للدلالة على قدر الشخص ومقداره ومكانته .

عرض الأستاذ مصطفى مرعى لكلمة « القيم » فى مذكرة بعنوان حول القيم التى شاعت اسما لأمهات الفضائل الدينية والخلقية التى تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانى وبعد أن استعرض تعدد دلالاتها اللغوية والمستحدثة انتهى إلى أن الكلمة فى دلالتها المعاصرة التى لم تنص عليها المعجمات إما أن تكون قد نبعت عن طريق المجاز المرسل وإما أن تكون قد جاءت إلينا عن طريق الترجمة عن الفرنسية حيث شاعت هناك بهذا المعنى .

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ذات شقين بعنوان ا(قيمة الشيء ، والشيء القيم) استعرض فى القسم الأول الدلالات اللغوية لكلمة (قيمة) ، وانتهى إلى أنه فى الإمكان إجازة ما يجرى به الاستعمال العصرى إذ يعبر بالقيم عن الأقدار الثابتة للأشياء المادية أو المعنوية .

وفى القسم الثانى تعرض لمعانى كلمة (قيم) التى فسرت بالاستقامة والاستواء والحسن ، فقد جاء فى مستدرك التاج : خلق قيم : حسن . ومن هنا يمكن إجازة استعمال المعاصرين لكلمة القيم بمعنى الجيد على اعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز إنما هو ثمرة الاستقامة فى العمل على نحو من الأنحاء أيا كان .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان «كتاب قيم » للدكتور أحمد الحوفى - عضو المجمع .

— بحث بعنوان « حول القيم » للأستاذ مصطفى مرعى — عضو المجمع .

— بحث بعنوان : « المأثور فى معنى : قيمة الشيء — الشيء القيم » للأستاذ — محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢١٧ وما بعدها) .

صفرائى وصفراوى(*)

« يرى بعض العلميين إذا نسبت إلى الصفراء اسما - وهى إحدى مواد الجسم الأربعة التى كانت معتمدة فى الطب اليونانى : الدم والبلغم والصفراء والسوداء - ضرورة النسبة إليها على لفظها وهى الاسم ؛ تمييزا بين المنسوب إلى الاسم وهو الصفرائى وبين المنسوب إلى الصفة وهو الصفراوى ، لما يترتب على ذلك من فروق علمية .

وقد يؤخذ على ذلك أن القاعدة عند جمهرة علماء النحو والتصريف إذا نسبوا إلى المختوم بألف التأنيث الممدودة ، فإنه يجب قلب الهمزة واوا فيقولون فى حمراء وصفراء وزرقاء حمراوى وصفراوى وزرقاوى ، وقد نقل أبو حاتم السجستانى أن من العرب من يقول : حمرائى وصفرائى ، فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء لذلك ترى اللجنة أنه يجوز عند الحاجة كالتمييز بين الاسم والصفة أن ينسب إلى هذا الضرب المختوم وهو بألف التأنيث الممدودة ببقاء الهمزة كما هى دون أن تقلب واوا ويضاف إلى ذلك أن المجمع سبق له أن أجاز مثل هذا التوجيه فى النسبة إلى كيمياء إذ يقال : كيميائى » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

دار فى إحدى جلسات المجمع نقاش حول النسبة إلى صفراء وتمسكت جماعة العلميين بضرورة النسب إلى الصفراء ببقاء الهمزة تمييزاً بين المادة والصفة ويؤخذ على هذا مخالفته لفصيح العربية لإثبات الهمزة فى النسب .

درس الأستاذ عبد السلام هارون هذا فى مذكرة رأى فيها أن النسبة إلى الصفراء اسما على صفرائى يمكن تسويغها استناداً لنص قديم نادر ورد فى حاشية الصبان على الأشمونى وفى همع الهوامع ما فحواه : تقلب أيضا واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث فيقال فى حمراء وصفراء حمراوى وصفراوى ومن العرب من يقول حمرائى وصفرائى فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء » .

وخلص الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنه يجوز عند الحاجة تمييزا بين المادة والصفة بقاء الهمزة كما هى دون أن تقلب واواً كما هو معروف ومألوف فى المراجع النحوية .

وقدم فى ذلك :

بحث بعنوان «صفرائى» و«صفراوى» للأستاذ عبد السلام هارون - عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج٢ / ص٢٢٢) .

جمد : والتجمد(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : تجميد الأرصدة . تجميد أموال الشركة . تجميد التركة . بمعنى منع حق التصرف فيها جميعاً ، ومثل قولهم : تجمُّد السائل والماء بمعنى صلابتهما بعد أن كانا سائلين ، ويؤخذ على هذين التعبيرين أن الفعلين جَمَّد وتجمَّد غير موجودين بالمعاجم .

وطوعاً لقرار المجمع فى « جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد بقيتها فى المعاجم . وجواز تضعيف الفعل للتعدية . وقياسية المطاوعة ، والمعروف من أن تعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشىء مثل : قَوَّاه : جعله قويا وعليه يقال : جَمَّدَ الشىءَ : جعله جامدا . والمصدر التجميد .

وترى اللجنة أن قول المعاصرين : تجميد المفاوضات بمعنى وقف إجرائها وتجميد الأنشطة ونحوها جائز من طريق المجاز ، وكذلك قولهم : تجمّد السائل والمائع فجائز من باب المطاوعة يقال : جَمَّد السائلَ فتجمد تجمدا » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الدكتور شوقى ضيف لهاتين الصيغتين اللتين شاعتا فى لغة المال والقانون فيقال : تجميد الأرصدة وتجميد التركة وتجميد أموال الشركة ، بمعنى منع حق التصرف فيها جميعاً والصيغة « تجميد » مشتقة من الفعل الثلاثى المضعف المتعدى « جمد » ، تشيع على الألسنة صيغة : تجمد السائل والماء ، بمعنى صلابتهما بعد أن كانا ذائبين ، وهى مشتقة من الفعل الثلاثى اللازم جمد ، ويؤخذ على هاتين الصيغتين أنهما لم تردا فى المعاجم وطوعاً لما أقره المجمع من جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد بقيتها فى المعاجم عند الحاجة ، وجواز نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة « فعل » لإفادة التعدية عندما تمس الحاجة إلى ذلك ، وتعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشىء مثل قواه : جعله قويا وعليه يقال : جمد الشىء جعله جامدا ، والمصدر التجميد. أما قول المعاصرين : تجميد المفاوضات وتجميد الأنشطة فهو من قبيل المجاز .

ويمكن تسويغ صيغة تجمد السائل والمائع وفعله تجمد باعتبار أنه مطاوع لجمد يقال جمد السائل فتجمد تجمداً .

وقدم فى ذلك :

بحث بعنوان : صيغتان عصريتان لم تردا فى المعاجم للدكتور شوقى ضيف (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٢٥) .

تربوى ، وتنموى(*)

« يشيع فى لغة علماء التربية والاقتصاد ، مثل قولهم فى النسبة إلى تربية وتنمية : تربوى وتنموى . وقد يؤخذ على هاتين النسبتين وما شاكلهما أنهما تخالفان المشهور من فصيح العربية فالمقرر فى النسب إلى المنقوص الذى رابعه ياء أحد وجهين :

الأول : أن تحذف الياء فيقال : قاضىّ .

والثانى : ألا تحذف هذه الياء ، بل يفتح ما قبلها وتقلب هى واوا ثم تضاف ياء النسب فيقال : قاضوى . ولما كان إعمال هذه القاعدة على تربوى ، وتنموى ، يجعلها مشاكلة لما أقره سيبويه فى نحو : عرقوة ، وقرنوة ، وقد ضم ما قبل الواو فى المنسوب ، وفتح عند النسبة ترى اللجنة أن النسبة إلى مثل تربية ، وتنمية ، وتزكية : تربوى وتنموى وتزكوى صحيحة الاستعمال » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ عبد السلام هارون مذكرة صوب فيها هاتين النسبتين اللتين يظن الكتاب أنها من قبيل الخطأ المشهور المخالف لفصيح العربية . وبعد أن استعرض قاعدة النسب فيما كانت ياؤه رابعة بعد كسر بوجهيها خلص إلى إمكان تسويغ النسبتين بالوجه الثانى استناداً لما قاله سيبويه والخليل وطوعا لما قال به الصرفيون فى النسب إلى عرقوة وقرنوة : عرقوى وقرنوى ، وخلص إلى صحة النسب إلى تربية وتنمية وتصفية وتعبيه : بتربوى وتنموى وتصفوى وتعبوى بواوات مفتوح ما قبلها . وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « تربوى وتنموى » للأستاذ عبد السلام هارون – عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٢٧) .

« ترسم » فلان خطا فلان (*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة قول الكتاب : ترسَّم فلان خطا فلان ، بمعنى تتبعها واقتفاها وسار عليها ، ويرد على هذا الاستعمال أنه ليس واردا بهذا المعنى فى المعجمات ، وإنما الموجود فيها ترسَّم الرسم : نظر إليه وترسَّمت المنزل : تأملت رسمه وتفرسته . وفيها أيضاً :

رسمت له كذا فارتسمه إذا امتثله ، وأنا أرتسم مراسمك : لا أتخطاها .

ولما كان الترسم والتأمل كثيراً ما يؤدى إلى المتابعة والمحاكاة ، فإن اللجنة تقر استعمال هذا التعبير محل النظر على أساس المجاز المرسل بإطلاق السبب على المسبَّب » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الدكتور أحمد الحوفى لهذا الأسلوب فى مذكرة استعرض فيها ما ورد فى المعجمات من دلالات مادة (رسم) ورأى أن التعبير لم يرد بمعناه المعاصر فيها ويمكن تصويبه بمنحى بلاغى على طريق المجاز المرسل لعلاقة السببية .

وقدم فى ذلك :

بحث بعنوان : « ترسم فلان خطا فلان » للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٢٩)

فحص الشيء(*)

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم : (فحص الخبير الإنتاج العامىّ) مرادًا به بيان قيمة العمل العامى . وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن الفعل « فحص » تعدى بنفسه ، مع أنه فى المعاجم متعد بحرف الجر « عن » .

وفى اللسان : فحص عنه كمنع : بحث . وتقول : فحصت عن فلان وفحصت عن أمره لأعلم كنه حاله .

وترى اللجنة أن قول العرب فحص المطر التراب — كاف لإجازة التعبير محل النظر على سبيل المجاز لأن فاحص الإنتاج العلمى يقلبه ليردد النظر فيه كما يقلب المطر التراب » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة ناقش فيها هذا التعبير الذى كثيرا ما تردده الأقلام والمأثور فى اللغة أن الفعل « فحص » يرد متعديا بعن فما الرأى فى تعبير : فحص الشىء ، وفحص الإنتاج ؟

يرى الدكتور أحمد الحوفى أن التعبير صحيح باعتبارين :

— على التضمين فيكون معناه تعرف وقدر وقيم بالتشديد فى كل منها .

— أو على المجاز من الفعل فحص المطر التراب أى قلبه ، فالفاحص عن الإنتاج العلمى يقلبه ليردد النظر فيه .

وقدم فى ذلك :

بحث بعنوان : فحص الشىء : للدكتور أحمد الحوفى — عضو المجمع (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٣١)

مصر « تشجب » حرب العراق وإيران(*)

« يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم : مصر تشجُب العدوان . يقصد به أن مصر تستنكر هذه الحرب أشد الاستنكار . ويؤخذ على هذا التعبير أن الشجب في اللغة ، هو الإهلاك . وترى اللجنة أن المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء والاستبعاد له ، والرغبة في محوه لاستنكاره ، والمجاز يتسع لحمل الشجب على الإهلاك لأنه يلازم من الاستنكار الشديد والرغبة في زواله . وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشجب في دلالته المعاصرة » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع في الدورة نفسها .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ علي النجدي ناصف لهذا التعبير الشائع على ألسنة المعاصرين بمعنى استنكار الأمر والنفور منه ، وبعد أن أورد ما قالته بشأنه جمهرة كتب اللغة وما أورده المعجم الوسيط رأى أن تفسير الفعل (شجب) غير كاف ولا يعبر عن المعنى المراد ، وإنما المراد في مثل هذا التعبير ، الجب في « مصر تشجب حرب العراق وإيران » أي تجبها وتبطل أسبابها وتصد عنها ، وإذا كان المعنى المعجمي هو الإهلاك الذي لا يقع إلا في المحسوسات ، فإن الجب والإبطال والصد تقوم مقامه في المعنويات .

وقدم في ذلك :

— بحث بعنوان : « مصر تشجب حرب العراق وإيران » للأستاذ – علي النجدي ناصف (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٣٣) .

١٩٣ ـ الاستشعار من بعيد(*)

« يشيع فى لغة العلميين مثل قولهم : الاستشعار من بعيد . وهو مصطلح يعنون به علم ما على ظهر الأرض ومافى بطنها من شىء بوسائل شتى ، منها ما يتم عن طريق الذبذبات التى تصدر عن الطائرات ونحوها فتصور ما على الأرض من زروع ومبانٍ ومعدات ،أو تصور ما فى جوفها من نفط وماء ومعادن ، وهذا المصطلح لحداثة استعماله وحداثة عهده بالحياة ، قد يؤخذ عليه أنه غير صحيح لغويا ، ففى اللغة :

« شعرت بالشىء شِعرًا : علمت به ، وأشعرته الأمر : وأشعرته به وأعلمته إياه — واسْتَشْعِرْ خشية الله : أى اجعلها شعار قلبك » .

وترى اللجنة بذلك أن مادة الشعور تحمل معنى العلم ، وأن صيغة استشعر واردة ، ولذلك تجيز استعمال الاستشعار فى دلالته المعاصرة » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

رغب الأستاذ مصطفى مرعى إلى اللجنة أن تدرس المصطلح الشائع « الاستشعار من بعيد » وتبين رأى اللغة . فيه فقدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة مستفيضة بين فيها الدلالة العلمية للمصطلح ثم عرض ما قالته جمهرة كتب اللغة عن مادة (شعر) ومشتقاتها وخلص إلى أن كلا من الشعر والشعور وشعر وأشعر يدل على العلم حقيقة وأن الشعار واستشعر يدلان عليه مجازا ، والشعار وسيلة الجند التى يتعارفون بها فى الحرب واستشعر الخوف : أضمره ، وخشية الله جعلها شعار قلبه وكل من الخشية والخوف من الأمور المعنوية التى تشبه العلم وتستكن فى الصدور .

وانتهى الأستاذ على النجدى ناصف إلى أن الاستشعار من بعيد يمكن أن يؤول هكذا : طلب العلماء علم الأشياء التى على الأرض أو فيها من بعيد وحذف من أسلوب المصطلح فاعله ومفعوله معا كما حذف فى قوله تعالى (ربنا وتقبل دعاء) أى دعائى إياك .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « الاستشعار من بعيد » للأستاذ على النجدى ناصف (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٣٥) .

« حتى أنت » يارفيق الجهاد(*)

« يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : حتى أنت يا رفيق الجهاد . حتى أنت يا صديقى .

ويؤخذ على هذا التعبير ، أن « حتى » لم يؤثر دخولها على ضمير رفع منفصل ، أو اسم مرفوع فى المشهور من قواعد العربية . ولم يرد قبلها كلام فتكون غاية له .

وترى اللجنة إجازة التعبير استنادًا لما قال به ابن هشام فى تعليقه على بيت الفرزدق :

فواعجباً حتى كليبٌ تسبنى كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعٌ

فقدر جملة ليكون ما بعد « حتى » غاية لها أى : فواعجبا يسبنى الناس حتى كليبٌ تسبنى » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة يعرض فيها للتعبير المترجم « حتى أنت يا بروتس » الذى يحكم البعض بتخطئته وبعد أن استعرض بعض مواضع « حتى » وأورد من الشواهد ما يؤيد مجىء حتى للابتداء ، انتهى إلى إجازة التعبير وأن مثل قولهم : حتى أنت يا بروتس أى حتى أنت يا بروتس تخوننى — صحيح لا غبار عليه .

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة يرى فيها أن وقفة الناقد اللغوى فى مثل قول الكتاب والمتحدثين : حتى أنت يا رفيق الجهاد — مدارها ما قبل حتى لكى تكون غاية له لا ما بعدها فحسب ، فلا يفهم من قول النحاة «حتى » ابتدائية أنها تجىء فى صدر الكلام هكذا ابتداء ، وإنما المعنى أن الجمل بعدها تستأنف ويبتدأ بها وقد انتهى الأستاذ محمد شوقى أمين مستشهداً ببيت الفرزدق :

فواعجبا حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مجاشع

الذى علق عليه ابن هشام فى « مغنى اللبيب » مقدرا جملة ليكون ما بعد حتى غاية له أى فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى . وطوعا لهذا يحكم بصحة التعبير .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « حتى أنت يا رفيق الجهاد » للدكتور أحمد الحوفى .

— بحث بعنوان : « حتى أنت يا صديقى » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٣٨ وما بعدها)

التنصت(*)

« يتوارد فى الصحف على أقلام الكاتبين كلمة « التصنت » وقد درست اللجنة ذلك ، وانتهت إلى أنه لاتخريج لهذا التعبير مع شيوع استعماله إلا من باب القلب المكانى . وهو نادر فى العربية . والفصيح أن يقال « التنصُّت » على أن هناك مرادفاً لهذا التعبير هو « التسمُّع » إذا لوحظ استثقال « التنصت » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ محمد شوقى أمين لصيغتى « التنصت » و « التصنت » فى مذكرة رأى فيها أن مادة « صنت » فى اللغة ليس فيها إلا أسماء لا يتصل معناها بالسمع من قريب أو بعيد ولكن مادة « نصت » هى التى تعطى صراحة دلالة السمع أو التسمع فما علة ذلك وما الوجه فيه ؟ إن هذا من قبيل الظواهر الصوتية فى تعاقب الحروف والوجه فيه هو القلب المكانى إلا أنه نادر فى العربية وأمثلته قليلة لا يعول عليها .

وبناء عليه انتهى إلى رفض « التصنت » .

وبعد أن استعرض مادة « نصت » فى المعجمات انتهى إلى إمكان تضعيف الفعل « نصت » للتعدية والمبالغة وقياس المضارعة لفعل هو التفعل وطوعا لهذا يجاز « التنصت » لإفادة معنى كثرة النصت والمبالغة فيه .
وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « رفض التصنت وتحقيق التنصت » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٤٢) .

أمســـية (*)

« يرى المجمع أن الكتاب يستعملون كلمة الأُمْسِيَة بفتح الياء مخففة ، والمنصوص عليه أنها بالياء المشددة على وزن أُفعولة . واللجنة تجيز ما تجرى به الأَقلام تنظيرًا بين الأُمْسِية والأُغنية التى نصت المعجمات على ورودها بياء مفتوحة مخففة ، مع أنها على وزن أُفعولة ، ومن سنن الكلام العربى تخفيف الياء المشددة فى مقامات شتَّى » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « أمسية » وقد رأى فيها قياس كلمة أمسية على كلمة أغنية التى وردت فى المعاجم بياء مشددة مفتوحة وبياء مفتوحة غير مشددة (أنظر بحثه : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٥٨) .

أنتج ــ انتاجا(*)

« يرى المجمع أنه يجرى على أقلام الكتاب مثل قولهم : أَنتج الفدان عشرة قناطيرَ قطنًا وأَنتج المؤلف عشرين كتاباً . وقد يلاحظ على هذا الاستعمال أَنه غير موافق لما فى أُصول المعجمات ، واللجنة ترى إجازته بناء على ما ورد فى أَساس البلاغة من قوله : وفى المثل أن التوانى والكسل تزاوجا فأَنتجا الفقر ، وما سجله الفيومى من قوله فى المصباح ؛ (وقد يقال) : أَنتجت الناقة ولدا على معنى (ولدت) ففى التعبير تضمين » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى اللجنة بعنوان « أنتج — إنتاجا » ذكر فيها أن بعض الناس يتحرج من استعمال الفعل « أنتج » مبنيا للمعلوم ويؤثر « نُتج » مبنيا للمجهول فيقول مثلا : نتج النسيج . ونص على أن الأصل فى هذا الفعل أن يتعدى لمفعولين فيقال نتج الرجل الناقة بعيرا أى ولدها كما يصح أن يبنى للمجهول فيقال : نتجت الناقة ولدا .

وانتهى إلى أنه بالقياس على ذلك يصح قولنا : نتج الفدان عشرة قناطير من القطن ، كما أنه يصح أن تضيف همزة التعدية إلى الفعل « نتج » فتقول : أنتج الفدان عشرة قناطير من القطن. وأمثلة ذلك فى اللغة كثيرة مثل شجاه وأشجاه ، مده ، وأمده ، حزنه وأحزنه .

وقدم فى ذلك :

— بحث الدكتور الحوفى بعنوان « أنتج — إنتاجاً » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٦٠) .

بهت ــ باهت(*)

« أحال مجلس المجمع كلمة « باهت » على لجنة الألفاظ والأساليب لترى ، هل يصح استعمالها العصرى للدلالة على تغير اللون وقلة زهوه ؟

والكلمة لم تذكر فى المعاجم بهذه الدلالة . ولكن ذكرت فيها أفعال تشاركها فى المادة اللغوية ولاتشاركها معناها منها : بهت الخصم إذا أفحمه بالحجة القاطعة .

وترى اللجنة ، أنه يمكن أن يلتمس من هذه الدلالة وجه لصحة استعمال كلمة « باهت » بمعناها العصرى ، فإن المحتج المنتصر على خصمه فى الجدال . يشعر بغير قليل من الاعتزاز والزهو ، بينما المحجوج المهزوم يتجرع مرارة الهزيمة ، ويحدث ذلك فى نفسه بعض الابتئاس ، كما يحدث فى وجهه بعض التغير وشيئاً من كسوف لونه بعد إشراقه . ومن هذه الدلالة اللازمة للكلمة المعجمية يسوغ استخدام كلمة « باهت » بمعنى ما تغير لونه من الأشياء بعد زهوه ونصاعته ، على طريق الاستعارة » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

أحال مجلس المجمع كلمة « باهت » إلى لجنة الألفاظ والأساليب لترى هل يصلح استعمالها العصرى للدلالة على تغير اللون وقلة زهوه ؟

قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان « بهت – باهت » وانتهى إلى أن هذه الصيغة سائغة فى العربية ، فى الاستعمالات العصرية (أنظر البحث فى : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٦٣) .

عشوائى – العشوائية(*)

« يرى المجمع أن اللغة المعاصرة تستخدم كلمة « عشوائى » صفة لما يكون على غير هدى فيقال رأى عشوائى ، كما تستخدم كلمة العشوائية مصدرًا صناعياً للعمل على غير بصيرة فيقال عشوائية القرار أو العمل ، وترى اللجنة إجازة اللفظين على التخريج التالى :

إجازة كلمة « عشوائى » صفة ، أخذًا من كلمة عشواء صفة للناقة كليلة البصر ، منسوبة بإثبات همزتها دون قلبها واوا استنادًا إلى أن بعض العرب كان يثبتها فى الصفة الممدودة المهموزة المؤنثة مثل حمراء فيقول حمرائى ، ويفهم من صنيع الكوفيين فى إجازتهم (حمراءان) فى التثنية أنهم يجيزون إثباتها فى النسبة . وقد أخذ بذلك المجمع فى بعض قراراته السابقة .

إجازة كلمة « العشوائية » مصدرًا صناعياً ، أخذًا من كلمة عشواء السالفة بإضافة ياء النسبة وتاء التأنيث إلى الكلمة . وقد أجزنا فى الكلمة السالفة إثبات الهمزة مع ياء النسبة ، قياساً عليها تثبيت الهمزة فى المصدر الصناعى فيقال العشوائية ، وبذلك تكون الكلمتان : « عشوائى – العشوائية » سائغتين مقبولتين فى فصيح الكلام » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة سوغ فيه « عشوائى – العشوائية » اعتمادا على قرار صدر من المجمع فى كتابه صول اللغة فى جواز النسبة إلى مثل : كيمياء – كيمائى صفراء – وصفرانى وصفراوى وبذلك تصبح النسبة إلى عشواء : عشوائى جائزة وسائغة .

وما دامت كلمة عشواء أصبحت سائغة فلذلك تصبح كلمة العشوائيه مصدرا صناعيا سائغة بدورها .
وقدم فى ذلك :

بحث الدكتور شوقى ضيف : عشوائى – العشوائية (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٦٥) .

العظمة(*)

« يرى المجمع أنه يجرى فى استعمال الكاتبين مثل قولهم . « عظمة » فلان بمعنى : عظم مكانته ، والأصل فى استعمال العظمة أنها لمعنى الكبْر والتجبر ، وهى على هذا من ذميم الصفات إلا فى حق الله تعالى . واللجنة تجيز استعمال العظيم بمعنى العظم اعتمادًا على ماجاء فى لسان العرب من تسجيله ما يأتى : « لفلان عظمة عند الناس ، أى حرمة يعظم لها وله معاظم وحرم ، وإنه لعظيم المعاظم أى عظيم الحرمة والحقوق المستعظمة » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « عظمة » انتهى فيها إلى أن بعض المعجمات نصت على أن لفلان عظمة عند الناس أى حرمة يعظم لها ، فالعظمة تقدير يستوجب التعظيم ولا كبرياء فى ذلك .

– وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « العظمة » لمعنى الحرمة والحقوق المستعظمة ، انتهى فيها إلى أن بعض معاجم اللغة نصت على أن لفلان عظمة عند الناس أى حرمة يعظم لها ، وإنه لعظيم المعاظم أى الحرمة والحقوق المستعظمة – وأننا نستطيع أن نطمئن إلى سلامة التعبير بالعظمة فى مقام المدح .

وقدم فى ذلك :

– بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « العظمة لمعنى الحرمة والحقوق المستعظمة » .

– بحث للدكتور أحمد الحوفى بعنوان « كلمة عظمة » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٦٨ وما بعدها) .

٢٠١ ـ العمالة(*)

« يرى المجمع أن الكتاب يستعملون كلمة العِمالة ، للدلالة على معنى العمل والعمال . والمنصوص عليه فى المعجمات أن العمالة مثلثة العين : هى أجر العمل ويتسنى تصويب كلمة العمالة فى الاستعمال المتداول ، بأنها مجاز علاقته السببية : ولها نظير فى استعمال كلمة الوظيفة التى تدل لغةً على الرزق أو الأجر ، إذ جرى استعمالها بمعنى العمل الذى يؤجر عليه » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الدكتور الحوفى مذكرة إلى اللجنة صوب فيها كلمة « عمالة » فى الاستعمال المتداول على اعتبار أنها مجاز علاقته السببية لأن العمل هو السبب فى الأجر .

وبعد أن ناقشت اللجنة المذكرة انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى ذلك :

– بحث الدكتور أحمد الحوفى بعنوان « العمالة » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٧٢)

« تغطية » الموضوع ، التغطية بمعنى الاستيعاب(*)

« يرى المجمع أن المعاصرين يستعملون كلمة « التغطية » بمعنى الإحاطة والشمول والاحتواء فى مثل قولهم : غطى الصحفيون أنباء المؤتمر ، بمعنى استوعبوها وأحاطوا بها . واللجنة مع علمها بأنه غير مسموع فى اللغة وأنه منقول بطريق الترجمة من لغة أجنبية ، فإنها تجيزه على أساس أن التغطية بهذه الدلالة استعيرت للاستيعاب على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية ».

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الدكتور مجدى وهبة مذكرة بعنوان « تغطية الموضوع » وانتهى إلى أنه يمكن إجازة الاستعمال الجديد الشائع على أساس أن التغطية معناها الشمول والاستيعاب .

— وقدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة فى هذا الموضوع بعنوان « التغطية بمعنى الاستيعاب » ورأى فيها أن استعمال التغطية بمعنى الاستيعاب فى اللغة المعاصرة استعمال صحيح ، على الرغم من أنه ليس له بهذا المعنى ذكر فى المعاجم على أن تكون فيه استعارة تصريحية أصلية .

وقدم فى ذلك :

— بحث للدكتور مجدى وهبة بعنوان « تغطية الموضوع » .

— بحث للأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « التغطية بمعنى الاستيعاب » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ٢٧٤ وما بعدها) .

دعم المضعف(*)

« يرى المجمع أنه يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كل من الفعلين : دعّم المضعف ، ودعَم المجرد بمعنى « قوّى » ، لكن بعض المستعملين للغة وبعض النقاد ينكر استعمال الفعل المضعف ، لأنه غير وارد فى المعاجم .

لكن صاحب المخصص ينقل عن صاحب العين قوله : « دعَمت الحائط ونحوه أدعَمه دعما ودعّمته ، إذا مال فأقمته بخشبة أو نحوها ، واسم ما دعمته به الدِّعمة والجمع دِعَم ، والدِّعامة والجمع دعائم » .

ويلاحظ أن كلا الفعلين فى هذا النص مضبوط بالشكل ضبطا تاما .

وقد كرر دعم مضبوطا مرتين وعطف فى أولاهما على دعم المضعف .

وهذا مع ضبطه ، يدل على أنه « دعّم » المضعف لا غير ، وإلا كان عطفه على « دعَم » المخفف لغوا وتكرارا لا معنى له .

إذا يكون دعّم المضعف ورد ذكره فى معجمين : فى العين أصلا ، وفى المخصص نقلا . إذن يكون استعماله صحيحاً ، ولا مانع من تداوله فى الاستعمال » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى ناصف إلى اللجنة مذكرة بعنوان « يقال دعم يدعم دعما ودعم يدعم تدعيما » ذكر فيها أن نقاد اللغة ينهون عن استعمال دعم المشدد العين وعن مضارعه ومصدره تبعا لذلك ، بيد أنه « دعم » غير المشدد العين فهو صحيح الاستعمال . ولا مانع من تداوله ، وذلك لأنى وجدت صاحب المخصص يقول فى الصفحة ١٢٩ من الجزء الخامس نقلا عن صاحب العين « دعمت الحائط ونحوه أدعمه دعما ، ودعمته : إذا مال فأقمته بخشبة أو نحوها ، واسم مادعمته به : الدعمة والجمع دعم ، والدعامة والجمع : دعائم والدعام » .

وقدم فى ذلك :

— بحث للأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « يقال : دعم يدعم دعما ، ودعم يدعم تدعيما » . (الألفاظ والأساليب ٢ / ص ٢٧٧)

تدعم الدولة بعض سلع التموين(*)

« يرى المجمع أنه يكثر تداول مثل هذه العبارة فى لغة العصر . مرادًا بها أن الدولة تخفف عن جمهور المستهلكين أعباء العيش . وتعينهم على مقاومة الغلاء فجمهور المستهلكين هم ، المعنيون بالدعم ، لكن العبارة لا تجعل الدعم لهم بل للسلع نفسها .

ويمكن توجيه العبارة من جهتين :

الأولى : تقدير مضاف محذوف فيها . ليكون أصلها : تدعم الدولة جمهور مستهلكى سلع التموين . وحذف المضاف كثير فى العربية . منه فى القرآن (ربنا وآتنا ماوعدتنا على رسلك) أى ألسنة رسلك أو على تصديقهم .

الثانية : أن يكون فى العبارة مجاز مرسل علاقته السببية . وهو الذى جعل الدعم للسلع لأنها هى سبب العيش وقوامه .

وإذن تكون العبارة صحيحة الاستعمال . ».

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى اللجنة بين فيها أنه يقال فى لغة العصر : تدعم الدولة بعض سلع التموين . والدعم فى هذه العبارة موجه إلى السلع ، بيد أن الدولة لا تريد دعم السلع ولا تقصدها به ، ولكنها تريد الذين يستهلكونها وينتفعون بها مساعدة لهم على الغلاء واحتمال أعباء المعيشة ، وقد سوغ الأستاذ على النجدى ناصف قبول هذه العبارة بتقدير مضاف محذوف فيها لتكون هكذا « تدعم الدولة مستهلكى السلع والمنتفعين بها » .

وقدم فى ذلك :

— بحث الأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « بين معنى الدعم فى لغة المعاجم ومعناه فى لغة العصر » .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٧٩) .

جرد العهـدة(*)

« يرى المجمع أنه يراد بالعهدة فى العرف مجموعة الأَصناف القيمية التى تكون فى حوزة مالكها ، ثم تنتقل بمقتضى نظام العهد إلى حوزة أمين يُختار لها .

ويراد بجرد العهدة فحصها لمعرفة كل ما يجب أن يعرف عنها ضبطا ومحافظة ونظاماً ، أخذًا من معناه اللغوى الذى هو تقشير الخوص ونزعه من السعف ليضير جريدًا .

أما فى المعاجم فى معانى العهدة : العهد ، وهو الميثاق . ويقضى الأخذ بنظام العهدة أن يعقد بين المالك والأمين عقد ينظم علاقتهما ، ويصون حقوق كل منهما .

ولما كان العمل بنظام العهدة ، إنما يتحقق بهذا العقد ويقوم نتيجة له ، كان إطلاق العهدة بمعنى الميثاق على العهدة وبمعنى مجموعة الأَصناف التى كانت فى حوزة المالك وانتقلت إلى حوزة الأمين - كان هذا الإطلاق من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته السببية ، وإذن يكون أسلوب « جرد العهدة » صحيحاً ولامانع من استعماله وتداوله ».

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان : أسلوب جرد العهدة نص فيه على أن جرد العهدة مركب إضافى يكثر تردده فى لغة العصر ، وخاصة بين أصحاب العهد والمشرفين على أعمالها ويراد بجرد العهدة فحص أنواعها لتدارك ما يكون فى حاجة إلى تدارك من أمورها ، وقال إن أسلوب جرد العهدة مركب إضافى صحيح الاستعمال فى معناه العصرى ولا مانع منه (انظر بحثه فى : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٨٢) .

شغوف(*)

« يرى المجمع أن الكتاب يستعملون لفظ شَغوف ، بمعنى شديد الشغف فى مثل قولهم فلان شغوف بالقراءة ، ويتوقف بعض نقاد اللغة فى هذا التعبير تعويلا على أن الشائع فى هذه المادة هو شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف . كما فى اللسان .

على أن فى اللغة شَغِفَ بالشىء كَفرح : علق به فهو شغف كما فى القاموس . واستنادا إلى هذا يُجاز قول الكتاب : شغوف بالشىء . على أن صيغة باب فَعِلَ اللازم يكثر مجىء الصفة منها على فعول . هذا ، وقد أقر المجمع من قبل صوغ فعول من أى فعل ثلاثى لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجالس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور شوقى ضيف بحثا إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « شغوف » أثبت فيه أن لفظ « شغوف » يدور فى كلام المعاصرين وكتاباتهم بمعنى مولع كأن يقال مثلا : هو شغوف بالقراءة أو بالبحث ، بيد أن من اللغويين من يتوقف فى قبول هذه الكلمة لأن المعاجم اللغوية تذكر فى مادتها فعلين هما : شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف ، وشغف بالشىء كفرح : علق به . ويرى الدكتور شوقى ضيف أنه استنادا إلى هذا يجاز قول الكتاب شغوف بالشىء . على أن صيغة باب فعل اللازم يكثر مجىء الصفة منها على فعول ، وقد أقر المجمع من قبل صوغ فعول من أى فعل ثلاثى لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها .

(انظر — بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان « شغوف » فى : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٨٤)

العكس والانعكاس(*)

« يرى المجمع أنه يتردد على ألسنة الناس اليوم مثل قولهم : « عكست الرحلة آثارا طيبة على وجوه المشتركين فيها » ، أى ردت إلى نفوسهم آثارًا حميدة واضحة تبين تأثيرها على وجوههم واتضح و « انعكس على العمال إهمال رؤسائهم فتهاونوا فى أعمالهم » ، أى ارتد إليهم إهمال الرؤساء فأثر فيهم ، وتبين تأثيره فى إهمالهم .

وفى المعاجم : عكس فلان أمره : رده إليه ، وانعكس مطاوع الفعل عكس . وقد كرر ابن الهيثم هذا الفعل كثيرًا فى علم الضوء مثل : « الضوء إذا لقى جسما صقيلا فهو ينعكس عليه » . ويتبين أن معناه هو الارتداد أو الرجوع . فالعكس هو الردّ والتأثير والتوضيح ، الانعكاس هو الاتداد والتأثر والاتضاح . وإذن فالاستعمال صحيح » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى مذكرة إلى اللجنة بعنوان « العكس والانعكاس » أثبت فيها أن الفعل « عكس » ورد فى المعاجم اللغوية لعدة معان ، وأن المعنى المشترك فيها للفعل عكس هو الرد والقلب والإرجاع .

ورأى أن الفعل « انعكس » الذى كرره ابن الهيثم كثيرا فى علم الضوء مثل « الضوء إذا لقى جسما صقيلا فهو ينعكس عليه » هو مطاوع الفعل « عكس » وانتهى إلى أن العكس هو الرد والتأثير والتوضيح ، والانعكاس هو الارتدد والتأثر والاتضاح .

وقدمت فى ذلك :

— مذكرة للدكتور أحمد الحوفى عن « العكس والانعكاس » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٨٧) .

فلس(*)

« يرى المجمع أن الكتاب يقولون فلّسه : أى أوقعه فى الإفلاس .

وقد أثبتت المعجمات فعل « فلس » متعديا فقالت : فلَّس القاضى فلانا أى حكم بإفلاسه ، ولكنها لم تثبت فعل فلست النفقاتُ فلانا أى أو قعته فى الإفلاس . وقد ورد على لسان الجاحظ فى رسالته (مفاخر الجوارى والغلمان) : « كم من رجل تاجر مستور قد فلسته امرأته حتى هام على وجهه أو جلس فى بيته » .

وظاهر أن « فلسته » هنا بمعنى أو قعته فى الإفلاس ، وبهذا يمكن للمعجمات اللغوية أن تثبت هذه الدلالة للفعل « فلس » المتعدى » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى مذكرة إلى اللجنة يستكمل فيها المادة اللغوية للفعل « فلس » وقد أضاف إلى معنى هذا الفعل فى المعجمات معنى آخر وهو استنفاد النفقات والمطالب ثروة صاحب المال فنقول : فلست الصفقة الخاسرة التاجر . وهذا مأخوذ من قول الجاحظ : « كم من رجل تاجر مستور قد فلسته امرأته حتى هام على وجهه أو جلس فى بيته » (رسائل الجاحظ) .

وقدم فى ذلك :

— بحث الدكتور أحمد الحوفى بعنوان « فلس » (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٩١) .

منقرس(*)

« يرى المجمع أن المعجمات نصت على أن النِّقْرس داءٌ يصيب المفاصل ، وهو ما كان يسمى داء الملوك والكلمة معربة . ولم تنص المعجمات على الاشتقاق منها . ولكن الجاحظ في رسائله (ج ٣ / ١١٤) يقول « ألا ترى أني منقرس مفاوج » ويستفاد من ذلك أنه قد ورد اشتقاق فعل متعد من « النقرس » هو نقرسَه الداء فهو مُنَقْرَس ، بصيغة اسم المفعول . وقد سبق للمجمع أن أجاز الاشتقاق من الأسماء المعربة ؛ وبهذا يحق للفعل «نقرسه» الداء فهو مُنَقْرَس ، أن يثبت فى معجمات اللغة العربية » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى إلى اللجنة مذكرة يستكمل فيها المادة اللغوية للفعل « نقرس » ورأى فيها أننا نستطيع أن نشتق من كلمة « النقرس » فعلا فنقول : نقرس الداء فلانا أى أصابه بالنقرس فهو منقرس ، استنادا إلى قول الجاحظ : (ألا ترى أنى منقرس مفلوج) .

وقدم فى ذلك :

— بحث الدكتور الحوفى بعنوان « منقرس » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ — ص ٢٩٣)

نسـبوى(*)

« يرى المجمع أن علماء الفيزيقا يحتاجون فى النسب إلى نظرية النسبية أن يقولوا : (نسبوى) ويقف فى وجه هذه الصيغة زيادة واو على غير المقرر فى قواعد النسب . ولكن التزام القاعدة يؤدى إلى أن تكون الصيغة نسبي وذلك يؤدى إلى اللبس . إذ يختلط ماهو منسوب إلى النسبة ، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية .

وترى اللجنة جواز قولهم : (نسبوى) . استناداً إلى أن الواو تزاد فى بعض صيغ المنسوبات ؛ منعاً للَّبس ، ومن ذلك إقرار المجمع لكلمة (الوحدوى) فى النسبة إلى الوحدة ».

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ على النجدى بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أنه يمكن أن ننسب إلى « النسبية » كمصدر صناعى من « النسبة » بزيادة واو وهى واو معهودة فى النسب إلى بعض الأسماء فيقال « النسبوية » من قبيل النسبة الاصطلاحية لا اللغوية .

— وقدم الدكتور شوقى ضيف فى هذا الموضوع مذكرة بعنوان « كلمة نسبوى » عن النسب إلى نظرية « النسبية » بزيادة واو قياسا على ما أجازه المجمع من قبل فى النسبة إلى لفظة « الوحدة » فيقال « وحدوى » .

وقدم فى ذلك :

— بحث الأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « الحركة النسبوية » .

— بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان « كلمة نسبوى » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٩٥ وما بعدها) .

تعالم خالد على زملائه(*)

« يرى المجمع أنه يجرى على أقلام الكاتبين مثل قولهم :

تعالم عليه ، بمعنى تباهى وتفاخر بالعلم . وليس فى مسموع اللغة هذه الدلالة ، ولكن من ضوابط اللغة دلالة صيغة (تفاعل) على التظاهر بالفعل .

وعلى هذا يجاز استعمال الكاتبين » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

أنكر الأستاذ أحمد العوامرى هذه الصيغة فى مقالة بمجلة المجمع فى عددها الأول قائلا : إنها صيغة تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهى بالعلم ، ورأى أنها صيغة مستخدمة غير معجمية ، إذ ليس فى المعاجم للفعل « تعالم » هذا المعنى ، وإنما فيها : تعالم الجميع الخبر أى اشتركوا فى علمه .

وقدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أنه يمكن تخريج هذا الاستعمال المعاصر للفعل « تعالم » على أساس ما ذكره سيبويه من أن صيغة « تفاعل » قد تدل على التظاهر بالفعل مثل : تعامى وتغافل ، وقياسا على ذلك تقبل صيغة : تعالم علينا بمعنى تظاهر بعلمه ، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهى .

وقدم فى ذلك :

— بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « تعالم خالد على زملائه » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٩٩) .

حبذا لو رضيت (*)

« يرى المجمع أنه يجرى على ألسنة كثيرين من الكتاب المعاصرين قولهم : (حبذا لو رضيت) .

وهناك من يعترض عليها بقوله : إن (لو) المصدرية إنما تأتى بعد فعل يفيد التمنى ، و (حبذا) لا تفيده ، غير أن ذلك فى الكثرة من أمثلتها القديمة ، ومنها أمثلة قديمة متعددة فى الشعر — وردت فيها (لو) مصدرية بعد أفعال لاتفيد التمنى . ويمكن أن تعد (لو) فى الصيغة ليست مصدرية ، وإنما للتمنى الخالص .

وبذلك تكون صيغة (حبذا لو رضيت) وما ماثلها فى الكتابات العصرية سائغة مقبولة » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجالس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ أحمد العوامرى هذا الأسلوب فى العدد الأول من مجلة المجمع . وقال بخطئه لأن « لو » المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد : ود ويود ، وأحب ويحب ، وتمنى ويتمنى .

— قدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أن هناك أمثلة قديمة متعددة فى الشعر وردت فيها « لو » بعد أفعال لا تفيد التمنى . ويمكن أن تعد « لو » فى الصيغة ليست مصدرية : وإنما للتمنى الخالص .

وقدم فى ذلك :

— بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان « حبذا لو رضيت » . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٣٠١) .

الحساسية والشفافية والأنانية والفعالية(*)

« يرى المجمع أنه يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال : الحساسية ، والشفافية ، والفعالية والأنانية ، مع اختلاف فى ضبط بعض حروفها ، تشديدًا أو تخفيفاً .

وترى اللجنة أن هذه الكلمات فيما عدا الأنانية ، يصح ضبطها بتشديد العين والياء أو بتخفيفهما ، تأسيساً على أنها فى حالة التشديد مصوغة على وزن (فعَّال) دخلت عليها ياء النسب والتاء ، وأنها فى حالة التخفيف مصادر على وزن (الفعالية) .

أما كلمة (الأنانية) فهى إمَّا نسبة إلى الأنا فتكون بتشديد الياء ، بزيادة ألف ونون كالمنظرانى والمخبرانى ، وإمَّا نسبة إلى (الأنانى) كالاشتراكى نسبةً إلى الاشتراكية » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى اللجنة بعنوان : « القول الحساسية والشفافية والفعالية والأنانية تأصيلا وضبطاً » رأى فيها أن استعمال الحساسية والشفافية والأنانية يشيع فى اللغة المعاصرة مع اختلاف فى ضبط بعض حروفها تشديدا أو تخفيفا . وانتهى إلى أن كلا من الحساسية والشفافية والفعالية يصح ضبطها بتشديد العين والياء أو بتخفيفهما على أساس أنها فى حالة التشديد مصوغة على وزن فعال بالتشديد دخلت عليها ياء النسب والتاء ، وأنها فى حالة التخفيف مصادر على وزن الفعالية مثل الطواعية والعلانية والكراهية .

أما الأنانية فهى إما نسبة إلى الأنا ، فتكون بتشديد الياء بزيادة ألف ونون كالمنظرانى وإما نسبة إلى الأنانى، كالاشتراكى نسبة إلى الاشتراكية وبعد أن تدارست اللجنة الموضوع انتهت إلى القرار المدون فى الصدر .

وقدم فى ذلك :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « القول فى الحساسية ، والشفافية ، والفعالية ، والأنانية ، تأصيلا وضبطاً » .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٣٠٣) .

شـــباب واعد(*)

« يرى المجمع أنه يجرى على أقلام بعض الكتاب والأُدباء عبارة (شباب واعد) مرادًا بها الشباب ، وبمعنى أنه استوفى من الكفاية ما يبشر بمستقبل مشرق . وهناك من يظن أن لفظة (واعد) فى دلالته على هذا المعنى منقول بطريقة الترجمة من الإنجليزية حيث يقولون عن الرجل صاحب المؤهلات promising Figure وقد يكون هذا الظن صحيحًا .

بيد أن المعاجم اللغوية نصت على أن لفظة (واعد) مشتقة من الفعل (وعده) الأَمرَ . أى منَّاه به ، مثل (أرض واعدة) أى يرجى خيرها . إذن فاستعمال عبارة (شباب واعد) بمعنى أنه قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير ، استعمال صحيح » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ مصطفى مرعى بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أن المعجمات اللغوية نصت على أن لفظة . « واعد » مشتقة من «وعد » مثل : أرض واعدة ، أى يرجى خيرها ، فالقياس يجيز لنا صحة الاستعمال على أساس أن توجيه قولهم. شباب واعد ، يعنى أن الشباب قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يمده لمستقبل مشرق باسم .

(انظر بحثه فى : الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٣٠٧) .

صارحه الرأى ــ صارحه بالرأى(*)

« يرى المجمع أنه يتوارد على أقلام الكاتبين قولهم : (صارحه بكذا) .

وقد توجه النقد على هذا بمقولة أن (صارح) لازم فيما سجلت معجمات اللغة . وترى اللجنة إجازة ذلك التعبير بتخريج حرفى . وهو أن ألف الزيادة فى (صارح) ترشح الفعل للتعدى ، وبالاستشهاد على الصحة من الشعر الجاهلى بقول (أبى طالب) :

وقد صارحونا بالعداوة والأذى   وقد طاوعوا أمر العدوِّ المزايل » .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— أنكر الأستاذ أحمد العوامرى قول الكتاب : إنى أصارحك كذا — أصارحك بكذا — فى العدد الأول من مجلة المجمع .

— وقدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة ، رأى فيه أنه يمكن تخريج صارحه بالرأى على أساس أنه يكثر فى اللغة مجىء « فعل » الثلاثى و « فاعل » متعديين إلى مفعول به واحد مثل « خدعه » و « خادعه » .

— وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى الموضوع بعنوان « صارحه بالأمر » رأى فيها أن ألف الزيادة فى صارح ترشح الفعل للتعدى كقول « أبى طالب » من الشعر الجاهلى :

وقد صارحونا بالعداوة والأذى   وقد طاوعوا أمر العدو المزايل

وقدم فى ذلك :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « صريح القول فى : صارحه بالأمر » .

— بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « صارحه الرأى - صارحه بالرأى » .

(الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٣٠٩) .

الجديد فى دلالة « التعبير »(*)

« يجرى على أقلام الكتاب وعلى الألسن مثل قولهم : « صورة معبرة . وسلوك تعبيرى ورقص تعبيرى ، وعبَّر بصمته عن رضاه ، بمعنى الإبانة بالحركة أو العمل أو التصرف وفى هذا إطلاق للتعبير بصور مختلفة .

أما الذى ورد فى معجمات اللغة فهو أن التعبير بمعنى التفسير والإبانة بالقول بيد أنه ورد فى بعضها عبَّر عمَّا فى نفسه : أعرَبَ وبَيَّنَ . ومن ثم تسعنا إجازة إطلاق التعبير لمجرد الدلالة ، سواء كانت بالحركة أو الإشارة أو السكون كما يجرى فى الاستعمال الحديث ويشهد بذلك ما نص عليه صاحب المقاييس فى أصل معنى : عَبَّرَ عن أنه يحمل دلالة الانتقال والنفوذ أو التفسير والإبانة وعلى هذا ترى اللجنة إجازة ما يجرى على الألسن والأقلام » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٠) ج (٥)

— قدم فى ذلك بحث بعنوان « الجديد فى دلالة التعبير » للأستاذ محمد شوقى أمين .

وقفة مع الاخصائى
ضبطا وبناء ودلالة (*)

« يستعمل المعاصرون كلمتى إخصائى – وأَخِصَّائى ، بمعنى المختص أو المتخصص أو الخاص بفرع من فروع الطب أو غيره ، لا يشرك فيها سواه من الفروع ، ولما كانت الكلمتان بهذا المعنى لم ترد فى مأثور اللغة ، وذلك مما أثار الشك فى صواب استعمالهما لهذا المعنى ، فاللجنة ترى إجازة استعمال الكلمتين بالمعنى المذكور على أن تكون كلمة إخصائى نسبة إلى إخصاء على وزن « إنْشاء » ، من الفعل « أَخصى » بمعنىَ تعلم علمًا واحدًا ، كما جاء فى « القاموس المحيط » أو أن تكون الكلمة « إخْصَائى » محولة عن الفعل « أخْصى » بفك الإدغام ، وحذف أحد الحرفين المتماثلين ، وتعويض الألف عنه .

وأما كلمة « أَخِصَّائى » فهى نسبة إلى الأَخِصَّاء على وزن أَخِلَّاء وأَشِدَّاء ، وهو الرجل المنسوب إلى الإخصاء المضاف إلى جملتهم ، والأَخصاء جمع « خصيص » بوزن خليل وشديد ، وقد وردت كلمة « خصص » فى شعر بعض المحدثين وهو أبو الرقعمق ، كما يمكن أن تخرج على أنها محولة عن مفعول بمعنى مخصوص » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٠) ج (٥)
– قدم فى ذلك بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان :
« وقفة مع الأخصائى ضبطا وبناء ودلالة » .

الشــفرة(*)

« تستخدم اللغة المعاصرة كلمة الشفرة للدلالة على كتابة بالرموز قصد الإخفاء . وبخاصة في المراسلات الدبلوماسية بين الأجهزة السياسية للدولة ، وكذلك ترد الشفرة في الموسيقى بمعنى الرقوم .

بيد أن بعض المصادر العربية الحديثة من المعجمات الثنائية أو غيرها تستعمل الكلمة بصيغة الجفر تعويلًا على أن الجفر في قديم العربية هو الجلد . وقد كانت تكتب فيه رموز للإنباء بالكوائن والدولات .

وترى اللجنة نظرًا لشيوع كلمة « الشفرة » أن تقبلها على أنها معربة من Cypher (سايفر) ، وأما ضبطها فيعتمد على المشهور في الصيغ المعربة وهو الفتح » .

(*) صدر في مؤتمر د (٥٠) ج (٥)
– وقدم في هذا :
– بحث بعنوان الشفرة للأستاذ مصطفى مرعى .
– بحث بعنوان الصفر والشفرة للدكتور مجدى وهبة .
– بحث بعنوان كلمة شفرة لغة السرية الرسمية ، للدكتور محمد عبد المنعم خفاجى .
– بحث بعنوان الشفرة لمعنى الكتابة السرية للأستاذ محمد شوقى أمين .

تسع كلمات على صيغة «فعيل» بمعنى «مفعول» فى محدث الاستعمال (*)

« يستعمل المعاصرون الحنايا بمعنى الأَحناء والضلوع بمفردها حَنِيَّة والثنايا بمعنى الأَثناء والمثانى بمفردها ثَنِية ، كما يستعملون خطيبة بمعنى مخطوبة ، ومزيجًا بمعنى ممزوج ، وعديداً بمعنى ذى عدد ، ورهيبًا بمعنى مرهوب ، وعديماً بمعنى معدوم .

ولم ترد هذه الكلمات فى أمهات المعاجم بصيغة فعيل للدلالة على المفعول ، هذا بيد أنه يمكن توجيه الحنايا بمعنى الأَحناء باعتبارها جمعًا لحَنِيَّة بمعنى محنية ، والثنايا باعتبارها جمعًا لثَنِيَّة بمعنى مثنية .

وكذلك وردت رهيب فى إحدى قصائد المفضليات ، واستعملت عديد فى مقدمة اللِّسان والمخصص .

ولَمَّا كانت هذه الجموع مفردها فعيلة بمعنى مفعولة ولَمَّا كان النُّحاة يجيزون تحويل فعيل إلى مفعول ، إما على أنه قياس ، وإما على أنه غالب كثير .

ولَمَّا كانت هذه الكلمات التى مفردها فعيلة لم يرد منها على هذه الصيغة ما هو بمعنى فاعل ، مَّما يمنع استعمالها بمعنى مفعول . فلذلك ترى اللجنة أنه لا مانع من إجازة هذه الكلمات بدلالتها المتداولة ، لانطباقها على ضابط صرفى غير منكور » .

(*) صدر القرار فى مؤتمر د (٥٠) ج (٥) .

— وقدم فى ذلك بحث بعنوان « عشر كلمات على صيغة فعيل بمعنى مفعول فى محدث الاستعمال » .
للأستاذ محمد شوقى أمين

ملحظ ـ ملحوظة ـ ملاحظة(*)

« يستعمل المعاصرون كلمة ملحظ ، وملحوظة ، وملاحظة بمعنى الاستدراك على رأى أُدلِيَ به أو على الشيء المستدرك نفسه .

وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن المعاجم جاءت خلوا من هذا المعنى حين تعرضت للفظى ملحوظة وملاحظة .

والاستعمال اللغوى الذى نصت عليه المعاجم هو إطلاق لفظتى « لحظه ولاحظه » بمعنى النظر إلى الشيء باللحاظ ، أى مُؤْخِرِ العين ، مِمَّا يلى الصُّدْغ .

وفى الحديث النبوى كان صلى الله عليه وسلم « جل نظره الملاحظة » ، ويزيد صاحب اللسان على ذلك فينص على أن « لاحظه » تجىء أيضًا بمعنى راعاه على المجاز .

وترى اللجنة جواز استعمال الكلمات الثلاث بمعنى الاستدراك على رأى أُدلى به أو الشيء المستدرك نفسه على أساس من المشابهة بين الاستدراك على الشيء ومراعاته ومجرد النظر إليه .

أى تشبيه الاستدراك على الرأى بالنظر إليه بلحاظ العين . لما فى كل من النظر والتأمل رغبة فى إدراك حقيقة الشيء .

أو تشبيه الاستدراك على الرأى بالمراعاة لما فى كل من مزيد العناية .

هذا مع أن لفظ ملحوظة أدق وأصل لغة . لما فى لفظ ملاحظة من حصول المفاعلة من جانب واحد مما يخرج بها عن حقيقتها ، وقد جاء استعمال ملحوظة كثيرًا ومنه قول النحاة : التمييز إما ملفوظ أو ملحوظ .

وأما ملحظ فوجهها أنه مصدر ميمى قياسى من لحظ . أو اسم مكان بحسب مواقع الاستعمال » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٠) ج (٥)

ـ قدم فى ذلك بحث « ملاحظة وملحوظة وملحظ » للدكتور محمد عبد المنعم خفاجى .

كلمات فصاح فاتت المعجمات(*)

(أ) رهيب

لفظة رهيب مما لم يرد فى المعاجم ولكنها جاءت فى شعر أبى ذؤيب الهذلى (سنة ٢٦ هـ) :

* بيض رهَابٌ ريشهُنَّ مفــزَّعُ *

(٤٢٧ المفضليات) :

ورهاب جمع رهيب بمعنى مرهوب .

وتخريج ذلك صرفيًّا أنها محولة عن مفعول ، والتحويل كثير أو قياسى .

(ب) عَزَّة بمعنى صعبة

وردت بهذا المعنى فى شعر عَبَدة بن الطبيب ، وهو من المخضرمين :

وثنيَّــة من أمر قــومٍ عَزَّةٍ فَرَجَتْ يداى فكان فيها المطلع

(١٤٧ المفضليات) .

وهى بهذا المعنى مما لم يرد فى معاجم اللُّغة .

(ج) مشهود بمعنى ممزوج بالشهد

وردت هذه اللفظة بهذا المعنى فى شعر ربيعة بن مَقْرُوم الضبىّ ، وهو من المخضرمين :

وباردًا طَيِّبًــا عــذبًا مقبَّلُهُ مخيَّفًــا نبتُه بالظَّــلم مشهودا

(*) استخلصت اللجنة هذه الكلمات من « المفضليات » كما نبه عليها الأستاذان أحمد شاكر وعبد السلام هارون شارحا المفضليات بالاستناد إلى شرح ابن الأنبارى وغيره

(*) صدر القرار فى مؤتمر الدورة الحادية والخمسين بالجلسة الثامنة .

(٢١٣ المفضليات) .

وباردًا : يريد الشاعر به ثغر حبيبته ، كلما برد الثغر كان أطيب لريحه .

الظلم : ماءُ الأسنان ، وإذا صَفَت الأسنان ورقَّتْ كان لها ظَلْمٌ .

مشهودًا : أى كأن طعمه طعمُ الشهد ، أو ممزوج بالشهد وهذا المشتق (مشهود) ممّا لم يذكر فى المعاجم بهذا المعنى .

(د) قذِيف بمعنى دَعِيّ النسب

وردت هذه اللفظة بهذا المعنى فى شعر لِسُبَيْع بن الخَطِيم ، وهو جاهلى :

من غير ما جُرْمٍ أكونُ جَنَيْتُه فِيهم ، ولا أنَا إن نُسِبْتُ قَذِيفُ

(٣٧٤ المفضليات) .

واللفظة ممّا لم يرد فى المعاجم بهذا المعنى .

(هـ) عَنْوَة بمعنى جهارًا غَيْرَ خَتْلٍ

وردت بهذا المعنى فى شعر لِخَرَاشَةَ بن عَمْرٍو العبسى وهو جاهلى :

ونحن تركنا عَنْـوَةً أم حَاجِبٍ تُجَاوِبُ نَوْحًا ساهِرَ اللَّيلِ ثُكَّلا

(٤٠٦ المفضليات) — النَّوْح : النساء النائحات . الثُّكل جمع ثَاكِل وهو المرأة فقدت ولدها أو عزيزًا عليها .

ولفظ عَنْوَة ممّا لم يرد فى المعاجم بهذا المعنى .

(و) رَجلٌ آنِسٌ

ذو الإيناس ، ورد بهذا المعنى فى شعر المرقش الأكبر :

وقدْرٍ ترى شُمْطَ الرِّجال عِيَالَهَـا لَهَـا قَيِّمٌ سَـهلُ الخليقة آنِسُ

(٢٢٦ المفضليات) شُمْط جمع أَشْمَط وهو ما خالط سواد رأسه الشيب .

عيالها : أى كأنهم عيال لها . قَيِّم : قائِمٌ بشأنها . آنس يستعمل فى المؤنث فيقال : جارية آنسة إذا كانت طيبة النفس ، واستعمال هذا اللفظ (آنس) فى المذكر صحيح قياسى ولكن لم تنص عليه المعاجم .

(ز) آل بمعنى سياسة (*)

هذه اللفظة استعملها الشَّنْفَرى وهو جاهلى ، بهذا المعنى فقال :

تخاف علينا العَيْلَ إن هى أكثرت   ونحن جياعٌ ، أىَّ آلٍ تَأَلَّت

(١١٠ المفضليات) — العَيْل : الفقر . أى آلٍ تألَّت : أى سياسة ساسمت ، والال أصله الأَول ، قلبت الواو ألفًا لسكونها بعد فتحة ... ولم يذكر فى المعاجم بهذا المعنى .

(ح) رجلٌ بُكْمَة أى أبكم (*)

وردت هذه اللفظة بهذا المعنى فى شعر الجُمَيْح مُنْقِذ بن الطَّمَّاح وهو جاهلى :

حاشا أبا ثَوْبَان إنَّ أبا   ثوبانَ ليس بِبُكْمَة فَدْمِ

(٣٦٧ المفضليات)

وهذه اللفظة بهذا المعنى مما لم يرد فى المعاجم .

(ط) المُعين بمعنى الأَجير

لأنه يعاون صاحب العمل فى أمره وهذه اللفظة بهذا المعنى وردت فى شعر المثقِّب العبدى وهو جاهلى ، يمدح عمرو بن هند ملك الحيرة ؛ :

كأَنَّ نَفِىَّ ما تَنْفِى يداها   قِذَافُ غَرِيبة بيَدى مُعِين

(*) البيان الخاص بالموضوع :

— قال الأستاذ محمد بهجة الأثرى : الإيالة — بمعنى السياسة والإدارة — كانت مستعملة فى العصر العباسى ، وكذا الإيالة فى العصر التركى .

— ورد عليه الأستاذ محمد شوقى أمين قائلا : الذى قال إن الآل بمعنى السياسة هو ابن الأنبارى ، أما الإيالة فهى الولاية ، ونحن هنا بصدد الآل بمعنى السياسة

— وقال الأستاذ عبد الرزاق البصير : قالت اللجنة إن فى كلمة الأول بسكون الواو إعلالا ، وليس هذا من مواضع قلب الواو ألفا ، فالواو الساكنة تعامل معاملة الحرف الصحيح ، أما إذا كانت مفتوحة هنا فلها أن تقلب ألفا .

(*) البيان الخاص بالموضوع :

— علق الدكتور مهدى علام على القرار بقوله : أخشى أن تكون الكلمة الواردة فى شعر الجميح أصلها (بكمة) بفتح العين لا بإسكانها ، واستعمل الشاعر (بكمة) بسكون العين للضرورة .

(٢٩١ المفضليات) .

شبه ما تنفى يدا الناقة من الحصا فى سيرها بحجارة تقذف بها ناقةٌ غريبة أتت حوضًا غير حَوضِها لتشرب منه فَرُمِيَت .

ولفظ المعين فى المعاجم بمعنى الظهير والمساعد على الأمر أى المستعان به . سئل الأصمعى : هل تعرف المُعِين بمعنى الأجير ؟ فقال : لا أعرف . ولعلها لغة بحرانية . بمعنى لغة أهل البحرين. وتفسير المُعِين بالأجير لم يذكر فى المعاجم .

(ى) اتَّنَى : أى انثنى

وردت فى الشعر الجاهلى بهذا المعنى ، قال جابر بن حُنَيّ التغلبى . وهو جاهلى :

تناولَه بالرمح ثم اتَّنَى له   فَخَرَّ صَريعًا لليدين وللفم

(٢١٢ المفضليات) .

اتَّنَى : أراد انثنى ، فَأَدْغَم النون فى الثاء ثم أبدلها تاء ، قاله الأنبارى . وهو من نادر التصريف ، الذى لم يوجد له مثال ، والقياس فى مثله أن يكون أصله اثتنى على وزن افتعل ، واللغة العامية المصرية تستعمل هذه اللفظة بالمعنى المذكور .

(ك) تَحَذَّرَه بمعنى أخذ حِذْرَهُ منه

ورد فى شعر عبد المَسِيح بن عَسَلَة ، وهو جاهلى :

* لا ينفع الوحشَ منه أن تَحذَّره *

(٢٨٠ المفضليات) .

تَحذَّرُه أصله تتحذَّرُهُ مضارع تحذَّر وهذا الفعل ليس فى المعاجم ، بل فيها حذر واحتذر .

(ل) النَّوَاهِد بمعنى الدَّوَاهى جمع نَاهِدة

وردت هذه اللفظة بهذا المعنى فى شعر مُزَرِّد بن ضِرَار الذُّبْيَانِى وهو جاهلى :

. . . .   وقد دَلَّهْتَهُ بالنَّوَاهِد

(٨٠ المفضليات) — دلهته : أزعجته . النواهد : الدواهى وهذا مما لم يذكر فى المعاجم.

ألفاظ وأساليب عصرية(*)

١ — التشخيص — الأنسنة(١)

« مما هو معهود فى فنون الأدب إنزال غير العاقل كالحيوان والنبات والجماد والمعانى المجردة منزلة العاقل فى التعبير والتصوير والخطاب ، وقد جرى ذلك فى الأدب العربى وفى غيره من آداب اللغات المختلفة ، ولهذا الفن الأدبى مصطلحات أجنبية مختلفة ، وقد عُبِّر عن هذا المعنى فى النقد الأدبى الحديث بكلمات شتى منها المغالطة الوجدانية ، والإنطاق ، والتجسيد ، والتجسيم ، والتشخيص ، والأنسنة ، والتأنيس ، وترى اللجنة أن أنسب هذه الكلمات إما التشخيص وإن كانت مشتركة فى دلالات أخرى كالتمثيل وتحديد المرض ، وإما الأنسنة وإن كانت اشتقاقًا من كلمة الإنسان على لفظها ، وإمّا التأنيس وهى اشتقاق من أصل مادة الإنسان وهو الأنس » .

(*) صدرت هذه القرارات فى مؤتمر الدورة الحادية والخمسين فى الجلسة الثامنة .

(١) — قدم فى ذلك :

بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « الأنسنة لإنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل »

بحث فى التشخيص « Personification » للدكتور مجدى وهبة .

٢ ــ التركيز(*)

« مما يجرى فى الاستعمال المحدث مثل قولهم : « شرابٌ مركز » بمعنى أنه مكثف غليظ القوام وافر الحظ من العنصر الأصلى فيه ، وكذلك مما يجرى فى الاستعمال مثل قولهم : ركَّز على كذا بمعنى قوَّاه وأكَّده ، ولكن الذى فى اللغة هو رَكَزَ الرُّمحَ أو الوتَدَ رَكْزًا أى دقه فى الأرض تثبيتًا له ، وترى اللجنة أن التثبيت يسوغ فيه مجاز التغليظ أو الترديد أو التجميع ، وكذلك تعدية الفعل رَكَّز بالتضعيف وجعل مصدره « التَّركيز » مما لا تأْباه أقيسة العربية . وأما التعدية بالحرف « على » فَتُحْمَل على أن التثبيت أو التجميع واقع على الشىء . وكذلك يُحْمَلُ التعبير على تضمين الحرف « على » معنى الحرف « فى » كما حدث التضمين العكسى فى قوله تعالى : « وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِى جُذُوعِ النَّخْلِ » أى عليها » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥١) ج (٨)

— قدم فى ذلك بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « دلالة التركيز » .

٣ ـ اللصق واللاصق(*)

« يجرى فى الاستعمال المحدث مثل قولهم : « لصق الإعلانات ممنوع » أو مثل قولهم : « شريط لاصق » ، وقد منع بعض نقاد اللغة المحدثين اللصق مصدرًا بمعنى اللصوق ولكن المنقول عن ابن دُرَيْد كما فى الحاج : قوله الَّلزْقُ إلزامُك الشيءَ بالشيء ، ومعلوم أن اللزق يجوز فيه الصاد والسين بديلًا من الزاى ، كذلك جاء فى أقرب الموارد اللصق مصدرًا رديفًا للصوق. يضاف إلى ذلك أن المجمع أقرَّ أن الفعل المتعدى يصاغ له مصدرٌ على وزن « الفَعْل » بفتح فسكون ما لم يدل على حِرْفة ، ومن حيث أن « لَصَق » فعل متعد فنقول : « لَصَقَ الشَّىْءَ بالشَّىْءِ » ، فإن الشريط اللّاصق يحمل معنى الملتصق بغيره ،على أن فى اللُّغة مما يدل على الشريط اللّاصق ألفاظًا مفردة كاللِّصاق » على وزن « كِتاب » ، و « اللَّصوق » على وزن « طَروب » ، و « اللَّصَّاق » على وزن « جَذَّاب » وكلها ممَّا يجوز أن تتعاقب عليه الزاى والسين إلى جانب « الصاد » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥١) ج (٨) .

— قدم فى ذلك بحث « اللصق واللاصق » للأستاذ محمد شوقى أمين .

٤ ـ معنى الخيارين والخيارات(*)

« يجرى فى الاستعمال مثل قولهم : « العرب اليوم أمام خيارين إما كذا وإما كذا أو أمام خيارات إما كذا وإما كذا وإما كذا » ، وقد يرد على هذا التعبير أن الخيار لا يتعدد ولكن الذى يتعدد ما يدخل تحت الخيار من أمرين أو أمور ، ففصيح التعبير أن يقال : « العرب أمام خيار بين أمرين ، أو خيار بين أمور ،هذا إلّا إذا تعدد موضوع الخيار فيكون فى كل منها خيار . ولكن توجيه التعبير الشائع بأن كلاًّ من الأمرين أو الأمور كان مظنة الاختيار ، ففى الكلام مجاز مرسل باعتبار المحلية أو ما كان ، لأن كل أمر كان محلاًّ للاختيار . وكان فى نفسه داخلا فى الخيار ، قبل أن يسقط عنه الاختيار » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥١) ج (٨)

ـ قدم فى ذلك :

ـ بحث للدكتور شوقى ضيف عنوانه : « لفظا خيارين وخيارات » .

وبحث للأستاذ محمد شوقى أمين عنوانه : « معنى الخيارين والخيارات » .

٥ ـ الحياد والتحييد(*)

« من الاستعمال المحدث قولهم : « الحياد السياسى ، والحياد الإيجابى » ، وكذلك قولهم : « تحييد الدولة » بمعنى إلزامها الحياد ، والمقصود بالحياد والتحييد المُجَانبة ، أو التجنيب للدولة بحيث لاتتحيز لسياسة معينة ، وقد نصت اللغة على أن الحياد هو المجانبة والميل عن الشىء . على أن الفعل حاد يجوز فيه التضعيف للتعدية ،كما أقر ذلك المجمع فيقال : حاد عن الطريق وحيَّده صرفه عنه بمعنى جنبه إيَّاه وأماله عنه ، ومن ثمَّ ترى اللجنة جواز مايجرى فى الاستعمالات المحدثة من هذا القبيل » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥١) ج (٨)

– قدم فى ذلك بحث بعنوان « الحياد والتحييد » للدكتور محمد عبد المنعم خفاجى .

طمن(*)

« يجرى فى الاستعمال قولهم : طَمَّنَه أى أدخل عليه الطمأنينة . ومنه قولهم : تطمين الخواطر أى تسكينها وتهدئتها ، وقد يرد على هذا الاستعمال أن الوارد فى اللغة إنما هو الفعل الرباعى « طمأن » . وترى اللجنة تخريج الاستعمال الشائع « طمّن » المضعف استنادًا إلى وجود الصفة المشبهة وهى « الطِّمْن » الساكن كالمطمئن ، ووجه الترجيح أن المجمع أجاز استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات . ولما كانت اللغة قد سجلت الصفة المشبهة فالفعل — كما قال أبو على الفارسى — فى الكف ، وعلى هذا يقال : طمنه تطمينًا : أدخل عليه الطمأنينة بمعنى طمأنه » .

انتهت لجنة الألفاظ والأساليب من النظر فى عشر مسائل عرضت على المجلس فأقر منها تسعا ورد مسألة واحدة إلى اللجنة وهى « الأكوس » .

— وقدم فى ذلك بحث بعنوان « طمن » للدكتور شوقى ضيف .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩) .

٧ – المشبوهون – المشتبهون(*)

« يشيع فى الاستعمال التعبير بكلمة « المشبوه » وجمعها « المشبوهون » ، وكذلك مثل كلمة « حركات مشبوهة » ، والمراد بالمشبوه من حامت حوله ظنون السوء والانحراف عن السلوك المستقيم ، ويراد ذلك المعنى أيضًا فى دلالة « الحركات المشبوهة » وليس فى اللغة فعل « شبه » الثلاثى المتعدى ، ويمكن تخريج صيغة اسم المفعول أخذًا من الشبهة وهى اسم مصدر بمعنى « الاشتباه » باعتبار ذلك من قبيل استكمال المادة اللغوية ، إعمالًا للقرار المجمعى فى هذا الموضوع على أن العربية تعرف فعل « اشتبه الشىء » بمعنى التبس وأشكل وكان مجالًا للظن أو الظنة ومنه « الأُمور المشتبهات » أى التى يقع فيها الاشتباه . فيقال : « المشتبهون » ، و « الحركات المشتبهة » وفى ذلك تسويغ للشائع وتنبيه إلى الاستعمال الفصيح » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)
قدم فى ذلك : بحث بعنوان : « المشبوهون – المشتبهون » للأستاذ محمد شوقى أمين .

المرابى (*)

« تشيع كلمة (المرابى) أى الذى يتعامل بالرِّبا . ويعترض على هذه الصيغة بأن المسموع فى اللغة أربى فهو مُرْبٍ ، وترى اللجنة قبول تلك الصيغة إما على أن صيغة فاعل فى اللغة تدل على الموالاة ، وإما على أن صيغة أفعل تعاقب فاعل ، كما فى داينه بمعنى أدانه . ويستأنس لقبول الكلمة بورودها فى شعر المعرى ، إذ يقول :

أرابيك فى الود الذى قد بذلته   وأضعف إن أجدى لديك رباءُ »

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩) .
قدم فى ذلك : بحث بعنوان « المرابى » للدكتور شوقى ضيف وبحث بعنوان « كلمة مرابى » للدكتور مجدى وهبة .

تمشيط المكان(*)

« مما استحدث فى التعبيرات العصرية قولهم : تمشيط المكان بمعنى تفتيشه ومعرفة ما يخفى فيه ، ومع أن هذا التعبير مترجم – فإنه فى صيغته ودلالته – ليس عن العربية ببعيد فهو من الفعل « مشّط » الشعر : خلله وسواه . وتضعيف الثلاثى للتكثير قياسى ، وعلى هذا يجوز – التمشيط » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)

– قدم فى ذلك : بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « إجازة تمشيط البقعة » .

اجازة لحوق التاء بالأسماء فى تعبيرات معاصرة(*)

« من أشيع الكلمات فى لغتنا المعاصرة هذه الأسماء : اللوحة . النجمة ، الوجهة . الفرخة ، الطاسة ، العظمة . ويعترض على هذه الكلمات بأنها غير مسموعة وأنها أسماء دخلت عليها التاء التى لاتدخل قياسًا إلّا على الصِّفات ، وترى اللجنة قبولها على أن التاء فيها للدلالة على الوحدة أو لتأكيدها ، وفى مسموع اللغة كثير من الأسماء ذوات التاء . وقد سبق للمجمع أن أقر دخول تاء الوحدة على المصادر بلفظها بإطلاق » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)

— قدم فى ذلك بحث بعنوان : « إجازة لحوق التاء بالأسماء فى تعبيرات معاصرة » للأستاذ محمد شوق أمين .

الطابق (*)

« يستعمل المعاصرون كلمة الطابق للطبقة من المبنى ذى الطبقات ، وهذا الاستعمال محدث فى دلالته ، وترى اللجنة إجازته حملًا على ما جاء فى اللغة من قولهم : هذا الشىء وفق ذلك وطابقه بفتح الباء وكسرها بمعنى واحد ؛ إذ كانت الطبقة مطابقة لما فوقها وما تحتها » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)
— قدم فى ذلك بحث بعنوان : « الطابق » للدكتور شوقى ضيف

الرفرف(*)

« يستخدم المعاصرون كلمة (الرفرف) فى معنى مايحيط بجانبى السيارة ، ولما كانت اللغة تثبت لمعنى الرفرف ما فضل عن الشيء وعطف، ومنه كسر الخباء . فاللجنة ترى إجازة ما يستعمله المعاصرون لما فيه من العلاقة بينه وبين المأثور » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)
(*) قدم فى ذلك : بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « الرفرف » .

التحوير بمعنى التغيير(*)

« درست اللجنة كلمة (التحوير) بمعنى التغيير فى الشيء والتعديل فيه ، وترى إجازتها بصيغتها لما فى لسان العرب من قولهم : حار الشيء يحور إذا تغير من حال إلى حال على أساس تضعيف عين الفعل للتعدية ــ وقد قاسه المجمع ــ فيقال : حوَّر الشيء تحويرًا غير فيه وعدل . وبذلك يكون استعمال كلمة التحوير بمعنى التغيير فى الشيء والتعديل فيه استعمالًا سائغًا » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)

(*) قدم فى ذلك بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « التحوير » .

وبحث للدكتور محمد عبد المنعم خفاجى بعنوان « التحوير بمعنى التغيير » .

الأمن والأمان(*)

« يجرى فى الاستعمال الحديث قولهم : (الأَمن والأَمان) متواليين فى مقام واحد ، ولما كان الأَمن والأَمان فى اللغة بمعنى ، فإن الشبهة تعرض فى الاستعمال الحديث . ولكن هذه الشبهة تنجاب إذا لوحظ أَن مقام استعمال كلمة (الأَمن) وحدها هو مهمة الهيئات المحلية أَو الدولية التى تتولى درء الجرائم أو الحروب عن المجتمع المحلى أَو الدولى ، أَما استخدام (الأَمان) وحده فهو بث الطمأنينة وبسط الاستقرار ونفى الخوف والقلق عن الأَفراد . ومن ثم يجاز اقتران كلمتى الأَمن والأَمان فتفيدان معًا كلا المعنيين » .

(*) صدر فى مؤتمر د (٥٢) ج (٩)

(*) قدم فى ذلك بحث للدكتور مجدى وهبة بعنوان « الأمن والأمان »

المهمة (*)

« يذهب بعض المعاصرين إلى تخطئة الضبط اللغوى لكلمة (مُهِمَّة) بضم الميم ويرون أن صوابها (مَهَمَّة) بفتح الميم انطلاقًا منهم إلى أن الشىء المُهِم بضم الميم هو المُحْزِن المُقْلِق أو الشديد المحزن فقط ، ولم ينتبهوا إلى معنى الإقلاق الذى يراد به الحركة والتحرك رجوعًا إلى مادة (ق ل ق) التى تفسر الإقلاق بمعنى التحريك .

وترى اللجنة أن ضبط (المُهِمَّة) بضم الميم وكسر الهاء ضبط سليم يراد به ما يستثير لعزم ، أما المَهَمَّة بفتح الميم فهو مصدر ميمى من الهم أى العزم ، وهى لا تؤدى معنى (المُهِمة) التى يقصد بها القضية أو الأمر الذى يقتضى عناية وجهدًا خاصاً . وقد كان من دعاء الرسول — صلى الله عليه وسلم — : « اللَّهُمَّ اكفِنَا ما أَهمَّنَا ومَالا نَهْتَم بهِ يا كَافى المُهِمَّات » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم فى هذا بحث بعنوان المهمة للأستاذ عبد السلام هارون .

كافــة(*)

« ترى اللجنة إجازة استعمال لفظة « كافة » فى الحال وغيرها ، مَعْرفة ومُنَكَّرة ، ولغير العاقل ؛ استنادًا إلى استعمالات فصيحة قديمة . وإلى استعمال بعض أئمة النحاة والأُدباء لها مضافة ومسبوقة بحرف الجر » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين والجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .
— قدم فيها بحث للأستاذ : عبد السلام هارون بعنوان «كافة » .

تسييس(*)

« تشيع كلمة « تسييس » من ساس الرعية يسوسها سياسة إذا قام عليها ومالك أمرها ، والمصدر السَّوْس السياسة فكان القياس يقتضى أن يقال : تسويس لا تسييس ، وترى اللجنة قبول هذه الصيغة على أساس أن اللغة كثيرًا ما تقلب الواو ياء والياء واوًا ، كما فى دنيا وعليا وموقن وموسر ، وتلجأُ لذلك حين يكون لها استعمالان كما هو الشأن فى تسييس فإن كلمة « تسويس » توهم الاستعمال الشائع فى العامية وهو وقوع السوس فى الخشب أو فى الطعام ، وفرارًا من هذا اللبس شاعت على الألسنة كلمة « تسييس من السياسة وهو استعمال مقبول » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .
(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (تسييس) للدكتور شوقى ضيف .

مصداقية(*)

« يجرى على أقلام الكتاب مثل قولهم : « مصداقية هذه الدولة صحيحة ومصداقية تلك غير صحيحة ؛ بمعنى أن سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلنة ، وأنها صادقة فى فعلها مثل قولها أو غير صادقة . وفى معجمات اللغة مثل لسان العرب : أنه يقال هذا مصداق ذلك أى ما يصدقه ، فأصل الكلمة صحيح لغويًّا وأضيفت إليها ياء المصدر الصناعى المشددة وتاؤه ، وعلى هذا ترى اللجنة إجازة ما يجرى على الألسنة والأقلام » .

(*) صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع فى الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (مصداقية) للدكتور شوقى ضيف .

جبهوى (*)

« تشيع كلمة جبهوى نسبة إلى جبهة ، والنسبة إليها جبهى ، وترى اللجنة قبول جبهوى على أساس الفرار من اللبس ؛ لأنه قد يظن حين يقال : جبهى أن النسبة إلى جَبْه مصدر جَبَهَه إذا صَكَّ جبهتَه أو إلى جَبَه أو إلى جَبَهٍ من جَبِه إذا اتسعت جبهته ، وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال : « وحدوى » كما أجاز فى النسبة إلى نظرية النسبية أن يقال نسبوى » .

(*) صدر فى الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجالس الدورة نفسها .

(*) وقدم فى هذا بحث بعنوان (جبهوى) للدكتور شوقى ضيف .

تحجيم(*)

« تشيع كلمة حَجَّم من الحجم بمعنى إعطاء الفكرة حجمًا صغيرًا أو كبيرًا ؛ ولا توجد الكلمة فى المعاجم وإنما الموجود فيها حَجَم ، وترى اللجنة قبولها على أساس أنها نحتت من الاسم الجامد « حَجْم » أخذًا بتسويغ المجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان » .

(*) صار بالجلسة التاسعة لمؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (تحجيم) للدكتور شوقى ضيف .

تغيا الشيء (*)

« يشيع فى الكتابات المعاصرة كلمة تَغَيَّا الشيء بمعنى اتخذه غاية له وَجدَّ فيه . والفعل لايوجد فى المعاجم وإنما الموجود فيها « غَيَّا » ، وترى اللجنة أن مجيء الثلاثى المضعف متعديًا يؤذن بجواز زيادة تاء تفعَّل ليصبح الفعل تغيًّا وبذلك تكون صيغة تغيًّا عربية سائغة »

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (تغيا الشيء) للدكتور شوقى ضيف .

الأراضى الرعوية (*)

« تترد كلمة (أراض رعوية) فى الصحف وقد يظن أن النسبة فيها غير صحيحة لأن القاعدة العامة فى النسبة إلى كلمة « رَعى » الثلاثية أن يقال : « رَعْيِىٌّ » . وترى اللجنة أنه يمكن أن يسوَّغ استعمالها على أساس أنه جاءت فى النسبة كلمات ثلاثية مختومة بالياء وقلبت فيها الياء واوًا مثل أُمَوِى وَقَرَوِى وحتى لا تلتبس اللفظة بكلمة « رَعَوِىٌّ » بفتح العين نسبة إلى الرَّعية » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .
(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (أراضى رعوية) للدكتور شوقى ضيف .

تصحر الأرض الزراعية (*)

« من الكلمات التي تتردد في الصحف هذه الأَيام كلمة « تَصَحُّر الأَرض الزراعية » بمعنى استحالة الأَرض التي كانت تزرع إلى أَرض صحراوية لا تنبت شيئًا . وليس في اللغة فعل صَحَّر بهذا المعنى وإنما فيها « أَصحر » وثلاثي هذا الفعل يأتي لازمًا ومتعديًا . وترى اللجنة أَخذًا بقرار المجمع القائل بجواز الاشتقاق من أَسماءِ الأَعيان – أَنه يمكن أَن ننحت من صحراء « لفظ » صَحَّر فيقال : صَحَّرْتُ الأَرض الزراعية تصحيرًا وتصحَّرت تصحُّرًا » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم في هذا بحث بعنوان (تصحر الأرض الزراعية) للدكتور شوقي ضيف .

نفس الشيء(*)

« يتحرج بعض الأُدباءِ والكتاب من استعمال كلمة « نفس » فى غير التوكيد المعنوى لما وردت به عبارات الأَئمة كما فى شرح الأشمونى « لا يلى العامل شئٌ من أَلفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد إِلَّا جميعًا ، وعامة ، ومطلقًا وكُلاًّ ، وكِلَا ، وكلتَا » . وقد علق الصبان على ذلك بقوله : « على حاله فى التوكيد واعترض بقولهم : جاءَنى نفس عمرو وعين عمرو . وفى التنزيل العزيز : « كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » » .

وعلى هذا ترى اللجنة أَن نفس وعين كلمتان تستعملان فى التوكيد المعنوى ، وأَن كلمة نفس تستعمل فى العبارة بها عن الذات فى غير توكيد وشاهد على هذا آيات القرآن الكريم والحديث ولسان العرب ، وتستعمل أَيضًا فى العبارة بها عن معنى التوكيد دون أَن تدخل فى نطاق التوكيد الاصطلاحى كما جاءَ فى تعبير سيبويه والجاحظ نفس الكلام ونفس الترجمة .

(*) صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثالثة والخمسين وبالجلسة الثامنة عشرة من مجلس الدورة نفسها .

(*) قدم فى هذا بحث بعنوان (نفس الشيء) للأستاذ عبد السلام هارون .

قرارات

للجنة الألفاظ والأساليب

ردها المؤتمر ولم يوافق عليها

مدخول الباء فى « بدلت كذا بكذا »(*)

– قرار للجنة لم ير المجلس داعيًا لوضعه –

« ينص كثير من اللغويين على أن « باء البدل » لاتدخل إلَّا على المتروك .

وهناك من ثقاتهم من يقول : إنها كذلك تدخل على المأخوذ . (كما جاء فى المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، وتاج العروس) .

وترى اللجنة أن « باء البدل » يجوز دخولها على المتروك أو على المأخوذ . والمدار فى تعيين ذلك على السياق » .

(*) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع بالجلسة الثانية والعشرين من الدورة الثامنة والثلاثين ، فلم ير المجلس داعيا لوضعه .

١ – فى بعض اجتماعات لجنة الأصول دارت مناقشة حول الباء ومدخولها : أيتحتم أن تدخل على المتروك ، أم يجوز دخولها على المأخوذ أيضاً ؟

٢ – قدم الأستاذ عباس حسن إلى اللجنة مذكرة عرض فيها لطائفة من أقوال اللغويين التى تفيد عدم لزوم دخول الباء على المتروك ، كما تقضى القاعدة المشهورة (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٣٧) .

جواز قول الكتاب : « اعتذر عن الحضور »(*)

— قرار للجنة لم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر —

« يُخَطِّئُ بعض النقاد قول القائل : « أعتذر عن الحضور » ... على أساس أن الصواب فيها أن يقال : « أعتذر من التخلف » ، كما أثبتت المعجمات » .

وترى اللجنة أن الأُسلوب المعاصر « أعتذر عن الحضور » جائز أيضًا ، وأنه يوجه بأن الكلام فيه على حذف مضاف ، أي عن عدم الحضور .. أو على أن (عن) فيه للمجاوزة . والمعتذر يعتذر لأَنه تجاوز الحضور الذي كان ينبغي أَلَّا يتجاوزه » .

(*) عرض قرار اللجنة على المؤتمر بالجلسة العاشرة من الدورة الأربعين فلم يوافق عليه ، وكان قد عرض على المجلس فى الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها ، فرأى إعادته إلى اللجنة .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — تناول الأستاذ محمد شوقى أمين هذا التعبير فى مذكرة عرض فيها لرأى المرحوم الشيخ محمد على النجار الذى يصحح الأسلوب ويعلل صحته بأنه على حذف مضاف : أى اعتذر عن عدم الحضور . وذلك فى مذكرة له قدمها إلى المجمع فى إحدى دوراته .

ثم أضاف الأستاذ شوقى إلى تعليل الشيخ النجار تعليلا آخر ، فقال : إنه يمكن أن يكون من باب التضمين فيضمن الفعل أعتذر معنى الفعل أمتنع ، ولا يقدح اتفاق الفعلين فى التضمين .

٢ — أخذت لجنة الألفاظ والأساليب فى دراسة التعبير فكان رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن لدينا الآن صورتين للاعتذار ، الأولى : قولنا أعتذر من التخلف ، وذلك هو الأسلوب القديم ، والصورة الثانية ، هى قول القائل : أعتذر عن الحضور ، وذلك هو الأسلوب المعاصر ، ولكن هذا الأسلوب الحديد فى الاعتذار له سياقه الذى اختلف به عن الأسلوب القديم . فالاعتذار — فى الأسلوب القديم — يكون بسبب شىء غير لائق وفى الأسلوب المحدث يكون بسبب تجاوز المعتذر لشىء كان ينبغى ألا يتجاوزه ، ولهذا جاءت (من) — وهى للسببية — فى الأول ، على حين جاءت (عن) — وهى للمجاوزة — فى الثانى .

٣ — قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة عرض فيها لمعانى الفعل (أعتذر) واستعمالاته التى أثبتتها كتب اللغة ، ثم انتهى إلى تصحيح قولهم : أعتذر عن الحضور ، وإلى أن هناك صورة أخرى صحيحة هى : أعتذر من الحضور ، ويوجه الكلام فى كلتا الصورتين بأنهما على حذف مضاف ، أى عن عدم الحضور أو من عدم الحضور .

٤ — ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المبين بالصدر .

وقدم فى هذا :

مذكرة بعنوان : « يقول المتخلف عن عمله : أعتذر عن الحضور ، أو من الحضور »

للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى

مذكرة بعنوان « أعتذر عن الحضور »

للأستاذ محمد شوقى أمين

(الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٣٤ وما بعدها)

ـ جواز قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الغائبون » أربعون طالبا »(*)

ـ قرار للجنة والمجلس أعاده المؤتمر إلى اللجنة ـ

« مِمَّا تجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم :

عدد الطلاب ـ بما فيهم الغائبون ـ أربعون طالبًا .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح . معناه : عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون » .

(*) وافق عليه المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين ، ولما عرض على مؤتمر الدورة نفسها فى الجلسة العاشر رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ ـ قدم المحرر هذا الأسلوب من جملة أساليب عرضها للدراسة . وكان من رأيه أنه خطأ لوضع (بما فيهم) على هذه الصورة ، ذلك أن (ما) لا معنى لها فى التركيب . والصواب أن يقال : وفيهم الغائبون أو نحو ذلك .

٢ـ تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى بمذكرة درس فيها هذا الأسلوب وعرض لحديث النحاة عن «ما» بأنواعها ومعانيها المختلفة . ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب وتوجيهه بأن (ما) هنا نكرة ناقصة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور بعدها ، وبأن « الغائبون » بدل منها على القطع باضمار مبتدأ أى هم الغائبون . وبدل هذا الاضمار قوله تعالى : « بشر من ذلكم النار » برفع النار التى هى ـ على هذه القراءة ـ بدل مقطوع مما قبلها بالإضمار أيضاً .

٣ ـ ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدمت فى هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ الصوالحى : « من الأساليب الشائعة » (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ٩٨) .

اجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما اذا كان قد حدث هذا » ونحوه (*)

– قرار للجنة والمجلس رفضه المؤتمر –

« لا أعرف ما إذا كنت راضيًا أو غاضبًا » .

« أسألك عمَّا إذا كنت تعرف هذا أولا » .

« لا أدرى إن كان قد حدث هذا » .

« هذه أمثلة لأساليب تشيع كثيرًا فى الكتابات المعاصرة ، وترد فيها أفعال القلوب وما يشبهها وقد وليها ما إذا . أو عمَّا إذا . أو إن .

وترى اللجنة ما يأتى :

أولًا : فى المثالين الأولين حيث تأتى (إذا) مسبوقة بما أو بعمّا ، تحمل (ما) على أحد وجهين :

(ا) أن تكون موصولة .

(ب) أن تكون نكرة بمعنى شئ .

(*) وافق المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرار ، ولما عرض على مؤتمر المجمع فى الجلسة العاشرة من الدورة نفسها ، رفضه المؤتمر – وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كان هذا التعبير وأمثاله من التعبيرات التى تعرض لها النقاد ، قد عرضه المحرر على اللجنة لبحثه ودراسته ، والانتهاء فيه إلى قرار .

٢ – قدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فصل فيها القول عن (إذا) ومعانيها واستعمالاتها ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب ، و(ما) فيه موصولة أو نكرة موصوفة ، و(إذا) ظرف غير مضمن معنى الشرط صلة أو صفة لما كما هو رأى الجمهور فى قوله صلوات الله وسلامه عليه لعائشة : « إنى لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت على غضبى » .
أو أن تكون (إذا) شرطية محذوفة الجواب ، وجملة الشرط صلة أو صفة .

أما نحو قولهم : لا أعرف إن كان قد حدث ، فهو – كما يرى الأستاذ الصوالحى – صحيح ، و (إن) فيه شرطية محذوفة الجواب ، معلقة للفعل قبلها عن العمل لفظا فيما بعدها ، وقد نقل الشمنى والصبان عن الدماميني أن كل ما له الصدر يعلق .

٣ – درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

وقدم فى هذا بحث للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى – عضو اللجنة – وعنوانه : « تحقيق قول القائل : أريد أن أعرف ما إذا كان لى حصة فى هذه الصفقة » . (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص١٢٥)

(وإذا) ظرف متعلق بمحذوف صلة لما على الأول وصفة لها على الثانى .

ثانياً : فى المثال الثالث حيث تأتى (إن) بعد أفعال القلوب وما يشبهها . تكون (إن) شرطية معلقة . سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنين ، استناداً إلى قول الدمامينى : إن كل ما له الصدارة يعلق ، و (إن) الشرطية كذلك .

ولهذا كله . ترى اللجنة أن هذه الأساليب جائزة لا حرج على الكتاب فى شىء منها ».

مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا » (*)

– قرار للجنة رأى المؤتمر صرف النظر عنه –

« يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عمَّا أُضيف إليه اسم الجهة . وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أنه لافرق فى استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءًا من المضاف إليه وكونه خارجًا عنه ، وأن المدار فى تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياق الكلام » .

(*) عرض على مؤتمر المجمع فى الجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لمعانى الجهات الأربع ، والتفريق البعض بين المنسوب منها وغير المنسوب ، إذ يدل المنسوب عندهم على الخارج عن المضاف إليه وغير المنسوب على الداخل فيه .

ثم قال : إن هذا التخصيص يحتاج إلى مواضعة وإقرار ، وتسجيل فى المعجمات التى تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

٢ – بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى هذه المسألة فى مذكرة له أورد فيها طائفة من أقوال النحاة واللغويين والمفسرين ، انتهى منها إلى أنه « لا فرق بين المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات » وعلى هذا يصح أن يقال : البحر المتوسط شمالى مصر أو شمالها ، والسودان جنوبيها أو جنوبها ، كما يقال : دمياط شمالى مصر أو شمالها ، وأسوان جنوبيها أو جنوبها . دون تفرقة : بين ما هو خارج عن حدود المضاف إليه . وما هو داخل فيه .

٣ – ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار المدون بالصدر .

٤ – ولما عرض قرار اللجنة على المجلس فى جلسته الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إحالة القرار على مؤتمر المجمع دون البت فيه . ولما عرض الموضوع فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إعادته إلى اللجنة لمعاودة النظر .

٥ – عادت اللجنة إلى المسألة فلم تجد دليلا تستند إليه فى العدول عن قرارها الأول ، فقررت أن تعرضها كما هى بصورتها التى انتهى إليها البحث السابق ، وبتفصيلاتها المثبتة فى محاضر الدورة التاسعة والثلاثين .

٦ – لما عرض على مؤتمر الدورة الحادية والأربعين جاء فى محضر الجلسة أنه نوقش فيه ورئى صرف النظر عنه . وقدم فى هذا :

١ – بحث بعنوان : « مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحى .

٢ – بحث بعنوان : « الشمال والجنوب » للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ١ / ص ١٦٥ وما بعدها)

أكدت المدرسة على المواظبة (*)

واكد الخبير على ان التوقيع مفتعل

... قرار اللجنة والمجلس . رأى المؤتمر تأجيل البت فيه ...

« تتردد كثيراً هاتان العبارتان وأشباههما فى لغتنا المعاصرة . وقد درستهما اللجنة . فلاحظت :

أوَّلًا : أن الفعل « أكَّد » فيهما لازم يتعدى بعلى . وهو فى المعاجم متعد بنفسه .

ثانيًا : أن الفعل فى العبارة الأولى مسلط على المواظبة نفسها . إذ كانت تالية الحرف « على » وهو الذى أوصل الفعل إليها . وإذن تكون المواظبة فى العبارة هى الأمر الذى تؤكده المدرسة . وتَعنِى أنه محقق . والواقع أنها إنما تريد أن تدعو إلى الاهتمام بها ؛ لأنها رأتها دون ما ينبغى أن تكون .

ويمكن تخريج هذه العبارة من وجهين :

أحدهما : أن يقدر « لأكد » مفعول محذوف هو مصدرٌ يدل عليه المقام . ويصلح متعلقًا لعلى . مثل التنبيه والحثّ . وحذف المفعول به سائغ متداول فى العربية . وإذن يكون تأويل العبارة هو : أكدت المدرسة التنبيه أو الحث على المواظبة . لتصل إلى غايتها المنشودة .

(*) عرض بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، ووافق عليه المجلس بالجلسة الثانية والثلاثين فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة ، تصدى فيها لدراسة هذا الأسلوب فى مثل هاتين العبارتين ، وذكر المآخذ عليه فى استعمال (أكد) متعديا بعلى وهو متعد بنفسه ، وفى أن المراد خلاف ما يؤدى إليه الأسلوب فى صورته المعاصرة ثم انتهى إلى أن تخريج هذا الأسلوب يكون من وجهين .

الأول : تقدير مفعول محذوف يدل عليه المقام .

الثانى : تضمين أكد معنى نبه — بالتشديد — أو حث .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « أكدت المدرسة على المواظبة » للأستاذ على النجدى ناصف ، عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٤١) ...

أما العبارة الثانية فليس يوحد عليها إلّا جعل « أكّد » لازمًا يتعدى بعلى ، ولو حذف منها هذا الحرف لتصير : أكد الخبير أن التوقيع مفتعل ، ما كان لهذا المأخذ عليها من سبيل . أما تخريجها مع الإبقاء على الحرف فبمثل ما تخرج به الأولى .

الوجه الثانى من وجهى تخريج العبارتين : أن يضمن الفعل « أكّد » معنى نبّه . يقال : نبّهه على الأمر ، أى وقفه عليه وأعلمه به . وإذن يكون تأويل العبارتين : نبهت المدرسة على المواظبة ، والخبير على أن التوقيع مفتعل .

ولهذا ترى اللجنة أن العبارتين صحيحتان ، ولا مانع لغةً من استعمالها » .

«التحديث» فى مثل : تحديث وسائل الإنتاج(*)

— قرار اللجنة والمجلس ، رده المؤتمر إلى اللجنة —

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ « التحديث » بمعنى جعل الشيء حديثًا — يقال : « تحديث الأمة » ، أو « تحديث العقل العربى » ، أو « تحديث وسائل التعليم » . والمعنى : اجْعَل كلٍّ منها حديثةً . وقد يبدو أن هذا مخالفٌ لما فى المعجمات من معانى « حدَّث » المضعف الذي يدل على التكليم أو الإخبار ، ومنه : حدث فلان صاحبه فى أمر ، أى كلمه فيه — أو أخبره به .

غير أن أصل المادة ، وهو « حَدَث » ، يدل على ما يناقض القدم ، يقال : حدث حدوثًا وحداثة .

ولَمَّا كانت القاعدة الصرفية تجيز — كما أثبت الجوهرى فى الصحاح ، وكما أقر المجمع — أن تصوغ من الفعل الثلاثى « فعّل » المضعف الذى يدل فى بعض معانيه على الجَعْل والتصيير مثل قوّاه : جعله قويًّا ، وحسَّنه : صيَّره حسنًا — لما كان الأمر كذلك ، فإن « حدَّث » المضعف مشتق بالمعنى المتقدم من « حدث » الثلاثى . وعليه يكون معنى قولنا : حدَّث فلان أفكاره ، هو جعلها حديثة ، والمصدر منه : التحديث .

لذلك كله ترى اللجنة أن الاستعمال العصرى للفعل « حدّث » ومصدره « التحديث » استعمال جائز يجرى على مقاييس العربية » .

(*) عرض بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، ووافق عليه المجلس بالجلسة الثانية والثلاثين فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كان هذا اللفظ واحدا من الألفاظ التى قدمها الأستاذ مصطفى مرعى إلى اللجنة لدراستها وبيان الرأى فيها ، وعرضت اللجنة لما يجرى هذا المجرى فى الاستعمال العصرى .

التطبيع فى مثل : تطبيع العلاقات أو الحدود(*)

– قرار للجنة والمجلس . رده المؤتمر إلى اللجنة .

« يشيع فى الاستعمال الحديث قولهم : تطبيع العلاقات أو الحدود بين بلدين بمعنى جعلها طبيعية تجرى على العادة والعرف . وقد يعترض على هذا بأنه ليس فى اللغة « طبَّع » بالمعنى المتقدم ، حتى يمكن أن يكون التطبيع مصدرًا له .

غير أن العربية تسمح بالاشتقاق من أسماء الأجناس ، وهو أمر أقرّ المجمع قياسيته . وعلى هذا يكون التطبيع مأخوذًا من الطبيعة ، والفعل منه طبع – بالتضعيف – على معنى الجعل والتصيير ، ويكون المراد بقولنا : تطبيع العلاقات أو الحدود ، تصييرها إلى المعتاد المألوف بين الدول .

ولذلك ترى اللجنة أنَّ مثل قول المعاصرين : تطبيع العلاقات أو الحدود قول جائز تبيحه الضوابط العربية » .

(*) عرض بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، ووافق عليه المجلس بالجلسة الثانية والثلاثين فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ مصطفى مرعى هذا اللفظ على اللجنة لبحثه ودراسته بين مجموعة ألفاظ أخرى تدور معه فى فلك واحد مثل : الترشيد والتحضير والتطويع والتحديث .

ولما كان المجمع قد أجاز الاشتقاق من الجامد ، فقد اتجه الرأى فى اللجنة إلى أن اللفظ مصدر للفعل « طبع » المضعف الذى هو مشتق من اسم جامد ، هو الطبيعة .

٢ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها للفظ ؛ وتحدث عن الوجه فى تخريجه من حيث صياغته ودلالته ، وذكر أن من سنن العربية الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست مصادر : يؤخذ المصدر من الاسم ثم يجرى تصريفه وصوغ المشتقات منه . وعلى هذا لا بأس فى أخذ التطبيع من الطبيعية مصدرا من اسم الجنس ، الفعل منه طبع بالتضعيف .

وقدم فى ذلك :

– بحث بعنوان « تطبيع العلاقات » للأستاذ محمد شوقى أمين (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ١٢٦) .

خصوم ألداء ، وأعداء ألداء (*)

— قرار رده المؤتمر إلى اللجنة لإعادة دراسته —

« يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : خصوم ألداء وأعداء ألداء . يعنون أنهم قد اشتدت بينهم العداوة والبغضاء . ويؤخذ على هذا التعبير أمران :

أحدهما : أن اللدد لم يرد فى مأثور اللغة إلَّا فى معنى اشتداد الخصومة والجدل ، لا اشتداد العداوة . وهناك فرق بين الخصومة والعداوة وبين الخَصم والعدو .

والثانى : أن كلمة الألداء جمعًا لم ترد فى معجم لغوى . وكذلك لم يرد فى مادة اللدد مفرد يجىءُ جمعه على أفعلاء ، والجموع المسموعة المنصوص عليها هى : لُدّ . ولداد ، وألدة والمسموع فى مفردها : ألَد ، ولَدود .

وترى اللجنة إجازة هذا التعبير باعتبارين :

الأول : أن استعمال اللدد مسندًا إلى العداوة مع أنه فى أصل استعماله يسند إلى الخصومة ، إنما هو من قبيل الاتساع ، مراعاةً لمعنى الشدة فى دلالة اللدد ومراعاة لأن العداوة مبعثها — الخصومة ، وأن الخصومة من دواعى العداوة .

الثانى : جاء الفعل « لدّ » لازمًا ومتعديًا بمعنى واحد هو اشتداد الخصومة والجدل . وجاء الوصف من اللازم : ألدّ وجمع على لُد ولداد . وجاء الوصف من المتعدى : لدود وجمع على ألدة .

وإذا كان لدّه بمعنى خصمه مسموعًا ، فإنه يمكن لنا أن نصوغ من الفعل المتعدى بناءً للمبالغة على وزن فعيل فنقول : لديد . وعندئذ يكون من اليسير أن يجىءَ الجمع ألداء — قياسًا سائغًا » .

(*) عرض بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ناقش فيها صيغة « ألداء » فما يأخذه عليها النقاد أمران ، أولهما : أن مادة لدد لم ترد فى مأثور اللغة إلا بمعنى اشتداد الخصومة والجدل لاشتداد العداوة وفرق ما بين خصومة وعداوة . ثانيهما : أن كمة « الألداء » جمعا لم ترد فى معجم لغوى ، وكذلك لم يرد فى مادة اللدد مفرد يجىء جمعه على وزن أفعلاء .

— ويرى الأستاذ محمد شوقى أمين أن استعمال اللدد مسندا إلى العداوة وهو فى أصل استعماله يسند إلى الخصومة إنما هو من قبيل الاتساع . أما الألداء فقد ورد فى صلب اللغة : لده بمعنى خصمه ، وعليه يمكن أن تصوغ منه « فعيل » للمبالغة كما صاغ العرب منه على وزن فعول .

وانتهى إلى أنه متى حصل لنا بناء لديد كان من اليسير بمكان أن يجىء الجمع ألداء قياساً غير منكور .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « خصوم ألداء ، وأعداء ألداء » للأستاذ محمد شوقى أمين .

المعمر والمعمر(*)

– رده المؤتمر إلى اللجنة لدراسته –

« يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : سلع مُعَمِّرة وشجر مُعَمِّر والمسموع فى اللغة ، أن ذلك على صيغة اسم المفعول ، ولكن تخريج الاستعمال العصرى يستند إلى أن اللغة أثبتت فعل عَمَرَ مجردًا لازمًا ، وتضعيف فعل للتكثير والمبالغة قياس مجمعى ، على أن فى مستدرك التاج ما يدل على أن ذلك مسموع ، وربما كان هذا علة إثباته فى معجم أقرب الموارد » .

(*) عرض بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– تقدم الأستاذ عبد الله إسماعيل متولى المحرر بالمجمع مذكرة يعرض فيها لصيغة المعمر مما يتوارد على ألسنة العامة والمتكلمين : رجل معمر ، وسلع معمرة ، يريدون أن الرجل عاش زمنا طويلا وأن الشىء أطول عمرا من غيره . والفصيح أن يقال : الرجل معمر وسلع معمرة – على صيغة اسم المفعول – ويرى أن قول العامة « معمر » تخريجه سهل ميسور فقد ذكرت جمهرة كتب اللغة الفعل « عمر » لازما مجردا : عمر الرجل عاش وبقى زمانا طويلا وفى مستدرك التاج – عمر : إذا كبر ولم يغ بط ولعله يعنى المضعف ، وما يؤكد ذلك قول أقرب الموارد : عمر الرجل عاش زمانا طويلا . وطوعا للقاعدة المجمعية : التضعيف للتكثير والمبالغة يكون قول العامة صحيحا .

وقدم فى ذلك :

– بحث بعنوان : « المعمر » للسيد : عبد الله إسماعيل متولى – المحرر بالمجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٤٥)

تحديد معنى « النسب »(*)

— قرار للجنة والمجلس رده إلى المؤتمر —

« يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كلمة النسب، مرادًا به المصاهرة ، فيقال : بين فلان وفلان نسب ، وفلان نسيب فلان أى صهره ، ويؤخذ على هذا الاستعمال أن اللفظين مختلفان فى الدلالة ، فالنسب عند جمهور أهل اللغة هو القرابة ، أى قرابة الدم والقربى فى الرحم ، والمصاهرة هى القرابة الزوجية ، والصهر أهل بيت المرأة وقرابات النساء .

ولكن ورد فى المصباح والمعيار ما يفيد إطلاق النسب على مطلق القرابة . يقول الفيومى : استعمل النسب وهو المصدر فى مطلق الوصلة بالقرابة . فيقال بينهما نسب أى قرابة . ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير لأنها وصلة على وجه مخصوص . ويقول الشيرازى : يستعمل النسب فى مطلق الوصلة والقرابة ، فيقال : بينهما نسب أى قرابة سواء جاز بينهما أم لا . ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير .

وبناء على ما جاء فى المصباح والمعيار من إطلاق النسب على القرابة عامة ترى اللجنة : أن الاستعمال المعاصر للفظة « النسب » فى معنى المصاهرة . و « النسيب » فى معنى الصهر جائز من باب التوسع والتعميم » .

(*) عرض بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ محمد شوقى أمين لمعانى « النسب » التى تشيع بين الناس بمعنى المصاهرة وهى العلاقة الناشئة من الزواج وبعد أن عرض لدلالتها فى اللغة خلص إلى ما يلى :

أن القرابة والرحم والنسب يفسر بعضه ببعض ، وأن دلالات الكلمة لم تخرج من معنى القربى فالنسب نوعان : نسب بالطول ، وهو ما كان بين الآباء والأبناء ، ونسب بالعرض وهو ما كان بين الإخوة ، وبين الإخوة وبنى الأعمام . وأما العلاقة الناشئة من زواج وتناكح فلها فى اللغة كلمة « المصاهرة » واستنادًا لما أورده الفيومى والشيرازى من أن النسب يستعمل فى مطلق الصلة والقرابة ، فيقال : بينهم نسب أى قرابة . وإذا كانت كلمة « النسب » قد شاعت فى معنى المصاهرة ، وقل استعمالها فى قرابة الأبوة أو الأمومة ، فإن قبولها بهذا المعنى من باب التوسع والتعميم .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « تحديد معنى النسب ونفى علاقته بالمصاهرة » للأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٥٠) .

« توفى »، و « المتوفى »(*)

— قرار للمجلس رده المؤتمر إلى اللجنة —

« يشيع فى الاستعمال المعاصر قول المتحدثين توفى فلان بالبناء للمعلوم فهو متوفٍ. ويأخذ بعض النقاد على هذا الاستعمال أن المسموع فى اللغة توفِّى ببناء الفعل للمجهول فهو متوفًّى بصيغة اسم المفعول، والتعبير الشائع سائغ فى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى مرفوعةً إلى على بن أبى طالب فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) . وقد وجه هذه القراءة لغويًّا ابن جنى والسخاوى الذى زاد أن « توفى » بمعنى استوفى أجله، ومجيء تفعَّل المضعف المزيد بالتاء بمعنى استفعل نص عليه الرضى . وما قاله السخاوى فى (الإعلان) : فلان المتوفى، وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار . ولذا ترى اللجنة أن كلاًّ من التعبيرين صحيح لا غبار عليه ».

(*) عرض بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم السيد على بكر محرر اللجنة مذكرة بعنوان « توفى فلان فهو متوف » يرى فيها أن مأثور اللغة : توفى فلان فهو متوفى، وأن الاستعمال العصرى (متوفى) له وجه فى العربية استنادا لما قاله السخاوى : « يقع فى كلامهم فلان المتوفى وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار » ويشهد له قراءة على رضى الله عنه (والذين يتوفون منكم) أى يستوفون مدة آجالهم . ويروى صاحب مجمع البيان فى الشواذ عن على (يتوفون) بفتح الياء قال ابن جنى هو على حذف المفعول، ويخلص إلى أنه يمكن إجازة الصيغة الشائعة (متوفى) .

— عرض الدكتور شوقى ضيف فى مذكرة بعنوان : « صيغة عصرية لم تسجلها المعاجم » للمتداول فى اللغة اليومية على ألسنة العامة : توفى فلان ببناء الفعل للفاعل فهو متوف لصيغة اسم الفاعل، ومما يؤخذ على هذا أن الصواب : توفى فلان ببناء الفعل للمجهول والمتوفى بصيغة اسم المفعول . ويرى أن هذه التخطئة فى حاجة إلى مراجعة . ويستند إلى ما رواه ابن جنى فى كتابه المحتسب عن أبى عبد الرحمن السلمى أن على بن طالب كان يقرأ (والذين يتوفون منكم) بفتح الياء ويعلق ابن جنى قائلا هذا عندى مستقيم جائز وذلك على حذف المفعول : أى الذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم وحذف المفعول كثير فى القرآن . ويذكر السخاوى فى كتابه الإعلان (فلان المتوفى) وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار . وتستند إلى قراءة على التى نقلها عن العز بن جماعة الذى زاد أن المتوفى بمعنى المستوفى ومجيء تفعل المضعف المزيد بالتاء بمعنى استفعل نص عليه الرضى فى شرح الشافية . من ذلك تقصى الأمر : استقصاه، ويخلص الدكتور شوقى ضيف إلى صحة ما يقوله العامة .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : « توفى فلان ؛ فهو متوف » للسيد على بكر المحرر بالمجمع .

— وآخر بعنوان : « صيغة لم تسجلها المعاجم » للدكتور شوقى ضيف عضو المجمع . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٢٥٣)

كويس ــ أكوس (*)

– قرار للجنة رفضه المجلس والمؤتمر –

« ترى اللجنة صحة كلمة (كُوَيِّس) على أنها تصغير الكلمة (كَيِّس) بمعنى حسن ؛ أخذًا برأى الكوفيين فى قلب الياء الأُولى واوًا فى التصغير عند اجتماع ياءين فى مثل بيت . فيقال : بُوَيْت . وقلبها واوًا فى اجتماع ثلاث ياءات فى تصغير (كَيِّس) أولى . وبالمثل تجيز اللجنة صحة كلمة (أكوس) بأن العربية قد تقلب الياء واوًا فى مثل كُلْية وكُلْوة . وأيضًا جاء عن العرب (الكُوسَى) مؤنث (الأكيس) مما يشفع لقلب الياء واوًا فى صيغة أكوس المتداولة » .

(*) عرض هذا القرار على مجلس المجمع فى دورته الثانية والخمسين فى الجلسة الثانية والعشرين ورأى المجلس رده إلى اللجنة وعندما عرض على مؤتمر الدورة نفسها فى الجلسة التاسعة رأى المؤتمر رفض هذا القرار .

– قدم فى ذلك : بحث بعنوان « كويس ، أكوس » للدكتور شوقى ضيف .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الادارة
رمزى السيد شعبان

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٧٣٥٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٣٢٢١ — ١٩٨٧ — ٣٠٠٢

